معهد الجمهورية لمنهجيات البحث العلمي
Republic Institute for Scientific Research

مقدّمة في مناهج البحث العلميّ الاجتماعيّ

لجنة إعداد

أيار / مايو ٢٠١٦

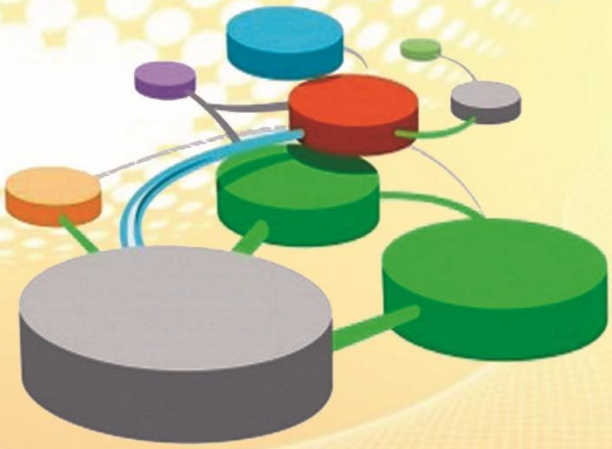

مقدّمة في مناهج البحث العلميّ الاجتماعيّ

اسم الكتاب: مقدّمة في مناهج البحث العلميّ الاجتماعيّ

لجنة إعداد الكتاب: غريب ميرزا – يوسف فخر الدين – أ. د يوسف سلامة

الطبعة الأولى: أيار ـ مايو ٢٠١٦

مراجعة: الدكتور ماهر اختيار

الدكتور حازم نهار

الدكتور عزام أمين

تدقيق لغويّ: همام الخطيب

Republicinstitute.org

Info@republicinstitute.org

معهد الجمهورية لمنهجيات البحث العلمي
Republic Institute for Scientific Research

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الجمهوريَّة لمنهجيَّات البحث العلميِّ

فهرس المحتويات

مقدّمة ٦
الفصل الأوّل: مفهوم البحث العلميّ ١٠
نماذج معياريّة عديدة للمعرفة ١١
تعريف البحث العلميّ ١٥
الموضوعيّة والقياس الكمّيّ ٢٠
مستويات البحث العلميّ ٢٥
الفصل الثاني: المفاهيم – الأدوات في منهجيّة البحث العلميّة ٢٩
مقدّمة ٣٠
المنطق ٣١
المفهوم ٣٤
النظريّة ٤٢
التعريفات الإجرائيّة ٤٩
المتغيّرات ٥٢
الفئات والتصنيف ٥٧
العلاقة ٦٠
السببيّة ٦٤
وحدة التحليل ٦٩
المجتمع الإحصائيّ وعيّنة البحث ٧٢
أدوات جمع البيانات ٧٨
تلخيص وتحرير البيانات ٨٠

الإحصاء التطبيقيّ والاحتمالات ٨٢
الفصل الثالث: أنواع مناهج البحث ٨٨
مقدّمة ٨٩
المنهج الاستقرائيّ والمنهج الاستنتاجيّ ٩٠
المنهج الكمّيّ والمنهج الكيفيّ ٩١
المنهج الوصفيّ ٩٣
المنهج التجريبيّ ٩٤
المنهج التاريخيّ ١٠٢
الفصل الرابع: تصميم البحوث وأدواتها ١٠٧
مخطّط البحث ١٠٨
مشكلة البحث ١١٣
الفرض ١١٦
العنوان والتوثيق ١١٩
المقياس ١٢٣
أدوات جمع البيانات – الاستبيان ١٢٦
أدوات جمع البيانات – المقابلات ١٢٩
أدوات جمع البيانات – الملاحظة ١٣٠
أدوات جمع البيانات – تحليل المضمون وتحليل الخطاب ١٣١
طريقة إجراء البحث الكيفيّ ١٣٢
الصدق والثبات ١٤٠
المراجع ١٤٢

مقدّمة:

نشهد في هذا القرن تتابع خطوات البشريّة صعودًا في عصر المعرفة، عبر الانتقال من اعتماد العلم إلى نقده من داخله. وجرى، ويجري، ذلك عبر التمكّن من قدرةٍ فائقةٍ على النقد، ومراجعة ما كنّا نعتبره يقينيًّا ونهائيًّا، واستبعاد ما يثبت فشله، وصولًا إلى اعتماد الامتحان الدائم لكلِّ معرفتنا.

وهي العمليّة التي نتجت من الاكتشافات العلميّة، ومنها ثورة المعلومات التي أنتجت قدرةً هائلةً على تخزين البيانات، وتحليلها، ونقلها، وتبادلها. فإذا كانت المراحل الأولى من الاكتشافات العلميّة أدّت إلى تنامي قدرة البشريّة على التأثير بالبيئة المحيطة بها، إلى حدِّ القدرة الواسعة على التغيير بها، وهو ما لم يكن جيّدًا طوال الوقت، إضافةً إلى ما يلازم هذه التغيّرات من تزايد التعقيد الذي يختبره الباحثون على الأصعدة كلّها، فإنّ ثورة الاتّصالات قدّمت المزيد من الأدوات لفعل ذلك، والأهمّ أنّها أشركت عددًا هائلًا من الناس في عمليّة المعرفة، بمستوياتها المتعدّدة، من خارج المؤسّسات التقليديّة، كأفرادٍ ميّالين بشدّةٍ للتحرّر من القيود، ومنفتحين على الآراء؛ الأمر الذي عنى الكثير، ومنه إضعاف "الكهنوت العلميّ"، لمصلحة "التعلّم الذاتيّ" الأقلّ تقيّدًا بالمسبقات والأكثر جرأةً على الشكّ، بما فيه الشكُّ بمحتويات الكتاب بما هو مؤسّسة. والشكُّ هو روح الاكتشاف، وهو ما يطرح تحدّياتٍ عديدةً، ويفتح آفاقًا جديدةً للجميع، بمن فيهم "المجتمع العلميّ" التقليديّ.

وفي ظلِّ هذا العصر الجديد، تشهد منطقة الشرق الأوسط حروبًا يرجّح وصفها بالظاهرة المعقّدة؛ إن كان ذلك على المستوى الأخلاقيِّ، أو السياسيّ، أو الجيوسياسيّ، على المستوى المحليّ، أو الإقليميّ، أو العالميّ. وهذا ما يزيد الحاجة إلى البحث العلميِّ بأنواعه، من أجل تفسير ما حصل ويحصل، أو لدراسة أثره على

حياة الناس بكلِّ الأصعدة، أو للمشاركة باقتراح سبل إعادة البناء.

ونتيجة تجربة "مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة" و"مركز حرمون" في العمل البحثيِّ، ومن خلال خبرة مرجعيّتهما العلميّة الأكاديميّة بالوسط الأكاديميِّ السوريِّ قبل الأزمة السوريّة، وإدراكهما للتراجع الكبير في الجودة الأكاديميّة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وتقديرهما لثورة المعلومات والاتّصالات، التي كان من مفاعيلها نشوء مجتمعاتٍ على شبكة "الإنترنت" قائمةٍ على **تبادل المعرفة** وعلى **"التعلّم الذاتيّ"**، فإنّهما خلصا إلى أنّ دعم الباحثين المستقلّين، وعمليّة "التعلّم الذاتيّ"، والباحثين ضمن المراكز البحثيّة، بمناهج البحث العلميّ، هو حاجةٌ ملحّةٌ، يؤدّي تحقيقها إلى زيادة فعاليّة الإنتاج البحثيّ العلميّ، وما يترتّب عليه من زيادةٍ في كفاءة السوريّين بقطاعاتهم المختلفة على بناء الجمهوريّة الديموقراطيّة التعدّديّة؛ وليقوما بذلك عمد المركزان إلى إنشاء **معهد الجمهوريّة لمنهجيّات البحث العلميّ** الذي بدوره وضع ضمن خطّته إنتاج سلسلة كتبٍ لتحقيق هذا الغرض، إضافةً إلى إقامة دوراتٍ تدريبيّةٍ للباحثين الراغبين، في سياق إنتاجه مصدر معلوماتٍ مفتوحٍ حول المنهجيّة العلميّة في البحث الاجتماعيّ.

ما هي أهداف هذا الكتاب؟

١) اطّلاع المتدرِّب بشكلٍ كافٍ على: المفاهيم النظريّة المتعلّقة بالبحث العلميّ، ومفاهيمه التطبيقيّة.

٢) اطّلاع الباحث المتدرّب على المبادئ الأساسيّة للتمييز بين البحث العلميّ والبحث غير العلميّ.

٣) تعليم المتدرّب خطوات تصميم بحثٍ علميٍّ وصفيٍّ كمّيٍّ وهيكله الأساسيّ.

٤) اطّلاع المتدرّب على المفاهيم الأوليّة في القياس الكمّيّ.

٥) تمكين المتدرّب من التمييز بين أنواع المناهج البحثيّة.

٦) وتمكّن المتدرّب من التمييز بين مستويات البحث المتعدّدة.

محتويات الكتاب:

احتوى هذا الكتاب على أربعة فصولٍ، اعتمدنا في ترتيبها على السياق المنطقيّ البنائيّ للمفاهيم التي تشكّل وحدات البناء الأساسيّة في المناهج البحثيّة العلميّة؛ حيث اتّبعنا سياسة التدريب عن طريق توليد المعرفة؛ أي التدريب عن طريق دفع المتدرِّب إلى الوصول إلى المعرفة من باطنها، ضمن سياق تشكّلها، بدءًا من النظريّة إلى التطبيق لا العكس. فجاءت مقاربة الجانب التطبيقيّ في نهاية الكتاب بعد أن سبقتها فصولٌ متدرّجةٌ من الأكثر نظريّةً إلى الأكثر إجرائيّة.

تناول الفصل الأوّل مفاهيم البحث العلميّ ومعاييره الضابطة بوصفها أدواتٍ علميّةً لا غنى عنها، وهناك شرحٌ لمعايير العلم التي قد تختلف من عصرٍ إلى آخر. تناول الفصل الثاني المفاهيم التي يمكن وصفها بالحروف الأبجديّة بالنسبة لمنهج البحث العلميّ، وتقصّدنا تفصيلها قبل المباشرة بتناول إجراء المنهج البحثيّ؛ لأنّ ذلك يناسب التوليديّة بما هي أسلوب تدريبي، ولأنَّ التمكّن من المفاهيم، وإدراك دلالاتها، وصوابيّة، أو خطأ، توظيفها في الأبحاث العلميّة، يجعل تصميم البحث أكثر سهولةً، وأكثر ديناميكيّة. أمّا الفصل الثالث فيشرح أنواع المناهج، ويهتمُّ الفصل الرابع بتصميم البحث وإجراءاته كمجموعةٍ من الإرشادات التقنيّة.

ونحن، وإذ نخطو خطوتنا الأولى، التي لن تكون خاليةً من العيوب مهما حاولنا، يرافقنا القول الذي تخيّله كارل بوبر، في سياق تقديمه لمنهجه في النقد، ووضعه على لسان "طاليس"، أحد الحكماء السبعة الإغريق "خذ الأشياء كما أراها فما

رأيك فيما أراه، لتحاول أن تصلح ما علّمتك إيّاه"(١). وهو ما نحثُّ قارئ الكتاب على الاقتداء به ونحن نقدّم له عرضًا لأدواتٍ معرفيّةٍ من مدارسَ فكريّةٍ مختلفةٍ، والتي تبقى هي ذاتها في دائرة الامتحان، كما هو حال المشكلات التي تعالجها.

1- Popper, Karl,"Conjectures and Refutations", London , Routledge and Kegan Paul , 1972, P-P 150 - 151.

الفصل الأوّل: مفهوم البحث العلميّ

(١) نماذج معياريّة عديدة للمعرفة

(٢) تعريف البحث العلميّ

(٣) الموضوعيّة والقياس الكمّيّ

(٤) مستويات البحث العلميّ

نماذج معياريّة عديدة للمعرفة

ولّى اليقين العلميُّ مع بدايات القرن العشرين، وساد علمٌ استنتاجيٌّ ينطلق من فرضيّاتٍ وموضوعاتٍ ونظريّاتٍ، ليعود لمناقشة مضمونها ونتائجها. هو علمٌ يحاول المشتغلون فيه تطوير مفاهيمه، فيقومون بتعديل بعضها، أو إلغاء أخرى، مقترحين مفاهيمَ جديدةً تكون ذات دورٍ نظريٍّ وعمليٍّ فعّال بشكلٍ أفضل. ولا يعني دحض النظريّات السابقة، المناقضة للنظريّات الجديدة، الاستغناء عنها في كلِّ الحالات؛ فكثيرًا ما تقبل كلّ نظريّةٍ جديدةٍ النظريّة القديمة كتقريبٍ أوّليٍّ لها.

على سبيل المثال:

ميّز ميشيل فوكو في كتابه "الكلمات والأشياء" نمط المعرفة "المعياريّ" في العصور الأوروبيّة ما قبل الكلاسيكيّة، حيث كان قائمًا على التفسير- أو التأويل[٢]- والشرح، معتمدًا على "التشابه" الكائن بين جميع عناصر الوجود، فالكلمات تشبه الأشياء التي تدلُّ عليها، الإنسان هو إلهٌ مصغّرٌ، الشجرة تحتوي بداخلها على جميع مكوّنات الكون الأخرى، والكتاب المقدّس، أو كتب الشعر، هي كتبٌ تمتلك الحقيقة كاملةً، لأنّ العبارة الشعريّة لا تقلُّ حقيقةً ووجودًا عن الظاهرة الملموسة (بلغتنا المعاصرة)؛ لذا يقوم القارئ، أو "ممارس المعرفة"، بتفسيرها- تأويلها لاستخلاص المعرفة، وهكذا. أمّا في العصر الكلاسيكيّ الأوروبيّ، فلم تعد هذه الممارسة المعرفيّة مقبولةً، فحلَّ النقد محلَّ التفسير- التأويل، ولم تعد النصوص تستدعي التأويل باعتبارها ممثّلةً للعالم والكون، بل تستدعي نقدها، وبطبيعة الحال لم تعد الكائنات تُفسَّر بالتشابه مع بعضها بل تُشرح وتُحلّل وتُدرس وظائفها.

إنّ المعرفة –المقصودة في مجال مباحث المنهجيّة العلميّة (الميثودولوجيا)– ليست الإحساس الباطنيّ –الذاتيّ– وليست كذلك الاقتناع التواضعيّ المتّفق عليه بين

٢- ليس المقصود هنا بمصطلح "التأويل" منهج التأويل المعاصر، أو "الهرمنوطيقا" عند "غادامير" و"هيديغر"، المستخدم في قراءة النصوص الأدبية والمقدسة وتأويلها.

مجموعةٍ من الشخصيّات، وإن كان ذلك جزءًا من تحديدها، وإنّما هي قائمةٌ على طريقة تحصيلها وصياغتها، كما تحكمها وتقيّم مفاهيمها وفرضيّاتها مجموعة المعايير التي تجيب عن سؤال "كيف نعرف"، وهي معاييرُ ينبغي أن تكون متطوّرةً باستمرار.

إنَّ المعرفة أو العلم لا يُنتجان إلّا عبر المرور من بوّاباتٍ معياريّة، وعبر طرق وآليّات إنتاج، هي فقط الكفيلة بتسمية ما ينتج عنها علمًا. فليس كلُّ نصٍّ مكتوبٍ يدّعي العلميّة، أو يعتقد صاحبه بأنَّ إنتاجه علميٌّ، هو بحثٌ علميٌّ، حتى لو صدر عن شخصيّاتٍ علميّة. وهذا التمييز القائم بين ما هو علمٌ وما هو غير علمٍ، تمييزٌ متأصّلٌ لدى البشريّة مارسته على ضروبٍ مختلفةٍ من الإنتاجات عبر تاريخها. والأمر شبيهٌ –نوعًا ما ضمن غاية هذا التوضيح هنا– بالتمييز قديمًا بين الشعر وغير الشعر من خلال امتلاك الشعر لوزنٍ ناظم. وما يوازي "بحور الشعر" في العلم هو ما ندعوه بمناهج البحث العلميّ. وكما أنّ الوزن الشعريّ ليس اتفاقيًّا بمعنى كهنوتيٍّ مؤسّساتيٍّ كامل، فكذلك حال المنهجيّة البحثيّة العلميّة؛ إنّها تطوّرٌ من داخل الممارسة العلميّة تتعرّض للنقد والتطوّر باستمرارٍ كما سنرى.

وفي سيرورة امتحان النظريّات، يتمُّ تفنيدُ بعضها وإنتاج أخرى للتصدّي للمشكلات؛ وهكذا تتشكّل المعرفة العلميّة، وتعود للتشكّل بشكلٍ مستمرٍّ. الأمر الذي يحصل عبر منهجيّاتٍ تتعرّض هي نفسها لامتحان النقد عبر التجربة، وتتطوّر بفضل إخضاعها المستمرّ للامتحان والنقد. وأهمُّ ما يميّز البحث العلميّ، وما يصبغ دراسات الباحثين بصبغةٍ علميّة، هو معرفة، وممارسة، عمليّة الامتحان عبر النقد المستمر. ويتجسّد الإسهام الحقيقيّ للباحث العلميّ عندما يمارس نظريًّا، أو تجريبيًّا، ويصيغ فروضه، انطلاقًا من فكرة أنّ البحث العلميّ هو امتحانٌ دائمٌ لمضمون المفاهيم، والقوانين، التي ينتجها عمل الباحث. وهو -على الرغم ذلك- ما

لا ندّعي أنّه يحصر التفكير البشريّ، ولا نعدّه الشرط الوحيد لتطوّره.

ومن المنطقيّ حين الخلوص إلى النتيجة السابقة أن يتولّد السؤال فيما إن كان هناك نموذجٌ معياريٌّ يميّز ما هو معرفةٌ علميّةٌ عن غيرها، ومن ثمّة هل هناك نموذجٌ إرشاديٌّ لممارسة هذه المعرفة؟

بالإمكان تحديد نموذجٍ معياريٍّ للمعرفة لكلِّ عصرٍ، ومرحلةٍ بشريّة، وهذا ما أطلق عليه توماس كون "البارادايم Paradigm"(٣)؛ وهو أقرب ما يكون إلى قاعدةٍ قانونيّةٍ موجودةٍ في كلِّ فرعٍ من فروع العلوم، تقود الممارس العلميّ إلى طرق، وأدوات، حلِّ المشكلات التي يحدّدها هذا "البارادايم" بذاته، فينتج الباحث العلميّ حلولًا لمشكلاتٍ ويقدّم اكتشافاتٍ جديدةً وفق هذه القواعد العلميّة وانطلاقًا منها، إلّا أنّ هذا لا يعني أنّنا نقول بوجود طريقٍ واحدٍ.

لكن كيف يتعلّم أو يكتسب الباحث هذه القواعد التي تحدّد الممارسة العلميّة؟ عادةً ما يتمُّ تعلّم قواعد ممارسة المعرفة العلميّة من خلال الانخراط في المؤسّسات العلميّة التي تلقّنها، بحيث تصبح جزءًا من مسلّمات المتعلّمين فيها. وهذه المؤسّسات -بشكلٍ رئيس- هي المدرسة، والجامعة، والكتب والدراسات المطبوعة.

مثال على ذلك:

يعتقد أيُّ شخصٍ درس في المؤسّسات التعليميّة المعاصرة أنّ التجمّعات البشريّة هي تجمّعاتٌ ذات إرادةٍ حرّةٍ (بشكلٍ ما)، وأنّ مصيرها مرتبطٌ بنتائجَ منطقيّةٍ تنجم عن تفاعلاتها مع بعضها، ومع الضرورات الطبيعيّة. ومهما تنوّعت وتدرّجت – حدّ التناقض أحيانًا– هذه المفاهيم فإنّها لن تصل أبدًا إلى الاعتقاد بأثر النجوم، والأفلاك، على مصير هذه التجمّعات، أو إلى الاعتقاد بارتباط مصيرها برضى أو غضب "أرواح الأجداد". هكذا فإنّ الاعتقادات "العلميّة" تتسرّب إلى ذهن الدارس عبر الدروس التي كان يتلقّاها في مدرسته (دروس التاريخ مثلًا التي

٣- كون، توماس، بنية الثورات العلمية، ترجمة: جلال، شوقي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، رقم (١٦٨)، (١٩٩٢). ما ذكرناه من شرح للبارادايم هو شرح مبسط للغاية، ويترجم الدكتور شوقي جلال "البارادايم" إلى اللغة العربية "النموذج الإرشادي".

تصاغ وفق هذا المنظور العلميّ)، وعبر كتابته لمواضيعَ علميّةٍ عن إحدى الظواهر الاجتماعيّة كوظيفةٍ مدرسيّة، وغير ذلك. فهو يجد نفسه منخرطًا ضمن هذه المفاهيم والقواعد (أو ضمن هذا البارادايم العامّ) سواء أدرك ذلك أو لم يدرك.

هذا قبل أن تؤدّي ثورة الاتّصالات إلى إتاحة قواعد ممارسة المعرفة العلميّة خارج نطاق "المؤسّسة"، وبوسائلَ كثيرة، وكثيرٌ من الأحيان بشكلٍ مجانيٍّ، عبر الشبكة العنكبوتيّة (الإنترنت).

لكن إذا انتقلنا إلى مستوًى أكثر تخصيصًا، هل يملك الصيدلانيّ –مثلًا– المفاهيم والقواعد "العلميّة" في مجال علم الاجتماع أو علم السياسة بطريقةٍ تتيح له أن يقدّم طرحًا علميًّا أو بحثًا علميًّا؟

من المنطقيّ أنّه يملك فهمًا عامًّا يشبه المثال الذي ذكرناه، لكنّه لن يحوز –من خلال دراسته للصيدلة– قواعد البحث العلميّ الموجودة في ميدان علم الاجتماع، وسيكون ما يقدّمه من طرحٍ بعيدًا عن تحقيق معايير علم الاجتماع؛ **فلكلِّ فرعٍ علميٍّ "برادايمه" الخاصّ، ينبغي على الباحث فيه أن يمتلك معطيات هذا "البرادايم" وقوانينه.**

وبذلك يكون لكلّ علمٍ من العلوم، في عصرنا الحالي، نموذجه **الإرشاديّ -البحث العلميّ- الخاصّ به لإنتاج معرفةٍ علميّةٍ في مجاله؛** وهو النموذج الكفيل بتمييز ما هو معرفة، أو علمٌ، عمّا هو غير علمٍ. وهذا التمييز يكتسب أهمّيّته دون أن يصادر أهميّة ودور ما هو "غير علم"؛ إذ قد يطرح عالمٌ ما رأيًا منبثقًا عن نظريةٍ علميّةٍ أو بحثٍ علميٍّ دون أن يكون هذا الرأي "نظريّةً" علميّة، وقد يكتب كتابًا لطرح فكرةٍ سياسيّةٍ أو اجتماعيّةٍ دون أن يكون الكتاب علمًا بالمعنى المذكور أعلاه. لكن هذا لا يعني أنّ لا أهميّةً له، بل إنّ هذه الأفكار الحرّة وغير المقيّدة بالمنهجيّة العلميّة والمعايير المعرفيّة الصارمة –نوعًا ما– قد تؤدّي دورًا أساسيًّا في تحفيز ذهن الباحث العلميّ لإنتاج أفكارٍ علميّةٍ إبداعيّة، وتطوير المعرفة –ضمن

معاييرها– انطلاقًا ممّا هو ميتافيزياء أو خيالٌ؛ وقد تؤدّي دورًا هامًّا في تطوير المنهجيّة العلميّة ومعايير العلميّة ذاتها. وهذا ما أكّده كلٌّ من كارل بوبر وتوماس كون، وهما من مدرستين منهجيّتين مختلفتين في بعض النقاط (٤).

تعريف البحث العلميّ

بناءً على ما سبق، يمكننا أن نبحث عن الحدود العامّة التي تعرّف البحث العلميّ، بوصفه نموذجًا معياريًّا للمعرفة في عصرنا. سنعرض هنا ثلاثة شروطٍ تعريفيّة تتناسب مع هدف هذا الكتاب:

١) الإضافة المعرفيّة: إنّ البحث العلميّ هو نشاطٌ يهدف إلى اكتشاف ما هو "حقيقة"(٥)، كي يحقّق إضافةً إلى المعرفة العلميّة كنتيجةٍ لهذا الجهد، متميّزًا بذلك عن محاولة إقامة البرهان على قضيّةٍ معيّنةٍ وإثبات صحتها(٦). فهو نشاطٌ مفتوحٌ يسعى إلى زيادة وتعميق المعرفة واكتشاف المزيد من المشكلات المتطلّبة للحلِّ، لا التوقّف عند حدٍّ معيّنٍ من المعتقد أو النظريّة، والدفاع عنها؛ فالحقيقة ليست ثابتةً أو نهائيّة، والطبيعة (البشريّة أو الماديّة) لا تعطينا كلَّ شيءٍ نريد معرفته. فالبحث العلميّ إذًا: نشاطٌ مفتوحٌ ومستمرٌّ.

وكان "بوبر" قد عرض في عددٍ من مؤلّفاته هذه الفكرة، رافضًا وناقضًا أيّة ممارسةٍ علميّةٍ تهدف فقط إلى إثبات صحّة نظريّةٍ ما وتبحث عمّا يؤيّد فروضها، لأنّ أيَّ باحثٍ يريد أن يفتّش في الواقع عمّا يدعم نظريّةً معيّنةً سيجد ما يريد من

٤- بوبر، كارل، منطق الكشف العلمي، ترجمة: الدكتور ماهر عبدالقادر محمد علي، بيروت، دار النهضة العربية، ٦ كانون الثاني (١٩٨٦)، ص(٥٧). كون، توماس، مرجع سابق. ولمراجعة أكثر تعمقًا لهذه الفكرة، يمكن مراجعة: لاتور، برينو، لم نكن حداثيين أبدًا، ترجمة: حسن، إياس، و محمد، عدنان، سوريا، دار المدى، حيث ناقش الكاتب الفرنسي نظرية المعرفة، إن صح التعبير، من زاوية نقدية لما تكلمنا عنه أعلاه.

٥- رغم أن الأبستمولوجيا (نظرية المعرفة) اليوم لا تقول بالحقيقة اليقينية، لكن ذلك لا يمنع عدة مدارس فكرية من القول عن العلم يهدف إلى الوصول إلى الحقيقة وإن كان لن يبلغها. وهذه المدارس تقف على الطرف الآخر من البراغماتية.

٦- فضل الله، مهدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت، دار الطليعة، (١٩٩٨)، ص (١٢- ١٣).

الأدلّة(٧)، من دون أن يعني هذا أنّ نظريّته صحيحةٌ علميًّا. ويمكننا أن نجد في واقعنا الكثير من هذه النقاشات التي تبدو علميّة، في حين أنّها تنتمي كليًّا إلى فئة اللا – علم أو "الميتافيزياء" (بتعبير بوبر).

مثل:

أن يقوم باحثٌ يعتنق ما يسمّى بنظريّة المؤامرة بذكر جميع الأحداث التي تدلُّ على هذه النظريّة لإثبات أنّها صحيحةٌ أو أن يقوم شخصٌ ما بعرض جميع الأمثلة والقصص التي تثبت وجود التقمّص، أو القصص التي تثبت وجود الجنّ، الخ

وفي الحقيقة تقوم معظم الرؤى "الميتافيزيقيّة" على هذا النوع من "الإثبات" المدَّعى.

إذًا يتعارض السعي إلى البرهنة على خلود الفرضيّات التي تقترحها نظريّةٌ ما، مع محاولة تقديم ما هو جديدٌ في ميدان المعارف العلميّة، وسبب هذا التعارض هو أنّ الأفكار السابقة لا يمكن أن تكون صحيحةً بشكلٍ كاملٍ ومطلق.

أمّا لو سعى الباحث إلى دراسةٍ من شكل: إلى أيّ حدٍّ يصلح مفهومٌ "صراع الطبقات" لتفسير الحروب والثورات في الشرق الأوسط؟ فإنّه سيقدّم بحثًا يستوفي الشرط التعريفيّ الأوّل للبحث العلميّ (الإضافة المعرفيّة)، حسب التصنيف المعتمد من قبلنا؛ كما أنّ نتائج البحث ستدلُّ، من خلال التطبيق، إن كانت النظريّة مازالت نافعةً لمقاربة الواقع وفهم جانبٍ منه.

ويمكن لنا أن نتحرّى عن تطبيق الإضافة المعرفيّة، حتى في الموادّ الصحفيّة التحليليّة، **فمثلًا:** قد نجد موقعًا إلكترونيًّا أو صحيفةً أو مجلّةً سوريّة تكرّر في كلِّ مقالاتها فكرة أنّ النظام السوريّ مجرمٌ، وتجعل من هذا التوصيف المبرّر الوحيد لكلِّ الأحداث التي تجري في سوريا. ولنا أن نلاحظ أنّه بغضِّ النظر عن

٧- راجع مثلًا: بوبر، كارل، عقم المذهب التاريخي، ترجمة: صبرة، عبد الحميد، مصر، دار المعارف، (١٩٥٩).

صحّة هذا التوصيف من عدمه، فإنّه غير كافٍ لتفسير صراعٍ ممتدّ ومتعدّد الأطراف، وهو ما يعني أنّ المقصود من هذا العمل الصحفيّ ليس تقديم معرفةٍ جديدةٍ، وإنّما هو عملٌ "دعائيٌّ/ سياسيٌّ" بعيدٌ عن مجالنا هنا.

ينبغي على الباحث أن يسأل نفسه دائمًا: ماذا أضفت إلى المعرفة؟ ماذا يمكن أن يفيد هذا البحث الذي أعدّه في إغناء معارف المجتمع؟

٢) المنهجيّة: عرّف بعض العلماء العلم بأنّه "المعرفة التي يتمُّ التوصّل إليها بمنهجيّة"(٨)؛ أي هو النشاط الذي يتشكّل ويتحقّق من خلال القواعد والأسس التي تواضع عليها العلماء في المجتمع العلميّ(٩)؛ حيث تتلازم الكلمتان: علميٌّ ومنهجيٌّ(١٠)؛ لذا، ما يحدّد العلم ليس الموضوع بل المنهجيّة؛ بمعنى أنّه لا يتمّ تمييز العلم عن التنجيم بالقول إنّ التنجيم يدرس الأرواح والأشباح مثلًا في حين لا يفعل العلم ذلك، بل من خلال الاختلاف الكائن في الطريقة التي يدرس بها العلم موضوعه عن تلك التي يدرس بها التنجيم موضوعه؛ فقد يدرس العلم الأرواح والأشباح كما حال التنجيم، لكن حتمًا وفق خطواتٍ منهجيّةٍ مختلفةٍ ومتمايزةٍ عن ميدان التنجيم.

من زاويةٍ أخرى، قد يدرس عالم الاجتماع وعالم النفس –على سبيل المثال– الظاهرة أو الموضوع ذاته، لكنّ لكلٍّ منهما منهجيّةً مختلفةً، بدرجاتٍ معيّنةٍ، في تفاصيلَ محدّدةٍ، ما يجعل كلًّا منهما يصل إلى نتائجَ مختلفةٍ غير قابلةٍ للمقارنة Incomparable؛ من حيث أيّهما خاطئٌ وأيّهما صحيحٌ.

فإذًا، لا يمكن أبدًا الفصل بين البحث العلميّ (أو ممارسة المعرفة) من جهةٍ،

٨- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: الطويل، ليلى، سورية، دار بترا، (٢٠٠٤)، ص (١٦).

٩- لا يعني أن العلماء تواضعوا على هذه القواعد أننا نأخذ بالمواضعة كمذهب Conventionalism وكلمة "تواضع" الواردة هنا كلمة لغوية اعتيادية أكثر منها مصطلحية. لكننا مع هذا لسنا نبت بأن المواضعاتية غير مقبولة، إننا لا نأخذ موقفًا علميًّا ونكتفي بعرض وجهات النظر المختلفة.

١٠- عبد المؤمن، علي معمر، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مصر، جامعة ٦ أكتوبر، (٢٠٠٨). ص (١٣).

والمنهجيّة العلميّة التي يجب على الباحث أن يسلكها للوصول لمعرفةٍ جديدةٍ من جهةٍ أخرى. ومن الطبيعيّ، نتيجةً لذلك، أن تتعدّد المنهجيّة وتختلف حسب اختلاف الفروع العلميّة؛ فلكلِّ علمٍ منهجه الخاصّ، وإن كانت الكثير من القواعد الأساسيّة مشتركةً.

وهذا الارتباط العضويّ بين المنهجيّة والبحث العلميّ يعني: أنّ الممارسة الفعليّة للبحث العلميّ تؤدّي إلى **تطوّر المعرفة العلميّة والمنهج العلميّ معًا**[١١].

قد يوحي الكلام عن البارادايم أعلاه بوجود بناءٍ فوقيٍّ تحتلّه المنهجيّة، وبالتالي يكون البحث العلميّ خاضعًا لهذا البناء الفوقيّ بشكلٍ كاملٍ. لكنّ المنهجيّة بخلاف ذلك، لأنّها تتطوّر، وتتطوّر أدواتها وطرائقها مع كلِّ بحثٍ جديدٍ. (الحدّ الأدنى لذلك هو تطوّر فهم الباحث لها، طالما أنّ المنهج ما هو إلا فهمنا له).

ينتج عن كلٍّ من ١) الإضافة للمعرفة و ٢) المنهجيّة، العنصر الثالث:

٣) دراسة قضيّة محدّدة: من أجل أن يكون البحث العلميّ مفيدًا، يجب أن يتناول موضوعًا محدّدًا لا موضوعًا عامًّا وشاملًا (١٢)، وتتكفّل تقنيّات المنهجيّة العلميّة بأن تأخذ بيد الباحث في هذا الاتّجاه.

إنّ البقاء في المستوى العامّ للظاهرة المدروسة، أي المستوى الأكثر شموليّةً وتعميمًا، لن يقدّمَ مفاهيمَ وفرضيّاتٍ وحلولًا جديدةً، ومن ثمَّ إضافة للمعرفة. ومن سمات المنهجيّة أنّها لا تسمح بالبقاء في المستوى العامّ للظاهرة المدروسة؛ فكلُّ ظاهرةٍ مدروسةٍ بمنهجيّةٍ علميّةٍ ستنتج مشكلاتٍ محدّدةً غير محلولة، وستلقي الضوء على تعقيداتٍ وارتباطاتٍ بين عناصر هذه الظاهرة، فيأتي بحثٌ جديدٌ للتحرّي عن حلولٍ

١١- كون، توماس وآخرون، مقالات نقدية في تركيب الثورات العلمية، ترجمة: محمد علي، ماهر عبد القادر، مصر، دار المعرفة الجامعية، (٢٠٠٠).

١٢- إيكو، أمبرتو، كيف تعد رسالة دكتوراه، ترجمة: منوفي، علي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، (٢٠٠٢) ص (٤١ – ٤٢).

لهذه المشكلات البحثيّة التي ظهرت في المستوى السابق، وهو بدوره سيكشف المزيد من المشكلات والتي تتطلّب بحثًا آخر يقوم بمحاولة حلّها، وهكذا دواليك. وهكذا سيجد الباحث نفسه –نتيجة تراكم الأبحاث عبر الزمن– دارسًا لقضايا أكثر تفصيلًا، وهو ما يسمح في النهاية برفد المعرفة البشريّة بالمزيد والمزيد من البيانات والمعلومات.

على سبيل المثال:

تطلَّب ظهور "تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام"، والتطوّرات المتلاحقة له وصولًا إلى إعلانه نفسه "الدولة الإسلاميّة"، والذي أطلق عليها المناوئون اسم "داعش"، دراسة هذه الظاهرة الإسلاميّة الجهاديّة الجديدة؛ وإذ تكون الدراسات الأولى التي تهدف للإحاطة بهذه الظاهرة –بالضرورة– محصورةً في "المستوى العامّ" للظاهرة، إلّا أنّ أهمَّ الدراسات اللاحقة ستبحث في حلِّ المشكلات التفصيليّة التي كشفت عنها الدراسات الأولى.

مع العلم أنّ عمليّة تحديد القضيّة المدروسة لا تصدر عن عدم الاهتمام بفهمٍ شاملٍ للقضيّة، على العكس من ذلك لا يمكن تحقيق فهم الجزء (دراسة قضيّةٍ محدّدةٍ) من دون إلمام الباحث بعموم القضيّة، وإلّا ستغيب عنه عوامل تؤثّر، كثيرًا أو قليلًا، في موضوع بحثه، وقد يجد نفسه يعيد إنتاج أبحاثٍ قام بها باحثون آخرون دون أن يعلم(١٣). لكن بالمقدار نفسه لا يمكن الوصول إلى فهمٍ شاملٍ دون الاستمرار في عمليّة دراسة التفاصيل؛ فمن جانبٍ يعدُّ هذا امتحانًا للفهم الشامل، تطويرًا له، وأحيانًا يؤدّي، بمراكمةٍ كمّيّة، إلى تغييرٍ كيفيٍّ لفهمنا له.

ويتميّز البحث العلميّ بالالتزام بهذا الشرط عن أنواع الكتابة الأخرى، فالكتاب مثلًا قد يكون بحثًا علميًّا إن تقيّد بهذا الشرط، أو لا يكون إن لم يفعل.

١٣- اعتبر توماس كون في كتابه "بنية الثورات العلمية" أن إحدى وظائف البارادايم هي دفع الباحث باتجاه القضايا التفصيلية، والتي سماها بالألغاز puzzle التي تتطلب من البحث الكشف المستمر عنها، لأنها لا تنتهي، ما يسمح بتطوير سيرورة العلم باستمرار. مرجع سابق.

الموضوعيّة والقياس الكمّيّ

هناك معلمان بارزان من جملة السمات العلميّة سنركّز عليهما، باعتبار أنّهما يفيدان في فهمٍ أعمقَ لدور المنهجيّة في البحث العلميّ، ويجيبان عن سؤال: لماذا هذا الشكل من المنهجيّة؟ من زاويةٍ مختلفةٍ عمّا ورد أعلاه.

١ـ الموضوعيّة:

نوجز مجموعةً من النقاط تتعلّق بمفهوم الموضوعيّة من زوايا مختلفةٍ:

أ- الابتعاد عن الأحكام الذاتيّة، والاهتمام بوصف الظواهر الاجتماعيّة كما هي في الواقع؛ فلا يغيّر الباحث من الظواهر أو يختار منظورًا محدّدًا يخدم رؤيته الخاصّة، ولا يجتزئ من الظاهرة الكليّة ما يخدم هذه الرؤية.

ب- التزام الحياد الأخلاقيّ؛ فالباحث لا يدرج قيمه ومبادئه الأخلاقيّة التي يؤمن بها ضمن بحثه(١٤).

على سبيل المثال:

إذا كان الباحث لا يقبل بحقوق المثليّين الجنسيّين، فإنّه لا يجوز أن يستخدم قيمته هذه في معالجة قضيّة المثليّة الجنسيّة في المجتمع الذي يدرسه، بل يجب أن يدرس نظرة المجتمع الشرقيّ إلى المثليّة الجنسيّة دون أن يتحيّز ضدَّ أو مع هذه الظاهرة، ودون أن يهاجمها أو يدافع عنها استنادًا إلى قيمه الشخصيّة.

ج- أن يؤدّي إخضاع الظاهرة المدروسة إلى البحث مرّةً أخرى، تحت الشروط نفسها، وبالأدوات نفسها، إلى النتائج نفسها.

ء- الموضوعيّة هي معيار التعبير عن الواقع؛ فكلّما كان التعبير أكثر التصاقًا بالواقع، كانت الموضوعيّة أكبر. وهذه الفكرة لا ريب في أنّها تتّصل بجزءٍ منها

١٤- عبد المؤمن، علي معمر، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص (١٠١).

بالإقناع، وتحديدًا إقناع مجتمع الباحثين العلميّين(١٥).

لكن تنبثق من هذا الفهم مشكلةٌ، يمكن التعبير عنها بهذا السؤال: لماذا تختلف نتائج عدّة دراساتٍ حول ظاهرةٍ واحدةٍ، على فرض أنَّ لها الدرجة ذاتها من الموضوعيّة؟

الجواب عن ذلك: إنّنا لا نفهم الواقع إلّا من خلال قضايا منطقيّةٍ ومفاهيمَ(١٦) نستخدمها في التعبير عنه، وهذه المفاهيم – القضايا التي تعبّر عن واقعةٍ ما، تتعدّد بشكلٍ غير محدودٍ.

على سبيل المثال(١٧):

يمكن وصف تفجيرٍ في محطّة قطاراتٍ في إحدى العواصم الأوروبيّة بشكلٍ غير محدودٍ من الطرق: إنّه تفجيرٌ انتحاريٌّ، عملٌ إرهابيٌّ، عملٌ طائفيٌّ، ردُّ فعلٍ من مهمّشين اجتماعيًّا، تنفيذ وعيد مجموعةٍ إرهابيّة، عملٌ فرديٌّ، وغيرها من التعابير الممكنة.

وهذا ما ينطبق على أيِّ حدثٍ تعدّدت تصنيفاته، فبينما تذهب السياسة العمليّة وفقًا لطبيعتها - نقصد التمييز عن علم السياسة- إلى الجزم بخصوص تصنيف الحدث، يتّجه البحث العلميّ للشكّ، ويبتعد عن طرح ما هو قطعيٌّ نهائيٌّ، وهو يحتمل وجود أكثر من إجابة. وقد تناول بوبر هذه النقطة من ناحيةٍ أخرى، ليس باعتبار الموضوعيّة معيارًا للتعبير عن الواقع، بل بكون الموضوعيّة ليست أكثر من إمكانيّة النقاش النقديّ العقلانيّ بين الباحثين، وهذا ما يعني أنّ الموضوعيّة تستلزم أن يكون البحث، أو النتيجة، أو النظريّة، قابلةً للاختبار واقعيًّا(١٨).

١٥- قنصوه، صلاح، الموضوعية في العلوم الإنسانية، لبنان، دار التنوير، (٢٠٠٧).

١٦- بوبر، كارل، منطق البحث العلمي، ترجمة: البغدادي، محمد، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، (٢٠٠٧)، كذلك استعنّا بالترجمة الإنكليزية لكتاب بوبر: Popper, Karl, The Logic Of Scientific Discovery, London, Routledge, (2005)

١٧- بوبر، كارل، عقم المذهب التاريخي، مرجع سابق. المثال من عندنا لكنه مستوحى من مثال بوبر.

18- Popper, Karl, The Myth of the Framework, Routledge London and New York, 1994.

تنتج عن هذه الإشكاليّة النقطة التالية:

هـ- الموضوعيّة ليست محصورةً في كونها متّصلةً بقيمة الإقناع، أو التخلّص من أوهام الباحث الذاتيّة وحسب، وإنّما يتّصل مفهوم الموضوعيّة بعمليّة التفكير ذاتها التي تنتج البحث(١٩)؛ بمعنى أنّ التفكير الموضوعيَّ يعني إدراك الباحث: أنَّ الواقع يمكن تمثيله بشكلٍ لا محدودٍ من الطرق، وأنّ ما يقوم به هو محاولةٌ للاقتراب أكثر ما يمكن للحقيقة، أي حلّ المشكلات العلميّة بطريقةٍ أفضل، وأنَّ ما يصل إليه من نتائجَ أو تعميماتٍ ليس نهائيًّا قطعيًّا، وإنّما يجب أن يكون قابلًا للنقاش والتطوير؛ أي إنّ الوصول إلى إجابةٍ نهائيّةٍ قطعيّةٍ لا تقبل النقد والتصحيح، أمرٌ مستحيلٌ منطقيًّا.

على سبيل المثال:

عمد باحثٌ بعد أن وضع في ذهنه أكثر المسلّمات بداهةً، وقد توخّى أقصى درجات الموضوعيّة، ونحّى -قدر الإمكان- الأفكار المسبقة، إلى دراسة العلاقة بين السلطة السياسيّة، ومن يمسك بالسلطة الاقتصاديّة (برجوازيّة تقليديّة...الخ)، فاختار أن يستخدم مسلّمةً أوليّةً هي المنفعة، بمعنى أنّ الأطراف تسعى إلى الحصول على المنفعة، واختار الباحث أن يدافع عن مسلّمته بوصفها مسلّمةً كلّيّة، لا تقتصر على العلاقة بين السياسيّ والاقتصاديّ، بل تصلح في فهم علاقة المجتمع بالدولة والدول ببعضها. فحتى إن اتّفقنا معه على صواب رأيه فنحن أمام سؤال: هل هذه المسلّمة هي المسلّمة الوحيدة الممكنة؟ جوابنا: لا. إذًا، أليست موضوعيّة باحثنا هنا منقوصة؟ جوابنا: بلى. وهو ما ينسجم مع استنتاج بعضهم بأنّه "لن يوجد علم الاجتماع الموضوعيّ على الإطلاق، لأسبابٍ "منطقيّة"، فنحن ننطلق من افتراضاتٍ لا يمكن التحقّق منها، ولا يمكن التملّص منها أبدًا. والحلُّ، لتحقيق الموضوعيّة، هو أن يحدّد الباحث المقدّمات القيميّة التي سيعتمدها في بحثه منذ البداية.

بكلماتٍ أخرى أكثر عموميّة: "لاتزال العلّة الغائيّة -على سبيل المثال- تحكم

١٩- قنصوه، صلاح، مرجع سابق ص –ص (٧٠ – ٧٦).

الفروض والمسلّمات العلميّة، مثل القول بالمنفعة والاتزان والتكيّف"(٢٠) أي إنّ الكيانات الاجتماعيّة تسعى نحو منفعتها، ومن وسائلها الاتزان والتكيّف. وهذه المسلّمات يجب أن تظلَّ محلَّ تساؤلٍ رغم استخدامها، لا أن يتمَّ التسليم بها كحقيقةٍ مطلقةٍ. والباحث الموضوعيّ يفعل ذلك حين يذكر هذه المسلّمات في بداية بحثه قبل أن يبني عليها افتراضاته، ما يعني أنّه لا يفترض أنّ نتائجه مطلقةٌ، وإنّما محكومةٌ بما افترضه بدايةً، وهذه ميزة التفكير الموضوعيّ(٢١).

كمثالٍ يسير:

عندما يصرّح باحثٌ في مقدّمة بحثه، بأنَّه ينطلق من مسلّمة أنّ "نظام الأسد غير قابلٍ للإصلاح"، أو أنّ "الإسلام الجهاديّ لا يستطيع التواؤم مع الديمقراطيّة"، فإنّه سيحقّق موضوعيّةً أعلى من باحثٍ لا يذكر ذلك، ولكنّه يسير في بحثه على هداها. والسبب أنّ تصريحه سيسهّل على باحثٍ آخر تكرار هذا البحث مستطلعًا هذه المسلّمة، مستخدمًا إيّاها للتأكّد من نتائجه، أو مستخدمًا ما يناقضها لمقارنة النتائج، وهكذا تتشكّل قاعدةٌ حواريّةٌ علميّةٌ بحثيّة، بين- ذاتيّة، وهي أحد أسس الموضوعيّة.

يتطلّب تحقيق الموضوعيّة:

الفهم العميق للمنهجيّة وتطبيقها في البحث.

على الباحث أن يتدرّبَ على خصائصَ نفسيّةٍ، وهذه الخصائص لا تأتي إلا نتيجة بذل الشخص جهدًا لاكتسابها، مثل: حبِّ الاستطلاع، القدرة على التجرّد عن الحالة العاطفيّة والقيم التي نشأ عليها.

الاعتماد قدر الإمكان على الوسائل الكمّيّة؛ لأنّها تحقّق لنا درجةً أعلى من الموضوعيّة(٢٢)، وهذا ما سنتناوله كسمةٍ ثانيةٍ للبحث العلميّ.

٢٠- قنصوه، صلاح، مرجع سابق ص (٥٦).

٢١- راجع أيضًا: عبد المؤمن، علي معمر، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص (٧٩).

٢٢- عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق، ص (١٠٢).

٢- القياس الكمّيّ:

تأثّرت العلوم الاجتماعيّة، ومناهجها، بالتطوّر الكبير الذي حقّقته العلوم الفيزيائيّة منذ بدايات القرن العشرين. وتعريف الموضوعيّة الذي عالجناه هو انعكاسٌ عن الموضوعيّة العالية التي تؤمّنها طبيعة العلوم الفيزيائيّة؛ أي هناك ما يشبه العدوى المعياريّة تنتقل من العلوم الفيزيائيّة إلى العلوم الاجتماعيّة، ولا تقتصر هذه العدوى على الموضوعيّة، بل تتعدّاها إلى محاولة إيجاد قانونٍ اجتماعيٍّ قابلٍ للتعميم على جميع الظواهر الاجتماعيّة؛ وهذا ما يكون تحقّقه، في أحسن الأحوال، نسبيًّا في العلوم الاجتماعيّة، كون الإنسان يمتاز بالحريّة التي تعني أنّه لا يتصرّف بشكلٍ حتميٍّ بالطريقة نفسها إزاء الموضوعات نفسها، وأنّه ينحو باتّجاه التغيير، وأنّ فعله وردّة فعله متحرّكان. كما لأنّنا نحن الدارسون والمدروسون في آنٍ واحدٍ في مجال علم الاجتماع.

مظهرٌ آخرُ انتقلت فيه العدوى إلى علوم الاجتماع ومنهجيّاتها: القياس الكمّيّ، والاعتماد على الإحصاء التطبيقيّ في دراسة الظواهر الاجتماعيّة. وسنمرُّ على مفهوم القياس وأدواته، ومفهوم الإحصاء التطبيقيّ في الفصول القادمة.

يعني التكميم –بشكلٍ مبسّطٍ– النزعة نحو معالجة ظاهرةٍ ما من خلال حساب تكرارات حدوثها، ومقارنة هذه التكرارات بتكراراتٍ أخرى، والبحث عن الارتباط بين المتغيّرات.

مثلًا :

إذا قرّر باحثٌ أن يدرس ظاهرة العنف المنزليّ، فإنّ التكميميّة (أو القياس الكمّيّ) تعني أن يُجري إحصاءً عن عدد الأسر التي تعاني من العنف الجسديّ أو النفسيّ، وعدد الأطفال المصابين بكدماتٍ ومقارنتهم بعدد الأطفال المصابين باضطرابٍ نفسيٍّ دون وجود علامات أذًى جسديّة. في حين أنّ البحث غير الكمّيّ، يدرس حالةً واحدةً، أي حالة أسرةٍ واحدةٍ فقط، ويعالج المشكلة بأسلوبٍ منطقيٍّ تحليليٍّ دون أرقام.

لا تعني هذه السمة أنّ الأبحاث الكيفيّة ليست علميّةً، بل تعني أنّ الميل العامَّ للبحث العلميّ هو نحو التكميم.

مستويات البحث العلميّ

في ضوء تعريفنا للبحث العلميّ، يمكن أن ينجز البحث العلميّ في أربعة مستوياتٍ(٢٣):

أ- الوصف: حيث يكتفي الباحث بوصف الظاهرة محلّ الدراسة، وهو المستوى الأدنى من البحث، وعادةً ما يتمُّ إنجاز هذا المستوى حين يكون الباحث أمام ظاهرةٍ جديدةٍ بشكلٍ كاملٍ وغير معروفةٍ سابقًا.

يوافق هذا المستوى إجرائيًّا "التصنيف المخصّص"ad hoc classification حيث ينشئ الباحث فئاتٍ بشكلٍ اعتباطيٍّ ويستخدمها كأدواتٍ لفهم الظاهرة الجديدة. (هنا لا يعرف الباحث الظاهرة سابقًا، لذلك لا يمكن أن يصنّف عناصرها، ولا يمكن له أن يقوم بدراستها من غير أن يجهّز فئاتٍ أوليّةً تساعده على التحليل).

على سبيل المثال:

يريد باحثٌ أن يدرس ظاهرة "المافيا" التي ظهرت في سوريا بعد اندلاع النزاع المسلّح، من دون أن يعرف عنها شيئًا بعد، لكنّ لديه معرفةً عامّةً عن المافيا في العالم، وعن الوضع العسكريّ والسياسيّ في سوريا؛ حيث يقوم بإنتاج فئاتٍ تساعده على ترتيب ملاحظاته حول "المافيا السوريّة" مثل: فئة المؤيّد للنظام، فئة المعارض، فئة الضحيّة المدنيّة، فئة المطلق سراحهم مقابل فدية، فئة القتيل بعد الخطف وأخذ الفدية، فئة الخطف قرب حاجزٍ تابعٍ للنظام... الخ. يقوم برصد هذه الظاهرة ووضع ملاحظاته ضمن هذه الفئات، حيث نلاحظ أنّها لا تقدّم لنا إلا وصفًا عامًّا لظاهرة المافيا.

ب- التصنيف: يبني الباحث فئاتٍ ويوزّع الظواهر المختلفة عليها، فيصبح من

٢٣- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق، ص –ص (٥٠ -٥٣).

الأيسر فهم العلاقات بين العناصر المنتمية للفئات؛ إذ يصبح بالإمكان أن يجرّد الباحث، من عناصر الظاهرة المدروسة، سماتٍ مشتركةً بينها وبين أخرى مختلفةٍ، فيضع العناصر المتشابهة بسماتٍ محدّدةٍ في فئةٍ واحدةٍ، ثم تصبح دراسة هذه الفئات في علاقاتها مع بعضها ممكنةً. فما يميّز هذا النوع عن النوع السابق أنّ الباحث ينطلق من الظاهرة، ويصنّف عناصرها في فئاتٍ، بعد أن يكون قد أنجز وصفها العامّ. وفي هذه المرحلة يكون الباحث قد اقترب أكثر من التعميم.

يوافق هذا المستوى إجرائيًّا "التصنيف العامّ" Taxonomy؛ حيث تكون الفئات التي بناها الباحث أكثر توافقًا مع الواقع ومنبثقة منه، وهذا مسارٌ طبيعيٌّ بعد أن يكون الباحث (أو غيره من الباحثين) قد أنجزوا الدراسة الوصفيّة الأولى. كذلك يتميّز هذا المستوى بأنّه يعرض الارتباط القائم بين هذه الفئات، لا وصفها فقط، ما يعني فهمًا أعمقَ للظاهرة.

متابعة لمثالنا السابق:

يقوم الباحث بإيجاد فئاتٍ جديدةٍ تعكس الواقع بشكلٍ أفضل من فئاته الأولى، أو يعدّل فئاته السابقة، فيضع (٤) فئاتٍ كافيةٍ بشكلٍ كاملٍ للتعبير عن الظاهرة هي: ١) فئة طريقة الخطف، ٢) فئة المال الذي يملكه المخطوف، ٣) فئة توقيت الخطف، ٤) فئة اتّجاه المخطوف السياسيّ، ثم يدرس العلاقة بين هذه الفئات فيجد أنّ هناك علاقةً ما بين فئة اتّجاه المخطوف السياسيّ وطريقة الخطف.

ج- التفسير: حيث يصل الباحث إلى اكتشاف الارتباط القويّ (قد تكون علاقة سببيّة) بين فئتين أو ظاهرتين، فيستطيع أن يبرهن أنّ الفئة (س) تسبّب حدوث الفئة (ع) أو ترتبط بها ارتباطًا قويًّا؛ وبذلك يمتلك الباحثُ درجةً عاليةً من التعميم، والقدرة على إثبات صحّة أو خطأ هذا الارتباط. وهذا يعني أنّه خطى خطوةً متقدّمةً عن المستوى السابق في فهم "الارتباط" بين الفئات؛ أي بدأ يفهم كيف تحدث الأشياء.

متابعة لمثالنا السابق:

يفترض الباحث أنّ هناك ارتباطًا موصوفًا كالتالي: يزداد عنف الخاطفين أثناء الخطف (عنصر من الفئة ١) مع ازدياد ميل المخطوف للمعارضة (عنصر من الفئة ٤)، ثم يثبت صحّتها أو خطأها. ففي هذا المستوى لا يكتفي الباحث بدراسة الارتباط بين الفئات أو وصفها، وإنّما يستخرج من الفئات قضايا ويدرس ارتباطها ببعضها؛ ففي المستوى السابق يقول الباحث: هناك ارتباطٌ بين الفئة (١) والفئة (٤) (أقلّ ضبطًا)، أمّا في هذا المستوى فإنّه يصوغ القضيّة كما ذكرنا (أكثر ضبطًا).

٦- التنبّؤ: بعد التفسير يستطيع الباحث أن يحدّد الشروط الأوليّة التي تؤدّي إلى أنّ (س) يسبّب (ع)، فيصوغ الباحث قانونًا أو نظريّةً محكمةً، ويصبح بالإمكان التنبّؤ بحدوث (ع) عند ضبط شروطها الأوليّة(٢٤). إلّا أنّ التنبّؤ في العلوم الإنسانيّة، مقارنةً بالعلوم الطبيعيّة، يبقى محدودًا بقدرته، لكون الإنسان يمتاز بحرّيّة السلوك، ما يزيد من احتمال حدوث تغييراتٍ في الظاهرة المدروسة، عمّا هو الحال في العلوم الطبيعيّة.

ويتوافق هذا المستوى عمليًّا مع "المنظومة النظريّة" Theoretical System حيث ينشئ الباحث تفسيرًا منظوماتيًّا شاملًا، قادرًا على تقديم تفسيرٍ أكثر عموميّةً للظاهرة المدروسة، وأكثر قدرةً على التنبّؤ بحدوث هذه الظاهرة بعد تحديد أسبابها. ومن هذا التفسير الشامل يمكن لأيّ باحثٍ آخر أن يشتقَّ قضيّةً محدّدةً ويقوم بتطبيقها على الظاهرة المعنيّة في بيئةٍ مختلفةٍ، إمّا لتعزيز قوّة هذا التفسير، إن نجح في تفسير هذه الظاهرة مرّة أخرى رغم اختلاف البيئة، أو لتعديله، إن وجد فيه بعض نقاط الضعف، وهذا هو المستوى النظريّ الذي يسمح لنا بأن نتقدّم في معرفتنا العلميّة عن طريق استمرار الفحص، كما سنرى في "النظريّة".

٢٤- شلبي، محمود، المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سابق ص –ص (٤٦ – ٥٣).

متابعة لمثالنا السابق:

يستنتج الباحث أنّ المافيا ذات كيانٍ مستقلٍّ، لا تتبع لجهةٍ سياسيّةٍ محدّدة، وإن نشأت عن تحلّلها، لذا تسعى لتحقيق مصالحها الذاتيّة باستقلاليّةٍ أعلى. وسيستخدم الباحث هذه النظريّة في اشتقاق قضايا أخرى لدراستها في الوضع السوريّ، مثل دراسة فرضيّة أنّ النظام يستطيع أن يسيطر على هذه المافيا متى شاء، أو فرضيّة أنّ النظام لم يعد قادرًا، ضمن الظرف الراهن، على السيطرة على المافيا. وقد يقوم باحثٌ آخر باختبار التعميمات المنتجة من هذا البحث على نشوء المافيا في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ليرى إن كانت صحيحةً أم لا، وهكذا دواليك.

وهكذا نرى أنّ التعميم والسببيّة هما القيمتان اللتان يسعى الباحث إلى تحقيقهما خلال أبحاثه.

يعني **التعميم**: أنّ النتائج التي وصل إليها البحث حول ظاهرةٍ ما (دراسة قضيّة محدّدة) صالحةٌ لتفسير الظواهر المشابهة بدرجةٍ نسبيّةٍ وإحصائيّةٍ (نظرًا لكون السببيّة نفسها ظاهرةً احتماليّةً وإحصائيّةً في العلوم الإنسانيّة). وكلّما كانت نتائج البحث أكثر تعميمًا، كان البحث المنجز أكثرَ أهمّيّةً؛ لأنّه في هذه الحالة يغطّي ظواهرَ عديدةً بدلًا من ظواهرَ محدّدةٍ زمانيًّا ومكانيًّا، إضافةً إلى أنّه يفيد في تقديم إطارٍ تفسيريٍّ يمكن لباحثين آخرين أن يستفيدوا منه في دراسة حالاتٍ خاصّةٍ من هذا التعميم المنجز، ومن ثمَّ يمكنهم إعادة اختبار صدقه.

وتعني **السببيّة**: أنّ الباحث استطاع تحديد أنّ عنصرًا أو عدّة عناصر، معيّنة، في ظروفٍ معيّنة، **تسبّب** تأثيرًا محدّدًا، هو النتيجة الناجمة عنها. وبذلك يمكن التنبّؤ احتماليًّا بحدوث ظاهرةٍ محدّدةٍ إذا اجتمع المسبّب، والشروط الأوليّة المحدّدة، وهذا لا شكّ يكسب البحث أهمّيّةً كبيرةً من ناحية فهم الظاهرة ومن ناحيةٍ عمليّة، حيث يصبح بالإمكان استباق حدوث الظاهرة بفعلٍ وقائيٍّ.

وسنعود إلى عرض السببيّة والتعميم لاحقًا.

الفصل الثاني: المفاهيم – الأدوات في منهجيّة البحث العلميّة

(١) المنطق
(٢) المفهوم
(٣) النظريّة
(٤) التعاريف
(٥) المتغيّرات
(٦) الفئات والتصنيف
(٧) العلاقة
(٨) السببيّة
(٩) وحدة التحليل
(١٠) مجتمع البحث والعيّنة
(١١) أدوات جمع البيانات
(١٢) تلخيص وتحرير البيانات
(١٣) الإحصاء التطبيقيّ والاحتمالات

مقدّمة

رأينا في الفصل السابق أنّ المنهجيّة هي شرطٌ عضويٌّ للبحث العلميّ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين. فلا يمكن القول إنّ المنهجيّة هي مجرّد أداةٍ لممارسة العلم، أو مجموعة معايير لازمةٍ للعلم؛ إذ يتداخل المفهومان العلم – المنهجية بحيث لا يمكن الفصل بينهما، وكلاهما محمولٌ على الآخر، حتى إنّ ما يميّز فرعًا علميًّا عن آخر هو المنهجيّة الخاصّة به بمقدار ما يميّزه موضوعه.

سنعرض هنا ثلاثة عشر مفهومًا أساسيًّا يُستخدم في ممارسة البحث العلميّ المنهجيّ؛ حيث إنّ فهم هذه الأدوات أساسيٌّ للباحث كي يصمّمَ بحثًا محكمًا، وهي ما يشكّل العناصر الأبرز في المنهجيّة العلميّة ووظائفها الحيويّة.

يعدُّ هذا الفصل من أصعب فصول الكتاب وأهمّها من ناحية التطبيق العمليّ؛ حيث إنَّ كلَّ فقرةٍ من هذه الفقرات هي مهارةٌ، على الباحث أن يتدرّب عليها.

المنطق

المنطق هو أداةٌ في التفكير، وهو روح البحث العلميّ، يتجلّى في كلِّ تفاصيله، بدءًا من الهيكل الأساسيّ إلى النصِّ المحبوك والمليء بالاستنتاجات المنطقيّة والقضايا التي يستدعيها الباحث ويربطها ببعضها ويستنتج منها. وإذا كان الهيكل العامُّ والإجراءات التي ذكرناها سابقًا معروفةً، فإنَّ عرضنا لها بهذه الطريقة كان محاولةً للتعبير عن المنطق الذي هو كامنٌ في كلِّ تفصيلٍ، فكنّا نتقدّم خطوةً خطوة بشكل بناءٍ منطقيٍّ قدر استطاعتنا.

فإذا كان المنطق هو ما أدّى خلال القرن الماضي، وبمساهمات العديد من الكتّاب، في تطوير منهج البحث العلميّ، فإنّ ما يميّز باحثًا عن آخر عند تناولهما الموضوع ذاته واستخدامهما للمنهج ذاته، هو قدرة كلٍّ منهما على استخدام المنطق. لذلك نجد أنّ باحثًا كان أكثر قدرةً من زميله على تقديم تحليلٍ يمتاز بصدق مقدّماته ونتائجه والعلاقة بينهما.

يحتاج المنطق، كما الإحصاء، إلى إفراد كتابٍ خاصٍّ به وبحثٍ مطوّلٍ حوله، وسنكتفي هنا، بما يخدم سياق وهدف هذا الكتاب، بعرض المنطق الاستقرائيّ والمنطق الاستنتاجيّ.

المنطق الاستقرائيّ Inductive logic

في المنطق الاستقرائيّ نبدأ من ملاحظة الوقائع التجريبيّة، أو من قضايا جزئيّةٍ ثم نستدلُّ منها على قضايا أكثر عموميّة؛ أي هو الانتقال من الخاصِّ المفرد إلى العامّ. المثال الشهير عن المنطق الاستقرائيّ: إذا لاحظ باحثٌ من خلال مشاهدته اليوميّة أنَّ طيور الإوز بيضاء، وبنى قضيّةً من شكل: كلُّ طيور الإوز بيضاء اللون، فإنّه

يكون قد مارس الاستقراء الناقص، كونه لا يمكن لأحدٍ أن يرى كلَّ الإوز في كلِّ الأزمنة والأمكنة؛ لذلك، الاستقراء الكامل هو استقراءٌ افتراضيٌّ يتعذّر إجراؤه، والتعميم في الاستقراء، أسبابه عمليّةٌ وليست علميّة.

هناك استقراءٌ احتماليٌّ؛ حيث لا يعمّم الباحث بشكلٍ كاملٍ، بل يستدلُّ على القضيّة الكليّة الاحتماليّة من شكل: معظم طيور الإوز بيضاء، بدلًا من "كلّ".

يُستخدم المنطق الاستقرائيّ عندما نبدأ ببناء ملاحظاتنا من أرض الواقع، ثمّ نضعها في فئاتٍ، ومن ثَمَّ نصل إلى قضايا عامّةٍ نعمّمها بدرجةٍ ما.

مثلًا:

يُجري باحثٌ تحرّيًا عن خطاب جماعةٍ إسلاميّةٍ مقاتلةٍ في سوريا، فيجد أنّ هناك علاقةً بين الخطاب الجهاديّ ورفض التعدّديّة عند هذه الجماعة، فيبني قضيّةً من شكل: إنَّ الجماعات الجهاديّة تميل إلى رفض التعدّديّة. ويطلب من باحثين آخرين أن يجروا أبحاثًا حول هذا الموضوع ليختبروا قضيّته العامّة.

أخيرًا يلجأ بعض الباحثين إلى استخدام المنطقين، الاستنتاجيّ والاستقرائيّ معًا؛ ما يؤدّي إلى إغناء عمليّة التفكير، وهو ما يدعى بالـ Abduction أو الاستبعاد مثل: هناك قدمان تظهران من خلف الستارة، إذن هناك شخصٌ يقف وراء الستارة(٢٥).

المنطق الاستنتاجيّ Deductive logic

المنطق الاستنتاجيّ هو أن نبدأ من قضيّةٍ عامّةٍ أو نظريّةٍ لنشتقَّ منها قضيّةً مفردةً على عكس المنطق الاستقرائيّ.

مثلًا: قد نفترض بدايةً (إن كان من خلال ملاحظتنا الشخصيّة، أو باستخدام نظريّةٍ جاهزةٍ) أنّ الجهاديّة الإسلاميّة (بعمومها، شيعيّة وسنيّة) ترفض المساواة، ثم نستنتج من هذه القضيّة العامّة قضيّةً جزئيّةً مفردةً مثل: "إنَّ الجهاديّين السوريّين

٢٥ - بريتشارد، دينكان، ما المعرفة، ترجمة ناصر، مصطفى، الكويت، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، سبتمبر، (٢٠١٣).

يرفضون مساواة أتباع مذهبهم بالمذاهب والأديان الأخرى في سوريا"، ومن ثمّ نجري بحثًا على أرض الواقع كي نختبر صحّة هذه القضيّة الأخيرة؛ فإذا كانت صحيحةً نقول (باستخدام مصطلح "بوبر"): إنّ النظريّة الأصليّة قد تمَّ تعزيزها بدليلٍ جديدٍ Corroborate(٢٦).

بكلماتٍ مختصرةٍ: في المنطق الاستنتاجيّ نبدأ من النظريّة، نشتقُّ منها قضايا جزئيّةً ثم نختبرها في الواقع. وهذه القضيّة المشتقّة يجب أن تحقّق **الشروط التالية**(٢٧):

١) **متناسقة ومنسجمة منطقيًّا** (غير متناقضةٍ ذاتيًّا)

٢) **نفيها يؤدّي إلى نقض النظريّة**

٣) **قابلة للاختبار والتفنيد؛** فلا تكون مثلًا بصيغة **"قد يحدث ذلك أو لا يحدث ذلك"** (لأنّها غير قابلةٍ للتفنيد)، أو بصيغة **"يجب أن يكون ذلك"** لأنّها قضيّةٌ قيميّةٌ، أو بصيغة **تحصيل حاصل،** أي قويّة منطقيًّا بدرجةٍ لا يمكن نقضها، لأنّها في هذه الحالة لن يكون لها أهميّةٌ تجريبيّةٌ أو اختباريّةٌ في أرض الواقع.

٢٦- بوبر، كارل، منطق الكشف العلمي، مرجع سابق.

27- Porta, Dnatella Della,& Keating, Michael, Approaches and methodologies in the social science, Cambridge University Press, 2008 P 63.

المفهوم

قد يكون تعريف المفهوم من أصعب المهمّات؛ لأنّ العمليّة المعرفيّة برمّتها تتكوّن من مفاهيمَ مرتبطةٍ ببعضها مشكِّلة القضايا؛ فيشبه تعريف المفهوم تعريف اللغة من خلال اللغة ذاتها. ومع هذا سنحاول أن نضع تحديداتٍ عامّةً للمقصود من "المفهوم"، ويبقى إدراك **مفهوم المفهوم** منوطًا بممارسة العمليّة الفكريّة والمعرفيّة، أي **باستعماله الواعي؛** وتقصّدنا إدخال كلمة "واعٍ" لأنّنا نستخدم المفاهيم في كلِّ لحظةٍ من تفكيرنا دون أن نعي ذلك.

يمكن أن نقول: إنَّ المفهوم هو مجموعةٌ من الصفات والخصائص التي تحدّد موضوعاتٍ معيّنةً نقصدها بواسطة هذا المفهوم(٢٨). وهو –إذ ذاك– صورةٌ ذهنيّةٌ مجرّدةٌ ومعمّمةٌ (معمّمة: أي يمكن أن تدلَّ على عددٍ من الحالات الفرديّة الموجودة في الواقع الذهنيّ أو الماديّ) وقادرةٌ على استثارة المعنى.

لا يُشترط في المفهوم أن يكون محدّدًا بكلماتٍ لُغويّةٍ بالضرورة –وإن كان قائمًا على هذا الحال– فالأبكم والأصمُّ والأعمى، في الوقت نفسه، قادرٌ على تشكيل المفاهيم في ذهنه دون كلماتٍ (كالتي نستخدمها).

وتشكيل المفاهيم عمليّةٌ حيويّةٌ، تبدأ مع الطفل منذ سنواته الأولى، فلا يمكن أن يكون هناك إنسانٌ من غير مفاهيمَ يستخدمها بوعيٍ أو غير وعي.

وعرّفه بعض التقنيّين العاملين في مجال التعليم كالتالي: **المفهوم –ضمن مجال اهتمامنا هنا– هو إدراك الأحداث والمواضيع التي تظهر أو توجد بانتظام، أو هو**

٢٨- محمد بن يحيى زكريا، عدة مؤلفين، بناء المفاهيم، الجزائر، وزارة التربية الوطنية، (٢٠٠٨).

تسجيلها في الذهن بواسطة علامةٍ (هي كلمة في الأغلب)[٢٩]. فالعصفور ككائنٍ فرديٍّ عيانيّ –مثلًا– ينتظم ظهوره ووجوده، فيشكّل له العقل مفهومًا مجرّدًا.

وفي مراحلَ متقدّمةٍ –مثل أن يقرّر باحثُ البحث في موضوع ما– يمكننا تحديد المفهوم عمليًّا بأنّه الإجابة **الدقيقة** عن سؤال: ما هو؟ (٣٠)

مثلًا: ما هو الاستبداد؟ ما هو العنف؟ ما هو الإسلام السياسيّ؟

إذن نخلص لنتيجةٍ أنّ المفهوم هو مجسّات الباحث التي يتحسّس من خلالها الواقع والظواهر التي يرغب بدراستها؛ لذا عليه أن يحدّد مفاهيمه قبل أن يباشر بحثه، وإلّا سيجد نفسه تائهًا بين أحداثٍ واقعيّةٍ عديدةٍ لا يستطيع الإحاطة بها بشكلٍ جيّد.

لا يقتصر تحديد المفاهيم على تلك التي تتعلّق مباشرةً بموضوع البحث الأساسيّ، بل يتعدّاها إلى المفاهيم التي ستستخدم في الإحاطة بمشكلة البحث وموضوعه الأساسيّ. لكنّ الباحث يستخدم عددًا كبيرًا جدًّا من المفاهيم في بحثه، وسيكون تحديد جميع المفاهيم التي سترد في البحث عملًا غير اقتصاديّ. لذا يحدّد الباحث:

المفاهيم التي تتعلّق بمشكلة البحث أو الظاهرة التي هي تحت مجهره.

المفاهيم التي سيستخدمها في الإحاطة بهذه المشكلة والتي تتعلّق بها بشكلٍ مؤثّرٍ في النتائج والاستنتاجات.

أما المفاهيم الأخرى التي لا تأثير كبير لاستخدامها على دراسة الظاهرة فتُترك

29- Novak, Joseph, at al, the theory underlying concept maps and how to construct and use them. (Report), Florida Institution for Human and Machine Cognition, 2008.

30- Porta , Dnatella Della, & Keating ,Michael, Approaches and methodologies …, Ibid, P 181.

للفهم العامّ؛ لذا يجب أن تكون واضحةً ومحدّدةً وغير قابلةٍ للتأويل قدر الإمكان، خلال صياغة النصِّ.

ففي بحثٍ عن الاستبداد:

سيستخدم الباحث مفهوم العنف بشكلٍ أساسيٍّ، لذا عليه أن يحدّده بدقّةٍ. كذلك سيستخدم مفاهيمَ أخرى خلال سبك البحث مثل: الخوف، السجن السياسيّ، الأحزاب السياسيّة ...الخ.، لكنّها غير مؤثّرةٍ في تحليل الظاهرة واستنتاج النتائج بشكلٍ كبيرٍ وفق تقدير الباحث، لذا لا يحدّدها وإنّما يتركها كما هي كمصطلح – مفهوم شفاف واضح للجميع.

إنّ عمليّة تحديد المفهوم ليست عمليّة تعريفٍ وحسب، بل هي عمليّة بناءٍ ودراسة، وتأكيدًا على هذه الأخيرة سنستخدم كلمة: تصميم للدلالة على تحديد المفاهيم، تعريفها وبنائها.

تصميم المفهوم

يتكوّن المفهوم من ثلاثة عناصر(٣١):

١) الما صدق(٣٢) Extension: مجموع الأفراد الداخلين تحت مفهومٍ واحد؛ أي الحالات الفرديّة الذهنيّة، أو الواقعيّة، التي يدلُّ عليها هذا المفهوم.

٢) المحتوى Intension: عدد الصفات والخصائص التي تميّز هذه الظواهر، والتي يتضمّنها هذا المفهوم. (تسمّى الصفات التمييزيّة distinct)

٣) العلامة Label : اسم المفهوم الذي يجمع كلا العنصرين السابقين معًا.

إنّ اختلاف الما صدق والمحتوى يجعل المفهوم ذاته يضيق ويتّسع، لذلك وضع Sartori(٣٣) ما سمّاه "سلّم التجريد" لتصميم المفاهيم على درجاتٍ مختلفةٍ من الما صدق والمحتوى؛ إذ يحتاج الباحث في بحثه إلى هذا التدرّج، كي يستطيع أن يتناول الظاهرة بشكلٍ كاملٍ.

فمثلًا:

في بحثٍ عن الاستبداد في سوريا، قرّر الباحث أنّه في حاجةٍ إلى مفهومٍ يتناول مركز الاستبداد في سوريا بشكلٍ مباشر، فسمّاه بعد تصميمه: الاستبداد العسكريّ – الأمنيّ، ووجد أنّه كي يحيط بالظاهرة كلّها، يحتاج إلى أن يستخدم مفهومًا يحيل إلى شبكة العلاقات التي تربط المستبدّ بغيره من الأطراف السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة في سوريا، فسمّى هذا المفهوم الذي يحقّق هذه الدلالة: الاستبداد الشموليّ، وهو يشمل المفهوم الأوّل، ثم احتاج أن يصمّم مفهومًا آخر للدلالة على الاحتمالات الممكنة للتغيّرات السياسيّة الداخليّة ومسارات القوّة والنفوذ، فسمّاه: التسلّطيّة، وهو يشمل المفهومين الأوّل والثاني.

31- Porta ,Dnatella Della & Keating , Michael, Approaches and methodologies …. Ibid, P 191.

٣٢- يستخدم المصطلح بالعلوم الرياضية والفيزيائية في اللغة العربية "الامتداد"، ولكنه في العلوم الإنسانية والمنطق يدل على "الما صدق".

٣٣ Giovanni Sartori باحث إيطالي في مجال السياسة، ولد عام ١٩٢٤.

كلُّ واحدٍ من هذه المفاهيم المتدرّجة في الاتّساع يحتلُّ مستوًى معيّنًا، وقد يوجد بطبيعة الحال أكثر من مفهومٍ في المستوى ذاته. سنقوم بتفصيل هذا السلّم في الفقرة التالية.

سلّم التجريد The ladder of abstraction[٣٤]

الطرف الأدنى من السلّم هو الطرف القريب من الواقع، أي الأكثر واقعيّةً، وقدرةً على تحديد الوقائع بدقّةٍ. أمّا الطرف الأعلى من السلّم فهو الأبعد عن الواقع، والأكثر تجريدًا، والأقلّ قدرةً على تحديد الوقائع كما هي، لكنّه يغطّي مساحاتٍ أوسعَ منها.

عندما نريد أن نحدّد واقعةً ما (مفردة معيّنة في الواقع) بشكلٍ دقيقٍ، فإنّنا نحتاج إلى وضع عددٍ أكبر من الصفات التمييزيّة القادرة، والكافية، على فصل هذه الواقعة عن غيرها وضبطها "مفاهيميًّا"، والتمييز بين حالاتها العديدة، بحيث يصبح المفهوم الدالُّ على هذه الواقعة غير صالحٍ للدلالة على غيرها (أي ما صدقه قليل) ويمتلك عددًا كبيرًا من الصفات التمييزيّة (محتواه واسعٌ جدًّا).

هذا المفهوم يقع في الدرجات الأدنى من السلّم.

على سبيل المثال:

باحثٌ يُجري بحثًا عن الاستبداد، يحدّد بدقّةٍ الحالة التي هو بصددها عن طريق تصميمٍ دقيقٍ لمفهومٍ يعبّر عنها ويسمّيه: ممارسة الاستبداد، كالتالي:

ممارسة الاستبداد: ١- سجن المعارض السياسيّ أكثر من (٥) سنوات ٢- تعذيب في السجون ٣- هناك نسبة موت (٢١%) في السجون والمعتقلات ٤- هناك خدمةٌ عسكريّةٌ تتجاوز ثلاث سنوات ٥- لباس موحّد للموظفين ٦- مُخبِرٌ في كلِّ حارة ٧- اختفاءٌ قسريٌّ ٨- فقرٌ في مستوى دخل الفرد (دولار واحد) يوميًّا ٩- منع

34- Porta ,Dnatella Della & Keating , Michael, Approaches and methodologies …. Ibid, P – P 186 – 191.

وسائل إعلامٍ خاصّة.

نجد أنّ هذا المفهوم يمتلك (٩) صفاتٍ تمييزيّة، لكنّه لا يدلُّ إلا على حالةٍ محدّدة.

كما قلنا، يحتاج الباحث إلى مفاهيمَ أوسعَ كي يستطيع أن يبني تصوّره النظريّ ويحيط بالظاهرة بشكلٍ متكامل. يقرّر الباحث أن يرتفع بهذا المفهوم في السلّم أكثر؛ لذا يُسقط بعض الصفات التمييزيّة منه، ويُبقي الصفات التالية:

١- السجن ٢- الفقر ٣- منع وسائل الإعلام الخاصّة ٤- تدنّي الخدمات العامّة ووظائف الدولة ونمطها (خدمة عسكريّة + قطاع عامّ ...الخ.)

هذا المفهوم لا يحدّد بدقّةٍ حالةً ما على أرض الواقع، بل يغطّي العديد من الحالات **الممكنة**؛ محتواه أقلّ أمّا ما صدقه فأوسع. وإذا فتّش الباحث عن اسمٍ مناسبٍ له، سيكون –مثلًا– استبداد الدولة.

وباعتبار أنّه أكثر تجريدًا، يمكن أن يشتقَّ منه الباحث مفاهيمَ أخرى تقع في المستوى الأدنى، وفي المستوى الموازي لمفهوم ممارسة الاستبداد. فيمكن أن يشتقَّ مفاهيمَ تتعلّق بدرجاتٍ متفاوتةٍ من السيطرة، ودرجاتٍ متفاوتةٍ من الديموقراطيّة، وكلّها تقع تحت مفهوم "استبداد الدولة".

كذلك يمكن أن يجرّد الباحث مفهوم استبداد الدولة أكثر (عن طريق إسقاط بعض الصفات التمييزيّة من المحتوى):

١- نظام القضاء ٢- النمط الاقتصاديّ ٣- حرّيّة التعبير. ويسمّي هذا المفهوم: نمط الحكم الاستبداديّ، وهكذا دواليك.

إذًا، يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

أ- المفاهيم المعرَّفة بعددٍ كبيرٍ من الصفات التمييزيّة، والتي –بالتالي– لا تطبّق إلا على مجالٍ ضيّقٍ من الحالات والوقائع، تقع في أسفل السلّم.

ب- المفاهيم المعرَّفة بعددٍ أقلّ من الصفات التمييزيّة، وتملك –بالتالي– إمكانيّة تطبيقٍ على مجالٍ أوسع من الوقائع أو الحالات المفردة، تقع في قمّة السلّم.

يشبه الأمر الصعود بالمنطاد، كلّما ارتفعنا أكثر، نلقي بمزيدٍ من الأثقال التي

كانت موجودةً (الصفات)، ونصبح أكثر قدرةً على رؤية مساحاتٍ أوسع من الأرض لكن أقلّ تفصيلًا.

ج- هناك تناسبٌ عكسيٌّ trade – off بين عدد الحالات التي يغطّيها المفهوم وعدد الصفات التمييزيّة التي يحتويها.

ء- توسيع المفهوم Stretch of the concept: هو أحد الأخطاء الشائعة لدى الباحثين، حيث يقوم الباحث بتطبيق المفهوم الذي يقع في درجةٍ أدنى من السلّم على مستوًى أعلى، دون أن يقلّل من الصفات التمييزيّة التي يملكها.

كما في مثالنا السابق: حين يطبّق مفهوم استبداد الدولة على اعتباره نمط الحكم –بألف ولام التعريف- وهذا يؤدّي إلى إفقار البحث.

هـ- المبالغة في الوصفيّة على حساب الحالة الواقعيّة التي يغطّيها المفهوم.

يتكوّن المفهوم من محتوى (صفات تمييزيّة) وامتداد (حالات)، يجب الانتباه إلى هذين المكوّنين معًا، لأنَّ التجريد قد يقود الباحث إلى تعريف المفهوم بصفاتٍ تمييزيّةٍ عامّةٍ مجرّدةٍ لا تقابل حالاتٍ تقع على أرض الواقع. لذا لن يؤدّي الاشتقاق من المفاهيم في الدرجات العليا إلى مفاهيمَ قادرةٍ على تحديدٍ دقيقٍ للحالة على أرض الواقع، لأنَّ هذا الشيء الذي في الأعلى شيءٌ مجرّدٌ، لكنّه ليس مفهومًا، هو مجموعةٌ من الصفات وحسب.

و- لا يجوز أن يحدّد المفهوم بشكلٍ دائريٍّ. مثلًا لا يجوز أن نحدّد ممارسة الاستبداد بأنّها ١- الظلم الواقع على الشعب ٢- التمسّك بالسلطة ...الخ. على التحديد أن يكون مفتوحًا على عناصرَ جديدةٍ، فنحن نعرّف المفهوم لا نشرحه أو نبسّط معانيه.

أخيرًا بقي أن نذكر شرطًا أساسيًّا في تعريف المفهوم:

عندما نريد أن نعرّف مفهومًا ما، في أيّ مستوًى كان، يجب أن نعرّفه بشكلٍ يحدّد وجود، أو عدم وجود الحالة التي يدلُّ عليها المفهوم. بكلماتٍ أخرى أن يكون

المفهوم جامعًا لأكثر الخصائص الجوهريّة، مانعًا لأكثر الخصائص العرضيّة، يأخذ صيغة إمّا/ أو؛ إمّا أن تكون هذه الحالة كما حدّدها المفهوم هنا على أرض الواقع أولا.

أمّا الصيغة التي تأخذ شكلًا "أقلّ/ أكثر" فإنّها لا تساعد الباحث على فهم المفهوم (كأن تكون من قبيل: أكثر شدّةً/ أقلّ شدّة، أكثر نعومةً/ أقلّ نعومةً)، فمثل هذا التمييز يؤدّي وظيفةً في فهم المتغيّر لا المفهوم.

مثال عن دور المفهوم في قيادة مسار البحث:

يؤدّي عدم تعريفنا، وتحديدنا، للمفاهيم التي نستخدمها، إلى انحراف البحث الذي نحن بصدده باتّجاه سياقٍ ضمنيٍّ تحدّده المفاهيم التي نستخدمها **من دون أن نفحصها**، ومن دون أن ندرك سياق الانحراف الحاصل.

فالمفاهيم الجاهزة، غير المصمّمة من قبل الباحث، أو المدروسة من قبله، هي مفاهيمُ كان باحثون ونظريّون قد وضعوها في سياقاتٍ سابقةٍ مختلفة، لا يمكن إعادة استعمالها دون التنبّه لها؛ إذ يجب الحذر من استخدام المفاهيم بشكل مسلّماتٍ، كما نستعمل كلماتٍ عاديّةً مثل طاولة، قتل، الخ...

النظريّة

النظريّة هي ذاتها ما أطلقنا عليه في الفصل السابق "المنظومة النظريّة". ويمكن تعريفها بشكلٍ موجزٍ: إنّها مجموعةٌ من القضايا المترابطة التي جرى البرهان على صحّتها؛ من حيث إمكانيّة تعميمها على الظواهر التي تعنى بها، في مجالٍ واسعٍ من المكان والزمان، وصحّة العلاقة السببيّة التي تبنيها بين عناصرها.

ومن السهل الكلام عن نظريّةٍ بالمعنى الكامل في علوم الرياضيّات والفيزياء، في حين يصعب ذلك في علوم الاجتماع؛ فالتعميم في علوم الفيزياء ممكنٌ بدرجةٍ أكبر بكثيرٍ ممّا هو متاحٌ في علوم الاجتماع، وكذلك السببيّة.

على سبيل المثال:

لا يمكن لأحدٍ أن يجادل أنّ الضوء ينتشر في خطوطٍ مستقيمةٍ، وباعتبار أنَّ هذه النظريّة أصبحت مثبتةً بشكلٍ لا شكَّ فيه، فإنّها ترقى لدرجة قانون. أمّا نظريّة أينشتاين في النسبيّة العامّة، فتظلُّ نظريّةً مقبولةً، ومعزّزةً باستمرار، دون أن تصل إلى مرتبة القانون. في حين أنّ نظريّة "المادّيّة الجدليّة"، لا تحظى بدرجة إثباتٍ مماثل؛ أي من حيث التعميم، أو درجة صحّة العلاقات السببيّة التي تفرضها، لذا هي أقلُّ درجة نظريّة من النظريّة الفيزيائيّة. ولا يمكن بأيِّ حالٍ أن تصل نظريّةٌ في علم الاجتماع إلى مرتبة القانون.

وهنا يجب أن نميّز ما بين النظريّة وبين المقاربة Approach التي هي مجموعة المفاهيم، والمصطلحات، والمسلّمات التي نختارها سلفًا لنحلّل، ونفهم، الظاهرة المعيّنة التي نختار أن ندرسها في المجتمع. وفي الفصل السابق قلنا: إنَّ الظاهرة الجديدة تدرس عن طريق التصنيف المخصّص، والذي يستلزم مجموعةً من الفئات التي سيفرضها الباحث على الواقع كي يفهمه.

سؤال: من أين يأتي الباحث بهذه الفئات؟ الجواب: من مقاربةٍ معيّنةٍ يختارها. فهناك عددٌ كبيرٌ من المقاربات الممكنة لظاهرةٍ واحدةٍ.

مثال:

نريد أن ندرس ظاهرة العنف في السجون السوريّة:
نراجع الأدبيّات التي تناولت ظاهرة السجون والعقوبات عمومًا، فنجد من بينها ما كتبه ميشيل فوكو في كتابه "المراقبة والمعاقبة"، وقد قدّم إطارًا تفسيريًّا (يمكن أن نسمّيه نظريّة) لتطوّر العقوبات والتعذيب والسجن، وسنجد أدبيّاتٍ أخرى تتكلّم عن التعذيب من ناحيةٍ سيكولوجيّةٍ، تدرس سيكولوجيا السجّان والضحيّة والزعيم، وسنجد كذلك عدّة أدبيّاتٍ تناولت الموضوع وقدّمت له إطارًا تفسيريًّا (نظريّة) من نواحٍ مختلفةٍ عن بعضها بدرجاتٍ متفاوتةٍ، كالفرق بين السيكولوجيا الفرديّة في دراسة السجن والسيكولوجيا الجماعيّة.
قد نتّخذ، للشروع في بحثنا، من أفكار فوكو حول هذه القضيّة، إطارًا تفسيريًّا -أي سنستخدم المصطلحات، والمفاهيم، والمسلّمات، والعلاقات السببيّة التي وضعها فوكو- هذه المجموعة من المصطلحات والمفاهيم ... يمكن أن تشكّل منظارَ رؤيتنا، أي إنّها ستحدّد كيف سنرى الظاهرة المدروسة، ومن الواضح درجة اختلافها عن رؤيةٍ أخرى تعتمد مجموعةً أخرى مستمدّةً من الإطار التفسيريّ لعلم النفس الفرديّ مثلًا، وهذه المجموعة، أو تلك، ندعوها مقاربةً.

إذًا، يتداخل مفهوم النظريّة (ويفضّل أن نقول الإطار التفسيريّ) والمقاربة، ويرجع التمييز بينهما إلى استحالة وضع قانونٍ في علم الاجتماع شاملٍ وعامٍّ، أو الوصول إلى نظريّةٍ تملك درجة التعميم والضبط الذي تملكه نظريّاتُ العلوم الطبيعيّة؛ لذا سنستخدم مصطلح الإطار النظريّ (أو التفسيريّ) بدلًا من نظريّة، وسنعاملها كمقاربةٍ.

النموذج:

هناك نمطٌ آخر من البناء النظريّ في العلوم الاجتماعيّة هو النموذج، والذي قد يضع فيه الباحث نتائجه مشروحةً ومبسّطةً ضمنه. ويُعرّف كالتالي: عمليّة تجريدٍ

للواقع، وتنظيمٍ، وتبسيطٍ، عن طريق عرض خصائصه الجوهريّة في شبكة علاقات(٣٥). فالباحث الاجتماعيُّ يصل إلى تفسيرٍ جديدٍ، أو أكثر عمقًا وتفصيلًا، للظاهرة التي يدرسها، فيقوم ببناء نموذجٍ يوضّح هذه الظاهرة.

فأقصى ما يستطيع أن يصله البحث الاجتماعيّ – مقارنةً بالعلوم الطبيعيّة– هو بناءُ هذا النموذج، وهو بناءٌ يتطوّر باستمرارٍ مع كلِّ بحثٍ جديد، وإن كان بشكلٍ بطيءٍ وتدريجيٍّ.

مثلًا:

يَجمع باحثٌ نتائج الدراسات التي جرت عن الوضع السوريِّ خلال الحرب، ويجري بحثًا إضافيًّا في جوانبَ محدّدةٍ يراها غير مدروسةٍ بشكلٍ كافٍ، ثم يصل في النهاية إلى مجموعةٍ من النتائج المبرهنة عن الوضع السوريّ، يقوم برصفها في نموذجٍ يلخّصه ويفسّره.

قد يطمح إلى الوصول إلى درجةٍ أعلى من التعميم فيما يخصُّ الحروب الداخليّة (الثورات، الحروب الأهليّة، ...) فيجمع نتائج الدراسات والأطر النظريّة عن عددٍ كبيرٍ من الحروب الداخليّة عبر العالم، وعبر التاريخ، ويضيف إليها دراسته عن الوضع السوريّ، ثم يلخّصها في نموذجٍ يوضّح الخصائص المشتركة بينها، والعلاقات التي تربط المفاهيم والتي تفسّر كيف تنشأ هذه الحروب وكيف تنتهي، وقد يصل إلى مجموعةٍ من المفاهيم التي قد تسبّب نشوء حربٍ داخليّة، فيكون النموذج تنبّئيًّا كذلك. وقد يأتي باحثٌ لاحقٌ ليطوّر هذا النموذج، وهكذا دواليك.

ويمكن للباحث أن يبدأ بفرض نموذجٍ يفسّر وضعًا اجتماعيًّا معيّنًا، ثمّ يختبره في أرض الواقع، أي يبدأ بالنموذج وينتهي به، إمّا معزّزًا صحّته، أو مصحّحًا، أو مفنّدًا له.

أطلق "بوبر" مصطلح **التحليل الظرفيّ**[٣٦] Situational Analysis لوصف استخدام النموذج في العلوم الاجتماعيّة؛ حيث يربط الباحث العناصر التي تتعلّق

٣٥- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق ص (٥٦).

36- Popper, Karl, The Myth of the Framework, Ibid P-P 154- 181.

بالمشكلة المدروسة مع بعضها، بحيث تصبح قادرةً على تفسير الحدث الاجتماعيّ والتنبّؤ به –قدر الإمكان– أو التنبّؤ بالمسارات التي يمكن أن يسلكها. ويعني التحليل **الظرفيّ** أنّ ما يفسّر ارتباط هذه العناصر ببعضها، و"القوّة" التي تحرّك هذا النموذج (أي تحرّك عناصره)، هي أنّ الفاعل الاجتماعيّ يسعى لتحقيق هدفٍ ما يخصُّ هذا الموقف أو الحالة التي يعيشها، والتي هي قيد البحث. وهذا الهدف محصورٌ فقط في حدود النموذج أو الحالة المدروسة، ولا يجوز أن يُدخل الباحث عناصرَ من خارج الحالة على النموذج، حتى لو بدت أنّها قوانينُ عامّةٌ صالحةٌ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ (مثل الليبيدو، السعي للسلطة في المجال السياسيّ...)؛ بكلماتٍ أخرى: يستخدم الباحث مفردات النموذج ذاتها فقط لا غير. يسمّي "بوبر" هذه القوّة "المحرّكة" للنموذج بالمبدأ الخاوي أو المبدأ الصفريّ.

وهكذا يؤدّي النموذج دورًا أشبه بتصميم التجربة الفيزيائيّة نوعًا ما، ويساعد على ربط العناصر المعقّدة والمتعدّدة ببعضها، ضمن موقفٍ معيّن.

مثال:

نريد أن ندرس المفاوضات التي تجري بين الأطراف المتصارعة في سوريا، والتي تعقد في جنيف من عام (٢٠١٦).

نصمّم نموذجًا وفق طريقة التحليل **الظرفيّ**، فنحدّد العناصر الداخلة في هذا الموقف:

الأمم المتحدة، النظام السوريّ، المعارضة السوريّة، القوى العظمى المؤيّدة للنظام، القوى العظمى المؤيّدة للمعارضة، القوى العظمى المحايدة، القوى الإقليميّة المؤيّدة للمعارضة، وتلك المؤيّدة للنظام، ثم نقوم بتحديد المبدأ المحرّك للنموذج (المبدأ الخاوي الخاصّ بهذا الموقف): وهو أن يحصل كلُّ طرفٍ من الأطراف المحدّدة أعلاه على أفضل مكاسب له من هذه المفاوضات، ضمن نطاقٍ زمنيٍّ محدّد. لنلاحظ هنا أنّنا حدّدنا المبدأ المحرّك والذي هو أساس تفسير ارتباط و"تحريك" عناصر النموذج مع بعضها، ضمن الموقف المدروس، ولم نختر مبدأً أكثر عموميّةً من المكسب التفاوضيّ.

نقوم بتحليل جميع المسارات الممكنة للتفاوض، وأهداف كلٍّ من هذه الأطراف، والضغوط التي تمارسها على بعضها في المفاوضات (مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن) لنلاحظ أنّنا لم نُدخل في هذا النموذج الضغوط التي تجري في أرض المعركة، أو الضغوط الاقتصاديّة على روسيا مثلًا) و"نحرّك" النموذج بحيث نرى كيف يمكن أن تجري المفاوضات، هل يمكن أن تنجح؟ هل يمكن أن تفشل؟ كيف سيحصل كلٌّ من هذه الأطراف على مكاسبه؟...

(إنّ كلمة تحريك النموذج animation مستعارةٌ من العلوم الطبيعيّة؛ حيث يقوم عالم الطبيعة بتصميم نموذجٍ لتوضيح حركة زلزالٍ مثلًا، فيحرّك العناصر التي تؤثّر فيه: الموج، طبقات الأرض، السدود، التفجيرات النوويّة، ويختبر كيف سيحدث الزلزال في حال تغيّر وتفاعل كلٌّ من هذه العناصر مع بعضها، "فيفجّر" قنبلةً نوويّة ويخفض ارتفاع الموج، ويفرغ السدود، ويحرّك الطبقات الأرضيّة بطريقةٍ معيّنةٍ، وينتظر نتائج هذا "التحريك" في نموذجه – حيث ستكون هناك مجموعةٌ من القوانين الطبيعيّة التي تحدّد التأثيرات بين هذه العناصر، وهي ما يكافئ المبدأ الصفريّ أو الخاوي في التحليل **الظرفيّ** – ثم يغيّر هذه العناصر ويحرّكها بطريقةٍ مختلفةٍ عن الأولى، وهكذا دواليك)

أهمّيّة ودور الإطار النظريّ في البحث:

يؤدّي الإطار النظريُّ، الذي تمَّ وصفه أعلاه، دورًا لا غنى عنه، في بداية البحث وفي نهايته. ويمكن إجمال هذا الدور كالتالي(٣٧):

١) توفير المفاهيم التي سيستخدمها الباحث في بحثه التطبيقيّ:

فالباحث الذي يملك مفاهيمَ دقيقةً، ولديه القدرة على إجراء تمييزٍ بين مستوياتٍ دقيقةٍ، واختلافاتٍ لا تكاد تكون ملحوظةً في الظاهرة قيد الدراسة، سيكون أقدر على الوصول إلى نتائجَ أكثر دقّةً في مقاربتها للواقع، وعلاقاتٍ أكثر قربًا من السببيّة، وأكثر ضبطًا وتعميمًا.

لنتخيّل كائنًا من الفضاء، هبط فجأةً على الأرض وأراد أن يفهم ما هذا الشيء الذي هو "طنجرة" بالنسبة لنا. هل يمكن أن نشرح له ما هي الطنجرة؟ علينا أن نعرف

٣٧- يمكن مراجعة: عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق، ص (٨٧).

بداية إن كان لديه:
مفاهيم عن الطبخ، فلربما كان هذا الكائن يتغذّى بطريقة النبات، لذا لن يفهم معنى الطبخ أبدًا.
مفاهيم عن الاحتواء، لربما كان هذا الكائن مثل الرقاقة لا يمكن أن تحتوي شيئًا، وإنّما يكتفي بمسِّ الشيء في اتّصاله به، وكذلك أدواته.
لن يستطيع في هذه الحال أن يفهم ظاهرة "الطنجرة"؛ لذا عليه أن يدرس ويجمع الأطر النظريّة التي تقدّم له أدواتٍ لفهم الطنجرة: مثل مفهوم الاحتواء، مفهوم الطبخ، العلاقة بين الجوع والطبخ، العلاقة بين الإنسان والطعام النيء...الخ.
في مثالٍ أكثر واقعيّة، يمكن أن نقارن بين شخصٍ عاديٍّ يستخدم برامج الكمبيوتر وبين مبرمج معلوماتيّة؛ الفرق بين فهم كلٍّ منهما للكمبيوتر هو فرقٌ في كمِّ ونوع المفاهيم التي يمتلكانها.

٢) تساعد النظريّة (الإطار النظريّ) على إثارة النشاط العلميّ للباحث، أي إنَّ الباحث يستطيع أن يقارب الواقع من أكثر من زاويةٍ بحثيّة، ولا يظلُّ محصورًا بزاويةٍ واحدةٍ قد تفرض نفسها عليه من خلال شيوعها عبر أبحاث الآخرين، أو من خلال شيوع الحاجة إليها إعلاميًّا.

٣) الإطار النظريّ هو إطارٌ منطقيٌّ منهجيٌّ يساعد على تفسير البيانات. بعد عدّة أبحاثٍ تتناول ظاهرةً محدّدة، يضع الباحث، أو المجتمع العلميّ، الكمَّ الكبير من البيانات والمعلومات على شكل نموذج أو بصورة إطارٍ نظريٍّ. فلا يلزم حينها أن يراجع باحثٌ ما، أو قارئٌ غير مختصٍّ، جميع ما كُتب عن ظاهرةٍ محدّدةٍ؛ لأنَّ ذلك مكلفٌ من ناحية الوقت والجهد، وما يهمُّ الباحث أو القارئ هو الإطار التفسيريّ أكثر من تفاصيل الوصول إليه.

٤) لا يمكن وضع صيغةٍ للتنبّؤ إلّا في إطارٍ تفسيريٍّ نظريٍّ؛ حيث إنّ التنبّؤ هو المستوى الأكثر تجريدًا في البحث، وهو مستوًى لا يتمُّ بناؤه إلّا باستخدام المفاهيم المجرّدة والقضايا المنطقيّة لا الواقعيّة، أي هو علاقةٌ بين قضايا مجرّدةٍ لا

مفرداتٍ واقعيّةٍ محدّدةٍ.

سنذكر المثال التالي لتوضيح هذه الفكرة:

لنتأمّل العلاقة السببيّة التالية في إطارٍ نظريٍّ معيّنٍ: الأزمة في المجتمع (مفهوم نقوم بتعريفه) ← اضطرابٌ في المجتمع (مثل الثورة).
(تقدّم لنا هذه العلاقة احتمالًا معيّنًا لاندلاع اضطرابٍ في مجتمعٍ تتوفّر فيه ظروفٌ متشابهةٌ للأزمة، لكن لا يمكن أن تطرح هذا الاحتمال التنبّئيّ إلّا إذا قامت على دراساتٍ عديدةٍ، وتجاربَ العديد من المجتمعات المتنوّعة، حتى يتمُّ **تعزيز** هذه العلاقة بما يكفي من الأدلة)
إذا أخذنا بحثًا تطبيقيًّا لباحثٍ ما لم يكن على اطّلاعٍ على هذا الإطار النظريّ، سيكون هذا البحث محصورًا بالمفاهيم التطبيقيّة التي تلزم لدراسة الحالة الخاصّة المعنيّ بها. مثلًا: أدّى السجن والتعذيب، والفقر المالي- الذي تدنّى إلى مستوًى أقلّ من (٢) دولار يوميًّا للفرد في سوريا- إلى نشوب ثورة.
يمكن أن نكتب العلاقة التالية:
سجن + فقر ماليّ تحت (٢) دولار للفرد في اليوم ← ثورة في سوريا عام (٢٠١١).
نلاحظ أنّ "السجن" و"الفقر" في هذه العلاقة هما مفهومان أكثر إجرائيّةً (مفردتان واقعيّتان) بكثير من "أزمة"، أي أكثر واقعيّةً من مفهوم "أزمة"، وهما بذلك غير قادرين على تقديم احتمالٍ تنبّئيٍّ بدرجةٍ مساويةٍ لما تقدّمه العلاقة الأولى، عدا عن كونهما محصورين في إطارٍ زمنيٍّ ومكانيٍّ.
أمّا لو كان الباحث مطّلعًا على العلاقة الأولى، وطبّقها في سوريا، سيجد أنّها تحقّقت مرّةً أخرى، ما يعني أنّه قدّم دليلًا إضافيًّا عزّزها. وهو إن أراد أن يحوّل علاقته التي اختبرها في سوريا إلى علاقةٍ سببيّة – معمّمة، فعليه أن يصوغها بشكلٍ أكثر تجريدًا:
الفقر والسجن ← ثورة (بشكل محتمل)

التعريفات الإجرائيّة

بعد أن قمنا بتصميم المفاهيم التي نحتاجها في بحثنا ، يعترضنا سؤال: كيف يمكن أن نطبّق هذه المفاهيم (المفاهيم التي تقع في الجزء الأدنى من سلّم التجريد الأقرب إلى الوقائع) على الظاهرة التي ندرسها؟

فمثلًا: كيف يمكننا أن نستخدم مفهوم الاستبداد في الممارسة العلميّة؟ أو كيف يمكن أن نحدّد الديموقراطيّة في الممارسة الفعليّة؟

بعد تحديد المفهوم الأدنى في السلّم التجريديّ، نلجأ إلى ما يسمّى بالتعريف الإجرائيّ Operational Definition؛ حيث يحدّد هذا التعريف جميع المظاهر والمفردات الواقعيّة التي يجب على الباحث أن يلاحظها ويدوّنها ، كي يحدّد المفهوم بانعكاسه على الظاهرة في الواقع.

إذا أخذنا مثالًا الصفة الأولى من مفهوم ممارسة الاستبداد المذكور في المثال ضمن الفقرة السابقة "السجن". ندرس هذه الصفة المفهوميّة (وهي بحدِّ ذاتها مفهومٌ) في الواقع عن طريق تعريفها إجرائيًّا.

السجن إجرائيًّا هو:

١- عدد المعتقلين لأسبابٍ سياسيّة.

٢- أسباب الاعتقال السياسيّ (تعبيرٌ لفظيٌّ عن رفض النظام، انتسابٌ لحزبٍ سياسيٍّ، شكوى من شخصٍ من السلطة الحاكمة، أسبابٌ أخرى)

٣- عدد سنوات الاعتقال السياسيّ.

٤- عدد الإعدامات من مجمل حالات الاعتقال.

٥- المحاكمة السياسيّة: محاكمةٌ صوريّة، أم وجود صيغةٍ قانونيّة تكفل السجن طويل الأمد والسجن السياسيّ، السماح أو عدم السماح باختيار محامٍ.

٦- السجن الانفراديّ: عدد سنوات السجن الانفراديّ، عدد المعتقلين في سجنٍ انفراديٍّ من مجمل حالات السجناء السياسيّين، صفات السياسيّين الذين يدخلون السجن الانفراديّ (شيوعيٌّ، إخوان مسلمون، أحزاب أخرى، مستقلّون)

هكذا يكون الباحث قد حدّد ما سيلاحظ في الواقع ضمن مفهوم السجن. كلُّ واحدةٍ من هذه النقاط ندعوها بالمؤشّر Indicator ويمكن أن نلاحظ الفرق بين المرحلة قبل تحديد التعريف الإجرائيّ وبعده.

وكي يكون التعريف الإجرائيّ دقيقًا، يجب أن يغطّي جميع جوانب المفهوم الذي يعرّفه، وإن فشل الباحث في تحقيق ذلك فقد يحصل على نتائجَ خاطئةٍ، أو نقيضةٍ لما هو في الواقع(٣٨)، كأن يكتفي مثلًا بعدد الإعدامات، فإذا كان قليلًا يستنتج أنّ السجن هشٌّ لدى هذا النظام السياسيّ أو ذاك.

كذلك يجب أن تكون المؤشّرات واقعيّةً جدًّا، ومباشرةً لا تحتاج إلى شرحٍ أو تأويلٍ، لأنّها ستكون أساسًا لبناء أدوات جمع البيانات.

ومع أنّ عمليّة التعريف الإجرائيّ تبدو بسيطةً، إلّا أنّ هناك مشكلتين تعترضان الانتقال من المستوى المفاهيميّ إلى المستوى الإجرائيّ.

مشكلتان عند الانتقال من المستوى المفاهيميّ إلى الإجرائيّ(٣٩):

أ- **مشكلة التوافق Congruence** : وتعني مدى تمثيل المؤشّرات للمفهوم الذي يفترض أن تحدّده واقعيًّا، بمعنى هل المؤشّرات تعكس المفهوم، أم تعكسه بشكلٍ جزئيٍّ، أم تخلطه بمفهومٍ آخر، أم يا ترى تعكس مفهومًا آخر مختلفًا تمامًا؟

يحتاج التأكّد من صدق تمثيل المؤشّرات للمفهوم، أو التأكّد من التوافق العالي بين المفهوم والتعريف الإجرائيّ، إلى ما يعرف بإجراء الصدق الداخليّ، وسنمرُّ عليه في آخر فقرةٍ من هذا الكتاب.

ب- **مشكلة النظريّة**: حيث توجد صعوبةٌ في صوغ تعريفٍ إجرائيٍّ، بناءً على المفهوم المطلوب تمثيله واقعيًّا. على سبيل المثال كيف يمكن أن نصوغ تعريفًا إجرائيًّا لـ

٣٨- عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق، ص (١٠٥).

٣٩- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص –ص (٤٧ – ٤٨).

(الأنا)؟ أو كيف يمكن صياغة تعريفٍ إجرائيٍّ للخوف؟

قد يساعد التدرّج في سلّم التجريد على ذلك، ومع هذا تبقى بعض المفاهيم صعبة التحديد واقعيًّا. كذلك قد يقع الباحث في هذه المشكلة، إذا صاغ المفاهيم على شكل صفاتٍ مجرّدةٍ فقط، حيث تكون عالية التجريد، ويصعب تمثيلها واقعيًّا على شكل مؤشّراتٍ.

المتغيّرات

إنّ البحث العلميّ في أيِّ مستوًى من مستوياته، سواء أكان كمّيًّا أم كيفيًّا، يهدف إلى أن يقول شيئًا من هذا القبيل:

إنّ المفهوم (س) يسبّب المفهوم (ع) كعلاقةٍ سببيّةٍ، وهو طموح أيِّ بحثٍ، أو إنّ المفهوم (س) يتّصف بكذا وكذا، وهو أدنى مستوًى من البحث الوصفيّ، إضافةً إلى ما بين هاتين القضيّتين من تدرّجاتٍ، وهو ما أبرزناه خلال الصفحات السابقة.

مثلًا:

- إنّ فقر الطلاب يرتبط مع ضعف إنتاجيّتهم العلميّة.
- إنّ الاستبداد في النظام السوريّ هو من الدرجة العليا؛ من حيث الصفات التي يمتلكها هذا النظام (أي المؤشّرات) والتي قام الباحث برصدها. مثلًا (عند تصميم المقياس وهو ما سنأتي عليه) درجة استبداد النظام هي: (٩ / ١٠).

سنأخذ المثال الأول: فقر الطلاب ⇔ ضعف التحصيل العلميّ.

هناك مفهومان اثنان في هذه العلاقة: (فقر الطلاب) و(التحصيل العلميّ). وطبعًا يكون الباحث قد حدّد المؤشّرات الخاصّة بكلٍّ منهما مثل:

الفقر: ١- دخل الأسرة أقلّ من (١٠٠) دولار في الشهر: فقر شديد.
٢- دخل الأسرة بين (١٠٠ - ١٥٠) دولارًا في الشهر: فقر متوسط.
٣- دخل الأسرة بين (١٥٠ - ٢٠٠) دولار في الشهر: اكتفاء.

التحصيل العلميّ: ١- درجات الطالب أقل من (٦٠%): تحصيل ضعيف.
٢- درجات الطالب بين (٦٠% - ٨٠ %) تحصيل متوسط.
٣- درجات الطالب بين (٨٠% - ١٠٠%) تحصيل جيد.

بعد تحديد المؤشّرات، جمع الباحث البيانات التالية:

عدد الطلاب الذين درسهم الباحث	فقر شديد	فقر متوسط	اكتفاء
١٠٠	٨٠ طالبًا	١٠ طلاب	١٠ طلاب

أمّا درجات هؤلاء الطلاب فكانت كالتالي:
درجات الطلاب المصنّفين كفقراء (فقر شديد)، كانت بمحصّلتها: أقلّ من (٥٠%) أي تحصيل ضعيف.
درجات الطلاب المصنّفين كفقراء (فقر متوسط)، كانت محصّلتها: بين (٧٠% - ٨٠%) أي تحصيل متوسط.
درجات الطلاب المصنّفين كمكتفين، كانت محصّلتها: فوق (٨٠%) أي تحصيل جيد.
وبطريقةٍ إحصائيّةٍ معيّنةٍ، يستطيع الباحث أن يستنتج أنّ هناك علاقةً بين الفقر وضعف التحصيل العلميّ.

لنلاحظ أنّ المفهوم أو المفاهيم في أيّ بحثٍ كان، تُبحث من حيث تغيّرها تغيّرًا في نوع أو كمّ ظهورها (دون تغيّرٍ في هويّتها بالطبع). فمفهوم الفقر، بعد تعريفه إجرائيًّا، هو مفهومٌ يتغيّر من حيث درجة ظهوره في الواقع، فهناك فقرٌ شديدٌ ومتوسطٌ واكتفاءٌ. ومفهوم السجن السياسيّ هو مفهومٌ متغيّرٌ من حيث درجة ظهوره: فهناك سجنٌ سياسيٌّ شديد، متوسط، وبسيط. ومفهوم التحصيل العلميّ هو مفهومٌ متغيّرٌ من حيث درجة ظهوره، وقد يكون بالشكل التالي: ناجح / فاشل، وجنس المشاركين في القتال ضدّ قوات النظام السوريّ هو كذلك مفهومٌ يتغيّر من حيث كونه: ذكرًا أو أنثى، وعمر المشاركين في قتال نظام الأسد هو تعريفٌ إجرائيٌّ يتغيّر بين (١٨ و٦٠) عامًا، وقس على ذلك.

ما هو مبرّر إدخال "التغيّر" في الدراسة؟

إنّ الدراسة والبحث العلميّين يستخدمان التغاير كتحصيل حاصل Tautology بغية تحقيق الكشف العلميّ.

لنتخيّل أنّنا نريد أن نبحث في العلاقة بين الجنس المقاتل في معركة، وضراوة هذه المعركة؛ كيف يمكن ذلك إذا لم نقارن بين نسبة الذكور والإناث (الجنس متغيّر = أنثى أو ذكر) في المعركة، وبين ضراوة هذه المعركة، هل هي شديدةٌ أم متوسطةٌ أم بسيطة (الضراوة متغيّر بين كونها شديدةً أو متوسطةً أو بسيطة).

ويمكن ببساطةٍ أن نجد أنّ المتغيّرات تملأ حياتنا، فالعامل يبذل جهدًا أكبر (الجهد متغيّرٌ، فهناك جهدٌ بسيطٌ وجهدٌ أكبر وجهدٌ أكبر وأكبر ...) كي يحصل على مالٍ أكثر (المال متغيّر، فهناك مالٌ قليلٌ ومالٌ أكثر ...). والمرض متغيّرٌ (مرض شديد... بسيط) يؤثّر في الألم (متغيّر: شديد، متوسط، بسيط.). إنّ تعوّد الباحث على إدراك المحيط به كجملٍ معقّدةٍ من المتغيّرات، سيساعده على التعامل بمرونةٍ أكثر مع مفهوم المتغيّر.

إذًا:

حين نبني التعريف الإجرائيّ، نبنيه باعتباره متغيّرًا، ومن ثَمَّ ندرس درجة هذا التغيّر، وهل يؤدّي هذا التغيّر في مفهومٍ ما (س) إلى تغيّرٍ في مفهومٍ آخر (ع).

لذلك يعرّف بعضهم البحث العلميّ بأنّه دراسة العلاقة بين متغيّرات.

والمتغيّر Variable : هو التعريف الإجرائيّ أو جزءٌ من التعريف الإجرائيّ (أحد المؤشّرات)، يتغيّر كمّيًّا أو كيفيًّا.

المتغيّر الكيفيّ: هو متغيّرٌ يكون أو لا يكون، أي يأخذ قيمة صفر (لا يوجد) أو قيمة (١) (يوجد). مثل: الجنس (ذكر/ أنثى)، النظام الفيدراليّ (فيدراليّ/ غير فيدراليّ)

المتغيّر الكمّيّ: يأخذ قيمًا متدرّجة، مثل (متوسط، شديد، شديد جدًّا) أو قيمة بين (١ و ١٠).

عدد السجناء، الدخل، عدد الصفحات، كلّها متغيّراتٌ كمّيّة.

وقد يكون المتغيّر **مستمرًّا**[٤٠] Continuous أي لا توجد وحدةٌ صغرى نهائيّة، مثلًا العمر، يمكن أن يكون عمر الشخص سنة و(٣) أشهر و(٢٠) يومًا و(٣٠) ساعة...الخ، ويمكن أن يُكتب خلال مقارنة مجموعة أعمار ببعضها أنّ عمر

٤٠- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق ص – ص (٦٨ – ٧٢).

شخصٍ ما هو (٣,٤)، أمّا عمر الآخر (٤,٦).

أو **متقطّعًا** Discrete : حيث توجد وحدةٌ صغرى لا يمكن أن تقسم، مثل القرش كأصغر وحدةٍ من الليرة التركيّة، أو عدد السجناء، فلا يمكن أن يكون هناك سجين ونصف أو (١٢,٥) سجينًا.

بناءً على العلاقة الممكنة بين هذه المتغيّرات، يمكن أن نصنّفها إلى عدّة أنواع:

١) **المتغيّر التابع dependent variable**: هو المتغيّر الذي يرغب الباحث بتفسيره، مثل تعامل المدرّس مع الطلاب.

٢) **المتغيّر المستقلّ independent variable:** هو المتغيّر الذي يتوقّع الباحث أنه قادرٌ على تفسير المتغيّر التابع، مثل: دخل المدرّس، ثناء الإدارة عليه (أي إنّ تغيُّر المتغيّر المستقلّ، يفسّر تغيّر المتغيّر التابع عن طريق الارتباط بينهما)

٣) **المتغيّر الضابط[٤١] control variable :**

يتمُّ استخدامه للحدِّ من (أو إلغاء) العلاقات الزائفة spurious بين المتغيّر التابع والمستقلّ.

على سبيل المثال:

إذا تمّت ملاحظة العلاقة بين كميّة التخريب التي يسبّبها حريقٌ وعدد رجال الإطفاء، فقد يستنتج الباحث علاقةً بين المتغيّر التابع وهو: كمّيّة التخريب الناجمة عن الحريق، والمتغيّر المستقلّ وهو عدد رجال الإطفاء. فإذا تمّ استخدام متغيّرٍ ضابط هو: حجم الحريق، سيتمُّ اكتشاف أنّ عدد رجال الإطفاء وكمَّ التخريب متأثّران بحجم الحريق، ومن ثَمَّ سيكتشف أنَّ العلاقة التي كانت ظاهرةً أوّل الأمر بين المتغيّر المستقلّ والتابع هي علاقةٌ زائفةٌ.

٤) **المتغيّر الوسيط Moderator :** هو نوعٌ خاصٌّ من المتغيّرات المستقلّة، ويعتبر

٤١- المرجع السابق ص (٧١).

كمتغيّرٍ ثانويٍّ يتوسّط التأثير بين المتغيّر المستقلّ الأساسيّ والمتغيّر التابع.

مثلًا: الثناء على المدرّس هو متغيّرٌ مستقلٌّ أساسيٌّ، في حين سلوك المدرّس الشخصيّ هو متغيّرٌ وسيط.

٥) **المتغيّر التداخليّ أو المعترض[٤٢] Intervening:** هو متغيّرٌ يساعد في تفسير المتغيّر التابع من الناحية النظريّة، لكن لا يمكن للباحث رصده أو التحكّم فيه وتطويعه، ويتأثّر بالمتغيّر المستقلّ كما حال المتغيّر التابع.

على سبيل المثال:

لنفترض أنّ باحثًا وضع الفرض التالي: المدرّسون الذين يتلقّون ثناءً على عملهم سوف يتعاملون بشكلٍ أفضل مع الطلاب.

نجد أنّ المتغيّر التابع هو: التعامل مع الطلاب. المتغيّر المستقلّ: الثناء على عمل المدرس.

أمّا المتغيّر التداخليّ هو "الاحترام الذاتيّ" وهو غير ظاهرٍ، لكنّه يفسّر تحسّن تعامل المدرّسين مع الطلاب.

فالمتغيّر التداخليّ هو متغيّرٌ مجرّدٌ ومبنيٌّ مفاهيميًّا ولا يرصد عن طريق أيِّ مؤشّرٍ مباشرٍ في الواقع، يستخدم نظريًّا لتفسير تأثير المتغيّر المستقلّ في التابع أو العلاقة بينهما.

٦) **المتغيّر الغريب أو العرضيّ Extraneous:** هو المتغيّر الذي لا يرصده الباحث، وله تأثيرٌ ما على المتغيّر التابع والمتغيّر التداخليّ، وهو يضعف البحث.

مثلًا: عدد الطلّاب في الصفِّ قد يؤثّر في تعامل المدرّس معهم.

أخيرًا: نميّز بين طرفين من المتغيّرات؛ الطرف الأوّل هو الطرف الذي يؤثّر في الطرف الثاني.

الطرف الأول يشمل: المتغيّر المستقلّ + المتغيّر المتحكّم + المتغيّر الوسيط + المتغيّر الخارجيّ، الطرف الثاني يشمل: المتغيّر التابع + المتغيّر التداخليّ.

42- Singh, Yogesh Kumar, fundamentals of research methodology and statistics, India, new age international publisher, 2006 P 65.

الفئات والتصنيف

تفيد الفئات وعمليّة التصنيف في تحديد المفاهيم وتصميمها، ولاسيّما حين نكون أمام ظاهرةٍ معقّدةٍ ومتشعّبةٍ. (راجع مستويات البحث العلميّ – الفصل الأوّل)

يمكن أن نفهم الفئة على أنّها المفهوم، منظورًا إليها من زاويةٍ أخرى مختلفةٍ عن تلك التي قدّمناها سابقًا من حيث كيفيّة **فهمه**. مثل الرقم (٦) بالإنكليزيّة إذا نُظر إليه من أعلى فإنّه سيكون الرقم تسعة. فيمكننا أن نعالج المفاهيم عن طريق تعريفها كما فعلنا أعلاه، أو أن نفهمها كفئاتٍ. ويكون في الأغلب فهمها كفئاتٍ أكثر عمليّةً وفائدة(٤٣).

التصنيف هو الشكل الأوّليّ للفهم، عندما نقف أمام ظاهرةٍ ما جديدةٍ نحاول فهمها عن طريق تصنيف العناصر التي تؤلّفها؛ **مثلًا:**

في زيارةٍ إلى مدينةٍ ما، زلفنا إلى أحد شوارعها الشهيرة، وأردنا أن نحدّد عوامل شهرة هذا الشارع، نبدأ بملاحظةٍ عامّة عن الشارع، ونفتّش عن العناصر التي تبدو أنّها تملك: ١- صفات متشابهة ٢- صفات تميّزها عن غيرها، كلّ مجموعةٍ من هذه العناصر المتشابهة في صفاتٍ معيّنةٍ ندعوها فئة. فمثلًا يمكن أن نضع الفئات التالية: المحلّات التجاريّة، المطاعم، الزينة خارج المحلّات، الناس، ثم نحدّد فئاتٍ فرعيّةً ضمن كلِّ فئةٍ بالطريقة ذاتها (صفات تمييزيّة= صفات متشابهة ضمن الفئة نفسها + تميّزها عن غيرها)؛ فنضع الفئات التالية:

فئة المحلات التجاريّة: فئة المدخل والبوّابة، فئة الأسعار، فئة جودة البضاعة، فئة عدد العاملين، فئة لباس العاملين. وهكذا لباقي الفئات الأخرى.

كلُّ فئةٍ من هذه الفئات هي مفهومٌ:

عندما نصمّم مفهومًا (س)، فنحن ننشئ فئة (س) تحتوي جميع العناصر التي تعرّف المفهوم (س).

٤٣- هذه المقدمة قد تكون غير دقيقة علميًّا بشكل كامل، لكن هدفها توضيحيّ بحت للباحث المتدرّب.

مثلًا:

نريد أن ندرس النظام السياسيّ في بلدٍ معيّن، فننشئ فئتين هما؛ "ممارسة الاستبداد" و"ممارسة الديموقراطيّة"، ونثبت أنّ هاتين الفئتين كافيتان لتغطية كلّ الحالات التي ندرسها:
مفهوم ممارسة الاستبداد هو الفئة التي تضمُّ: {أشكال الاعتقال، التضييق على وسائل الإعلام، أشكال منع تعدّد الحياة الحزبيّة}
أمّا مفهوم ممارسة الديموقراطيّة، فهي الفئة التي تضمُّ {أشكال حرّيّة التعبير، أشكال الانتخاب، أشكال تداول السلطة سلميًّا}

الأمرُ الهامُّ في التصنيف (الذي هو بناء الفئات)، هو أن نستطيع أن نحدّد أنّ المفهوم الجزئيّ "أشكال حرّيّة التعبير" ينتمي إلى فئة ممارسة الديموقراطيّة لا فئة ممارسة الاستبداد بشكلٍ قطعيٍّ لا يقبل الجدل. وبالتالي لا يحدث خلطٌ بين قياس المتغيّر "أشكال التضييق على وسائل الإعلام" الذي ينتمي إلى الفئة "ممارسة الاستبداد" مع قياس المتغيّر "أشكال حرّيّة التعبير" من الفئة الأخرى، وهذا ما يضمنه التحديد الدقيق لعناصر كلّ فئةٍ؛ وفي حال الخلط سنحصل على نتائجَ خاطئةٍ.

قلنا في فقرة المفهوم: إنّ تحديد المفهوم قد يكون صعبًا، لذلك يكون اللجوء إليه، باعتباره فئةً، حلًّا لهذه الصعوبة، حيث يمكننا بناء قدر ما نشاء من الفئات على سلّم التجريد (المفاهيم = الفئات).

كي يكون بناء الفئات دقيقًا ومضبوطًا (أي عمليّة التصنيف)، يجب أن نحقّق شرطين أساسيّين:

١) **الحصريّة Exclusive**: أي إنّ المفهوم الذي ينتمي إلى فئةٍ ما لا يمكن – قطعًا– أن ينتمي إلى أيِّ فئةٍ أخرى.

٢) **الشموليّة Exhaustive**: أي يجب أن تشمل الفئات جميع العناصر أو المفاهيم التي تتعلّق بالظاهرة؛ فلا يكون هناك عنصرٌ أو مفهومٌ لا يجد له مكانًا في أيّ فئةٍ

من الفئات التي وضعناها.

لنتخيّل أنّنا لم نضع عنصرَ "أشكال تداول السلطة سلميًّا" في فئة ممارسة الديموقراطيّة. عندما نبدأ بجمع البيانات لن يكون لتلك المتعلّقة بأشكال تداول السلطة سلميًّا مكانٌ في أيٍّ من الفئتين، وهذا ما يعني أنّ النتائج ستكون قاصرةً. وهذان الشرطان هما ذاتهما شرطا التعريف الجامع والمانع للمفهوم.

إنّ كلَّ عنصرٍ من الفئة هو إمّا مؤشّرٌ إذا كانت الفئة في الدرجة الأدنى من سلّم التجريد، أو مفاهيم فرعيّة للتعريف إذا كانت الفئة في درجةٍ أعلى في سلّم التجريد. بقي أن نقول: إنّ هناك مشكلةً قد تعترضنا في مرحلة تحديد الفئة، وهي الاختيار بين مفهومين متنافسين، هل نختار الأوّل أم الثاني في هذه الفئة؟ هنا يمكن أن نلجأ إلى المفهوم المفيد للحالة التي نحن بصددها، فنختار المفهوم الأكثر فائدة(٤٤). مثلًا هل نختار أشكال تداول السلطة سلميًّا أم المجتمع المدنيّ في فئة ممارسة الديموقراطيّة؟ نقرّر أنّ مفهوم أشكال تداول السلطة أكثر فائدةً من ذاك المتعلّق بالمجتمع المدنيّ في تعريف الديموقراطيّة كممارسةٍ لذلك يتمُّ اختياره.

44- Porta, Dnatella Della & Keating ,Michael, Approaches and methodologies …. Ibid P 91.

العلاقة

ورد أعلاه، إنّ البحث العلميَّ هو دراسة "العلاقة" بين متغيّرات، وفهم هذه العلاقة هو الذي يساعدنا على فهم المتغيّرات وعلى تصنيفها وفق الأنواع سابقة الذكر.

سنحدّد الآن مفهوم العلاقة بدقّةٍ أكبر(٤٥): العلاقة هي حدوث تغيّرٍ **منتظمٍ** بين المتغيّر المستقلِّ والمتغيّر التابع، أي حدوث التغاير بينهما Co – Variation

بكلماتٍ أخرى: عندما يتغيّر المتغيّر المستقلّ بين قيمه (الكيفيّة أو الكمّيّة) فإنّ تغيّرًا يحدث كذلك في المتغيّر التابع (بين قيمه الكيفيّة أو الكمّيّة).

مثلاً:

لدينا المتغيّر المستقلّ الكمّيّ: عدد السجناء، المتغيّر التابع الكمّيّ: درجة الأمان في المجتمع.
هل هناك علاقةٌ بين هذين المتغيّرين، أي هل يترافق التغيّر في عدد السجناء مع التغيّر في درجة أمان المجتمع؟
نأخذ ثلاثة مجتمعاتٍ، ونقيس كلًّا من المتغيّرين (طبعًا نكون قد حدّدنا المؤشّرات لكلٍّ منهما)، فنجد أنّ عدد السجناء في هذه المجتمعات على الترتيب: (١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠)، ودرجة الأمان في كلٍّ من هذه المجتمعات على الترتيب: ضعيف، متوسط، شديد.
نستطيع أن نستنتج بسهولةٍ، أنّ تغيّر المتغيّر المستقلّ يرافق تغيّرًا في المتغيّر التابع وبشكلٍ منتظم.

مثال آخر:

المتغيّر المستقلّ: جنس الموظف (ذكر أو أنثى)، المتغيّر التابع: عدد الأوراق الرسميّة المنجزة والتي نكون قد حدّدنا مسبقًا لها (٣) فئاتٍ (فئات مؤشّرات) هي: أقلّ من (١٠٠) ورقةٍ، بين (١٠١ و ٣٠٠)، بين (٣٠١ و ٥٠٠).
نحاول أن نرى إن كان هناك علاقةٌ بين جنس الموظّف، وبين عدد الأوراق المنجزة. نأخذ (٥) مؤسّساتٍ حكوميّةٍ، ونحصي نسبة الموظّفين الذكور والإناث

٤٥- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق، ص (٧٣).

في كلٍّ منهما، ثم نحدّد عدد الأوراق المنجزة في كلٍّ منها:

المؤسّسة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
نسبة الذكور المئوية	٦٠%	٣٠%	٢٠%	١٠%	٥%
الأوراق المنجزة	فئة أولى (أقلّ من ١٠٠)	فئة أولى (أقلّ من ١٠٠)	فئة ثانية (بين ١٠١ و ٣٠٠)	فئة ثالثة (بين ٣٠١ و ٥٠٠)	فئة ثالثة (بين ٣٠١ و ٥٠٠)

نستطيع أن نرى أنّ تغيّر المتغيّر "الجنس" يرافقه تغيّرٌ واضحٌ في "عدد الأوراق المنجزة"، إذًا هناك علاقةٌ بين كلا المتغيّرين، يمكن وصفه كالتالي:
يزداد عدد الأوراق المنجزة بازدياد نسبة الإناث الموظّفات في المؤسّسات.

ملاحظة: لو أنّنا اكتفينا بوصف نسبة الذكور إلى الإناث (المتغيّر المستقلّ) في مؤسّسةٍ واحدةٍ، وعدد الأوراق المنجزة في هذه المؤسّسة، فسنكون أمام بحثٍ وصفيٍّ من المستوى الأوّل، لا يقدّم أيَّ تفسيرٍ؛ فالمقارنة بين عددٍ من المؤسّسات هو ما يسمح لنا بكشف الارتباط بين المتغيّرين. إنّ تعدّد المؤسّسات هو ما سندرسه في فقرة مجتمع البحث وعيّنة البحث.

المثالان السابقان هما مثالان كمّيّان، سنأخذ الآن مثالًا كيفيًّا:

المتغيّر المستقلّ: السياسة الأمريكيّة في سوريا، المتغيّر التابع: النظام السياسيّ في سوريا عبر (٥٠) عامًا.

ندرس في هذا البحث الكيفيّ (تحليل سياسات) الارتباط بين المتغيّر الأول الذي يأخذ عدّة قيمٍ كيفيّةٍ، مثل: عنيف ضدّ النظام، متساهل مع النظام، غير مهتمٍّ ...الخ، والمتغيّر الثاني الذي يأخذ عدّة قيمٍ كيفيّةٍ، مثل: مغامر في السياسة الخارجيّة، عدوّ تجاه أمريكا، متقرّب من روسيا ...الخ.

فكلٌّ من هذين المتغيّرين يتغيّر عبر الفترة الزمنيّة التي حدّدناها. (قد لا تسمّي جميع الأبحاث الكيفيّة المتغيّرات باعتبارها متغيّراتٍ، لكنّ هذا التحديد يساعد

في تعيين ما يريد الباحث أن يدرسه بشكلٍ أفضل، لأنّ البحث حينها سيستخدم كلّ الأدوات التي تكلّمنا عنها من تصميم فئات/ مفاهيم وتحديد المؤشّرات وغير ذلك).

ما مدى قوّة هذه العلاقة ؟

تتفاوت قوّة العلاقة بين المتغيّرات(٤٦)، مثلًا لنفترض القيم المتعلّقة بمثال جنس الموظفين والأوراق المنجزة كالتالي:

المؤسّسة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
نسبة الذكور المئويّة	٦٠%	٣٠%	٢٠%	١٠%	٥%
الأوراق المنجزة	فئة أولى (أقلّ من ١٠٠)	فئة أولى (أقلّ من ١٠٠)	فئة ثالثة (بين ٣٠١ و ٥٠٠)	فئة ثانية (بين ١٠١ و ٣٠٠)	فئة ثانية (بين ١٠١ و ٣٠٠)

هنا الارتباط ليس قويًّا بالشكل الذي كان عليه سابقًا.
فيمكن مثلًا أن ترتفع قيمة متغيّرٍ مستقلٍّ ما من (١٠% إلى ٩٠%) (وفق مقياسٍ ما)، لكن قيمة المتغيّر التابع تنتقل فقط من (٢٠% إلى ٤٠%) (وفق المقياس ذاته)، فتكون العلاقة ضعيفةً بينهما. فقوّة العلاقة هي **مقدار** التغيّر الذي يحدث بين المتغيّرين المستقلِّ والتابع.

هناك طرقٌ إحصائيّةٌ لحساب قوّة هذه الارتباط، سنذكرها بشكلٍ مختصرٍ في فقرة الإحصاء.

اتجاه العلاقة:

أ- **سلبيٌّ negative:** كلّما نقص المتغيّر المستقلّ زاد المتغيّر التابع، أو كلّما زاد

46- Porta ,Dnatella Della & Keating, Michael,…. Ibid P 251.

المتغيّر المستقلّ نقص المتغيّر التابع.

ب- **إيجابيٌّ positive :** كلّما زاد المتغيّر المستقلّ زاد المتغيّر التابع، أو كلّما نقص المتغيّر المستقلّ نقص المتغيّر التابع.

استنتاج: إن العلاقة بين المتغيّرين، المستقلِّ والتابع، تحدّدها التغيّرات الحاصلة في المتغيّر المستقلِّ دومًا.

السببيّة

تعدُّ السببيّة ركنًا أساسيًّا في البحث العلميّ الذي يحاول أيُّ باحثٍ أن يحقّقه؛ فالسببيّة تعني أنّ الباحث وصل إلى أقصى إمكانيّة تفسيرٍ للظاهرة التي يدرسها.

هل تعني العلاقة التي وصفناها في الأمثلة السابقة أنّ المتغيّر المستقلَّ يسبّب المتغيّر التابع؟

لا، على الإطلاق.

إنّ العلاقة بين متغيّرين لا تعني السببيّة دائمًا، إنّها مؤشّرٌ على ترافقٍ في التغيّر بينهما، أمّا السببيّة فهي حالةٌ خاصّةٌ من العلاقة، وإثباتها يحتاج إلى عدّة شروطٍ إضافيّةٍ (زائدة على إثبات العلاقة بين المتغيّرين).

هناك خمسة افتراضات تحدّد معنى السببيّة كشكلٍ خاصٍّ من أشكال العلاقة(٤٧):

١- الاطّراد والتعميم Generalization and regularity :

عندما نقول إنّ (س) يسبّب (ع)، فإنّه يجب أن يسبّب (ع) في أيِّ شروطٍ أوّليّةٍ مشابهةٍ للشروط التي جرت فيها الدراسة وأثبتت العلاقة بينهما، وبمجرّد أن وجد (س) في هذه الشروط الأوّليّة سيكون (ع).

إنّ مفهوم الشروط الأوّليّة محوريٌّ جدًّا، فـ (س) لا يسبّب (ع) في أيّ مكانٍ وأيّ زمانٍ. يمكن أن نستعير من كارل بوبر مفهوم شروط الإطار(٤٨) Frame Conditions للتعبير عن مجموع الشروط التي ترافق دائمًا العلاقة السببيّة المعيّنة، وتكتسب شروط الإطار أهمّيّتها في العلوم الاجتماعيّة أكثر من العلوم

47- Ibid.

٤٨- بوبر، كارل ، منطق الكشف العلمي، مرجع سابق.

الطبيعيّة، لأنّها تؤدّي دورًا مؤثّرًا في العلاقة السببيّة بشكلٍ أكبر.

مثلًا:

إذا قلنا: إنّ الفقر الشديد يسبّب الثورة، فإنّ هذه العلاقة السببيّة قد تكون صحيحةً ضمن شروطٍ معيّنةٍ وحسب، ولا يكفي أن يكون هناك فقرٌ كي تصبح هناك ثورة. ويمكن أن تكون الشروط الأوّليّة على الشكل التالي:

١- تفاوتٌ طبقيٌّ كبير.

٢- وجود حركةٍ سياسيّةٍ ثوريّة.

٣- استبداد النظام الحاكم.

٢- الثبات وقابليّة التكرار reliability and replicability

يتعلّق هذا الافتراض بالافتراض السابق، لكنّه يحقّق مطلب الموضوعيّة التي تكلّمنا عنها سابقًا؛ وهو يعني أنّ أيَّ باحثٍ آخر يطبّق المتغيّر (س) في شروط الإطار فإنّه يحصل على المتغيّر (ع).

إنّ مفهوم إمكانيّة إعادة الإنتاج تعني أنّ الباحثَ الذي اكتشف العلاقة السببيّة، وضّحها بحيث يمكن لأيِّ باحثٍ آخر أن يختبرها من جديد، والعلاقة التي تحدث مرّةً واحدةً واستطاع باحثٌ ما، مصادفةً، أن يكشف عنها، تكون غير قابلةٍ لإعادة الإنتاج، ومن ثمَّ غير سببيّة بالضرورة.

٣- الصدق validity

يعني الصدق أنّ المتغيّر (س) هو بذاته الذي يؤثّر في المتغيّر (ع)، وليس متغيّرًا آخر (سَ) مخفيًّا لم يلحظه الباحث.

لنفترض أنَّ هناك متغيّرًا لم يلحظه الباحث (سَ) وهذا المتغيّر هو ما يؤثّر حقيقةً في المتغيّر التابع (ع)، ويحدث أنّ (سَ) يترافق دائمًا في ظهوره مع المتغيّر المستقلّ (س). فإذا حدّد الباحث المتغيّر المستقلّ (س) فقط كمتغيّرٍ مؤثّرٍ في المتغيّر التابع (ع)،

فإنَّ هذا التحديد غير صادقٍ، لأنَّ هناك متغيّرًا آخر (سَ) هو ما يؤثّر في (ع) – لكنّه يترافق مع (س) – وبالتالي ليس (س) إلّا عرضًا مرافقًا للمتغيّر (سَ). فإذا جاء باحثٌ آخر أكثر نباهةً واستطاع أن يبرهن لنا أنَّ (ع) سيتأثّر مع إلغاء (س) وبقاء الشروط المحيطة نفسها، فإنّه سيظهر لنا أنّ (س) ليس المتغيّر المستقلّ الصادق في تأثيره في (ع)، وإنّما المتغيّر (سَ). ولو ألغى الباحث (سَ) فإنَّ التأثير في (ع) سيختفي.

ما يوجب على الباحث، لضمان "الصدق"، عزل المتغيّر (س)، والتأكّد إن كانت قد حصلت متغيّراتٌ على المتغيّر (ع)؛ فإن حصلت فيكون هناك مؤثّرٌ هو المتغيّر (سَ)، عليه العمل على اكتشافه وعزله لضمان أنَّ (س) هو الوحيد الذي يؤثّر في المتغيّر (ع).

٤- التنبّؤ prediction

أي في إطارٍ معيّنٍ من الشروط الأوّليّة، إذا وجد السبب (س) يستطيع الباحث أن يتنبّأ بظهور (ع) خلال فترةٍ زمنيّةٍ محدّدةٍ. والتنبّؤ هو أكثر عناصر السببيّة فائدةً.

٥- الحدّ الأدنى parsimony

إذا قلنا: إنّ ثلاثة متغيّراتٍ (س)، (سَ)، (سً) تسبّب المتغيّر (ع) ضمن شروط إطارٍ محدّدة، واستطاع باحثٌ ما أن يلغي المسبّب (سً) وظلّت النتيجة ذاتها، أي ظهر (ع) بوجود (س) و (سَ) فقط، حينها لا يكون (سً) مسبّبًا أبدًا.

عندما نحدّد علاقة سببيّة، يجب أن ننتبه إلى أنَّ العناصر التي تسبّب النتيجة هي الحدُّ الأدنى اللازم لظهور هذه النتيجة، إذا نقص عنصرٌ واحدٌ منها لن تظهر النتيجة.

يقودنا الافتراض الخامس والأخير إلى مشكلة تطبيق السببيّة في علم الاجتماع(٤٩). الحدث الاجتماعيّ ليس حدثًا طبيعيًّا فيزيائيًّا، لذلك يمكن أن يوجد عددٌ كبيرٌ من التفسيرات الممكنة، إضافةً إلى عددٍ كبيرٍ من الشروط التي يصعب حصرها في "شروط إطار" نتيجة تعقّدها والتي تؤثّر في حدوث أو عدم حدوث نتيجةٍ معيّنةٍ رغم وجود السبب؛ لذلك حين نتكلّم عن أسبابٍ في ظاهرةٍ اجتماعيّةٍ ما، يجب أن نعلم أنّنا نتكلّم عن منظومةٍ من البواعث أو العوامل المسبّبة، لا عن سببٍ أو أسبابٍ قطعيّةٍ.

ومصطلح البواعث أو العوامل المسبّبة، يعطي انطباعًا بنوعٍ "أخفّ" من السبب الذي يحيل إلى الدقّة والصرامة؛ **لذا ليس دقيقًا في علم الاجتماع أن نقول: إنّ (س) يسبّب (ع)، بل يجب القول: إنّ (س) يجعل (ع) أكثر قابليّةً للظهور في الواقع، مقارنة بغيره من النتائج والظواهر المحتملة.**

مثلًا:

ليس الفقر سببًا للثورة ضمن شروط إطارٍ ما، بل الفقر يجعل حدوث الثورة أكثر احتمالًا من حدوث تغيّرٍ ديموقراطيٍّ سلميٍّ على سبيل المثال. وكذلك الليبراليّة لا تسبّب زيادة عدد وسائل الإعلام وحرّيّة التعبير، لكنّها تزيد من احتمال ذلك على حساب نتائجَ محتملةٍ أخرى، وقس على ذلك.

منطقيًّا يمكننا صياغة ما يلي للتعبير عن الفكرة السابقة:

تحدث النتيجة في ظاهرةٍ اجتماعيّةٍ معيّنةٍ، ضمن مجموعةٍ من العوامل المتشابكة التي يصعب فصلها عن بعضها؛ حيث يمكن للباحث أن يحدّد مركّبًا أو منظومةً من العوامل والبواعث مع مجموعةٍ من الشروط التي تؤدّي في مجملها إلى ظهور النتيجة؛ أي تسبّب النتيجة. **إنّ ما يسبّب النتيجة هو هذا المركّب وليس الأسباب الكامنة ضمنه وحدها** (أي هذه الأسباب الكامنة لا تسبّب النتيجة خارج هذا

49- Porta ,Dnatella Della & Keating , Michael,… Ibid P 96.

المركّب). إنّ كلَّ سببٍ أو عاملٍ مسبّبٍ من هذه الأسباب ضمن هذا المركّب هو عنصرٌ لازمٌ، لكنّه غير كافٍ لحدوث النتيجة، ومن ثَمَّ هو عنصرٌ غير زائد (كما قلنا في الافتراض الخامس). أمّا المركّب، أو المنظومة التي تحوي هذه العوامل المسبّبة، فهو **عنصرٌ غير لازمٍ** لكنّه كافٍ لحدوث النتيجة.

عندما نقول إنّ عنصرًا هو "عنصرٌ لازمٌ غير كافٍ"، نعني أنّه لا يمكن الاستغناء عنه أبدًا لحدوث النتيجة - وهو يكافئ قولنا إنّه غير زائدٍ- أمّا قولنا إنَّ "العنصر كافٍ غير لازم"، فيعني هذا أنّه عنصرٌ من عدّة عناصرَ أخرى من الممكن أن تحقّق النتيجة، أي يمكن الاستغناء عنه لحدوث النتيجة إن توفّر وجود ما يغني عنه.

مثلًا: (س) و (ع) و (ص) هي عواملُ مسبّبةٌ لعنصر (ح).

(س) (ع) (ص) هي عناصرُ لازمةٌ لا يمكن الاستغناء عنها أبدًا كي يظهر (ح)، لكنّها **وحدها غير قادرةٍ على إنتاج** (ح). وحين استطعنا أن نعلن أنّها عواملُ مسبّبةٌ؛ فلأنّها كانت ضمن مركّبٍ من العوامل والشروط، هو الذي أنتج (ح)، ويمكن أن نجد مركّبًا آخر يحوي هذه العناصر (س) (ع) (ص) ويسبّب (ح) ويختلف عن المركّب الأوّل.

نقول: إنّ هذه العناصر (س) (ع) (ص)، هي العواملُ المسبّبة وليس المركّب، لأنّ المركّب لا يحقّق الافتراض الخامس: الحدّ الأدنى.

هذا الفهم يساعدنا على الحذر الشديد حين نريد أن نحدّد سببًا لظاهرةٍ ما: ثورة، استبداد، إرهاب وغيرها. الآن سننتقل إلى خطوةٍ عمليّة، **كيف نثبت أنّ علاقةً ما هي علاقةٌ سببيّةٌ (بشكلٍ مبسّطٍ)؟**

١) **إثبات التغاير.**

٢) **الترتيب الزمنيّ:** أي إنّ العامل المسبّب يقع قبل النتيجة دائمًا(٥٠).

٥٠- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق، ص- ص (١١٣- ١١٤).

٣) **العلاقة السببيّة غير معكوسةٍ**: أي إثبات أنّ التغيّر الحاصل غير قابلٍ للعكس، بمعنى أنّ المتغيّر المستقلَّ حين يتغيّر يؤدّي إلى حدوث تغييرٍ في المتغيّر التابع، أمّا حصول تغيّرٍ في المتغيّر التابع لا يؤدّي إلى أيِّ تغيّرٍ في المتغيّر المستقلّ. (طبعًا يجب ألّا يكون هناك إمكانٌ أن يحدث تغيّرٌ في المتغيّر التابع إذا لم يحصل في المتغيّر المستقلّ).

إنّ هذه الشروط لا تتحقّق بشكلٍ مثاليٍّ إلّا في إطار الدراسات التي تعتمد التجربة، وهو ما يصعب تطبيقه في العلوم الاجتماعيّة نتيجة تشابك العوامل المسبّبة والشروط، وصعوبة فصلها عن بعضها، لكنّ هناك طرقًا إحصائيّةً متقدّمة تساعد في إثبات وجود علاقةٍ سببيّةٍ معيّنةٍ، وسنعود إلى ذلك لاحقًا(٥١).

وحدة التحليل

وحدة التحليل هي العنصر الأصغر الذي سيتمُّ رصده في الواقع، بغية إحصائه كمّيًّا.

مثلًا:

بحثٌ عن اتّجاه الطلّاب السياسيِّ في المدارس السوريّة: وحدة التحليل هي الطالب.
بحثٌ عن اتّجاه المدارس السياسيّ في سوريا: وحدة التحليل هي المدرسة.
بحثٌ عن طبيعة خطاب الإسلاميّين في الثورة السوريّة: وحدة التحليل الجملة الواردة في كلِّ خطابٍ.
بحثٌ عن العلاقة بين طول فترة السجن السياسيّ وميل السجين للعنف: وحدة التحليل السجين.
بحثٌ في العلاقة بين طول فترة السجن السياسيّ ودرجة القسوة في السجن من حيث معاملة السجناء: وحدة التحليل هي السجن (مؤسّسة الاعتقال أو المعتقل)

٥١- إن الشرح السابق عن السببية يتفق مع رأي كارل بوبر في كتابه منطق البحث العلمي (مرجع سابق، في الفقرة رقم (١٥)، ص (٣٥) من الترجمة الإنكليزية لكتابه)، فحسب بوبر: لا يمكن الكلام عن سبب يؤدي إلى نتيجة، وإنما يجب الكلام عن قضية عامة (مثل قضية من نظرية) + شروط أولية تتعلق بهذه القضية، بحيث نستطيع أن نشتق قضية ما جزئية يمكن اختبارها في الواقع لنرى إن كانت تتحقق أم لا، وهذه القضية المشتقة هي تحصيل حاصل.

بحثٌ في درجة مشاركة المدن السوريّة في الثورة السوريّة: وحدة التحليل هي المدينة.
بحثٌ في جنس/ انتماء/ مكان ولادة المعتقلين في سجون نظام الأسد في سوريا: وحدة التحليل هي المعتقل.
وهكذا دواليك.

يجب أن نحدّد وحدة التحليل قبل البدء في البحث. لنتأمّل في المثال الذي أوردناه: بحثٌ أوّلُ عن اتّجاه الطلّاب السياسيِّ في المدارس، وبحثٌ ثانٍ عن اتّجاه المدرسة السياسيّ؛ وحدة التحليل في البحث الأوّل هي الطالب، أمّا وحدة التحليل في البحث الثاني هي المدرسة. إذا وصلنا إلى نتيجةٍ في البحث، تفيد في أنّ معظم الطلّاب في المدارس السوريّة يميلون إلى الإسلام السياسيِّ، هل يمكن أن نقول إنّ نتيجة البحث الثاني هي الأمر ذاته، أي تميل المدراس السوريّة إلى الإسلام السياسيّ؟ قد يبدو من الوهلة الأولى أنّ الجواب نعم، باعتبار أنّ المدارس في النهاية تتكوّن من طلّابها، وقياس اتّجاه الطلّاب سيعني بالضرورة قياس اتّجاه المدرسة، لكنَّ الجواب هو: لا.

هناك عدّة أسبابٍ لذلك؛ ففي البحث الأوّل نفرض أنّنا أخذنا عيّنةً من (١٠٠٠) طالبٍ، وكان ميل (٨٠٠) طالبٍ إسلاميًّا، فإنّنا نقول: إنّ ميل الطلّاب عمومًا هو نحو الإسلام السياسيّ، ثم قرّرنا أنّ المدارس ميلها عمومًا إسلاميٌّ، ثمّ أردنا أن نتأكّدَ من ذلك، فأخذنا عيّنةً من (١٠٠) مدرسةٍ، وسألنا الطلّاب عن ميولهم، وأخذنا متوسّط ميول الطلّاب في كلِّ مدرسةٍ كمؤشّرٍ على ميلها السياسيّ [أي إذا كان في المدرسة (١٠٠٠) طالبٍ، وكان (٧٠٠) شخصٍ منهم إسلاميًّا و (٣٠٠) شخصٍ غير إسلاميٍّ، نقول إنّ المدرسة إسلاميّة التوجّه] قد نجد أنّه من أصل (١٠٠) مدرسةٍ، هناك (٥٠) مدرسةً ذات اتّجاهٍ إسلاميٍّ و(٥٠) مدرسةً ذات اتّجاهٍ غير إسلاميٍّ، أي سنصل إلى نتيجةٍ مخالفةٍ للأولى، فكيف يمكن أن نفسّر هذا

الاختلاف؟

عندما أخذنا عيّنةً من (١٠٠٠) طالبٍ، سيكون الطلّاب موزّعين على عددٍ كبيرٍ من المدارس، ونحن لا نولي اهتمامًا للمدرسة في هذه العيّنة، فإذا كان هناك (٥٠٠) مدرسةٍ في الدولة –حيث نجري بحثنا– فقد يكون هناك (٢٥٠) مدرسةً ذات توجّهٍ إسلاميٍّ، و(٢٥٠) مدرسةً ذات توجّهٍ غير إسلاميٍّ، إلّا أنّ تلك المدرسة ذات التوجّه الإسلاميّ تحتوي عددًا أكبر من الطلّاب قياسًا بالمدارس ذات التوجّه غير الإسلاميّ، حيث يجذب الطلّاب من ذوي الميل المتشابه زملاءَهم إلى المدراس ذاتها. وهذا ما يفسّر الاختلاف بين نتائج البحثين.

وحدة الطالب هي وحدةٌ أصغر من وحدة المدرسة، ويسبّب الانتقال في التعميم من الوحدة الصغرى إلى الوحدة الكبرى وقوعنا في الخطأ الفرديِّ. أمّا الانتقالُ من الوحدة الأكبر إلى الوحدة الأصغر، فيسبّب وقوعنا في الخطأ الإيكولوجيّ(٥٢).

٥٢- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق، ص (٦٤).

المجتمع الإحصائيّ وعيّنة البحث

المجتمع الإحصائيّ هو المجالُ الذي تقع فيه وحدات التحليل، وتحديد وحدة التحليل يتطلّب تحديد المجتمع الإحصائيِّ.

مثلًا:

دراسة عن طلّاب المرحلة الثانويّة وانتمائهم الدينيّ: المجتمع الإحصائيّ طلّاب المرحلة الثانويّة. هذا التحديدُ لا يكفي، يجب أن نحدّد في أيِّ مكانٍ وفي أيِّ زمانٍ، فيصبح المجتمع الإحصائيّ: طلاب المرحلة الثانويّة في المدارس الثانويّة الموجودة في محافظة دمشق في عام (٢٠١٦).

وهو مجتمعٌ إحصائيٌّ مختلفٌ عن طلّاب المرحلة الثانويّة في المدارس الثانويّة الموجودة في سوريا في عام (٢٠١٦)، ومختلفٌ عن طلّاب المرحلة الثانويّة في المدارس الثانويّة الخاصّة في سوريا في عام (٢٠١٦)، وهكذا دواليك.

ورغم أنّ سؤال البحث هو نفسه، إلّا أنّه من البديهيّ أنّ نتائج البحث في كلٍّ من هذه المجتمعات الإحصائيّة ستختلف وقد تتناقض.

أمثلة أخرى:

دراسة عن الاتجاه الدينيّ في المدارس الثانويّة: مجتمع البحث هو المدارس الثانويّة الخاصّة والعامّة في دمشق في عام (٢٠١٦).

أو هو المدارس الثانويّة الخاصّة في سوريا في عام (٢٠١٦).

دراسةٌ عن المحتوى الديموقراطيّ في خطاب الائتلاف السوريّ المعارض: المجتمع الإحصائيّ هو جميع الكلمات المتلفزة والنصوص المكتوبة والبيانات الصادرة عن الائتلاف السوريّ بين عامي (٢٠١٢ و٢٠١٦) والمنشورة باللغة العربيّة.

لكنَّ السؤال الذي يُطرح: هل يمكن لباحثٍ أن يتناول بدراسته جميع وحدات

المجتمع الإحصائيّ؟ طبعًا لا.

لذلك يلجأ الباحث إلى العيّنة، وهي جزءٌ من المجتمع الإحصائيِّ يعبّر عن خصائصه بشكلٍ أقرب ما يمكن إلى التطابق، وتعمّم النتائج التي يحصل عليها الباحث من دراسته للعيّنة على المجتمع الإحصائيّ.

عيّنة البحث:

كمثالٍ عنها:

المجتمع الإحصائيّ: طلّاب الثانويّة في المدارس الخاصّة في محافظة دمشق في عام (٢٠١٦)؛ عدد هؤلاء الطلاب (١٠٠٠٠٠) طالب، وسيكون من المستحيل دراستهم جميعًا، لذلك نختار عيّنةً من (١٠٠٠) طالبٍ على سبيل المثال، والنتائج التي نحصل عليها من هؤلاء الطلّاب الألف نعمّمها على المجتمع الإحصائيّ.

لكن كي نعمّمها يجب أن تختزل هذه العيّنة كلَّ صفات المجتمع الإحصائيّ، ولتحقيق ذلك هناك مجموعةٌ من أنواع العيّنات، التي تختلف عن بعضها في الكثير من الصفات ومن القوّة (قوّة تمثيلها للمجتمع الإحصائيّ)، ومن ثمَّ إمكانيّة التعميم:

١) **العيّنة اللا احتماليّة:** وهي عيّنةٌ ضعيفةٌ من ناحية تمثيلها لخصائص المجتمع الإحصائيّ؛ لذا لا يمكن الاعتماد عليها كثيرًا لتعميم نتائج البحث، ومع هذا فهناك حالاتٌ كثيرةٌ يجب علينا استخدامها، مثل إجراء بحثٍ استكشافيٍّ ضمن موضوعٍ غائمٍ وشائكٍ، لا تتوفّر حوله الكثير من المعلومات. وقد نستخدمها كذلك في حال لم نتمكّن من الحصول على عيّنةٍ احتماليّةٍ من المجتمع الإحصائيّ؛ على سبيل المثال حين نريد أن نجري استبيانًا لمدمني المخدّرات، لا يمكن إلّا أن نأخذ عيّنةً غير احتماليّةٍ، بسبب السرّيّة التي يحيط أفراد المجتمع الإحصائيّ أنفسهم بها، والأمر ذاته في حال الحرب السوريّة، إذ لا يمكن للباحث أن يأخذ عيّنةً احتماليّةً من مجتمعٍ ما، نتيجة الظروف الأمنيّة المعقّدة. وأكثر ما يُستخدم هذا النوع من

العيّنات في البحوث الكيفيّة.

لهذا النوع من العيّنات عدّة أشكالٍ(٥٣):

أ - **العيّنة غير المتجانسة Heterogeneous**: حيث تحتوي هذه العيّنة على تنوّعٍ أعظميٍّ في الصفات التي تحتويها، والتي تعبّر عن المجتمع الإحصائيّ.

ب- **العيّنة المتجانسة Homogeneous**: حيث تحتوي على نطاقٍ ضيّقٍ من الصفات قليلة التنوّع، وتكون بهدف التركيز على هذه الخواص.

ج- **العيّنة الكثيفة Intensity**: تكون معقّدةً جدًّا، وتحتوي على عددٍ كبيرٍ من الصفات والعلاقات المعقّدة.

ء- **العيّنة السويّة Normal**: إذا كان المجتمع الإحصائيُّ مكوّنًا من (١٠٠٠) ذكرٍ و(١٠٠٠) أنثى و(٢٠٠) طفلٍ، فإنّ العيّنة التي يأخذها الباحث –ضمن هذا النوع– يجب أن تعبّر عن هذا التناسب في المجتمع الإحصائيِّ، فيحرص الباحث أن يقابل عددًا متساويًا من الرجال والإناث، أمّا الأطفال الذين سيقابلهم فيحاول أن يكونوا عُشر العدد الكليّ.

هـ - **العيّنة الطبقيّة القصديّة Stratified purposive sample** : إذا كان الباحث أمام مجتمعٍ إحصائيٍّ مركّب، فإنّه يقسمه إلى عدّة طبقاتٍ ويأخذ عيّنةً من كلِّ طبقةٍ.

مثلًا:

المجتمع الإحصائيّ هو عصابة المافيا في إحدى المدن السوريّة. العيّنة القصديّة الطبقيّة تكون كالتالي:

53- Ritchie, Jane and Lewis, Jane, Qualitative research practice, SAGE Publication, 2003 P78.

طبقة الرجال مجهولي الهويّة، طبقة الأفراد الضعفاء الذين يظهرون في الواجهة ككبش فداءٍ، طبقة التجّار التابعين لهذه العصابة، حيث يحاول الباحث أن يقابل ما يستطيع من هؤلاء الأفراد.

ملاحظة: كلمة القصديّة تعني أنّ العيّنة غير احتماليّةٍ، والباحث يختارها بناءً على تقديره الشخصيِّ بما يخدم هدف بحثه.

و- **العيّنة الحرجة Critical case:** هي عيّنةٌ يختارها الباحث، بحيث تشكّل (أو تتألف من) الحالات التي تهدّد نظريّةً معيّنةً أو فرضيّةً اجتماعيّةً يحاول الباحث اختبار مضمونها ومعرفة ما إذا كانت صالحةً في هذه الحالة الحرجة أم لا.

ز- **العيّنة النظريّة Theoretical** : حيث يختار الباحث العيّنة، من أجل بناء إطارٍ نظريٍّ خاصٍّ به؛ وهي ترتبط بما يدعى النظريّة المجذرة(٥٤).

ح- عيّنة كرة الثلج: حيث يطلب الباحث من كلِّ شخصٍ يقابله ضمن عيّنته أن يوجّهه نحو شخصٍ آخر. تجري هذه العمليّة في الحالات الخاصّة مثل دراسةٍ عن المجرمين الفارّين، فيطلب الباحث من كلِّ مجرمٍ أن يدلَّه على مجرمٍ آخر.

يجب أن تحقّق هذه العيّنات ثلاثة شروط:

١- تغطّي جميع الصفات التي يتوقّع الباحث أنّها موجودةٌ في المجتمع الإحصائيّ.

٢- متنوّعةٌ في الصفات التي تغطّيها، بحيث لا يختار الباحث عيّنةً تحوز على نمطٍ واحدٍ أو مجالٍ ضيّقٍ من الصفات، لأنّ ذلك يؤدّي إلى نتائجَ لا تمثّل المجتمع الإحصائيّ الذي يدرسه الباحث.

٣- على الباحث أن يذكر بوضوحٍ لماذا اختار هذه العيّنة، وما هو الأساس (أي

٥٤ - النظرية المجذرة grounded theory وهي أسلوب بحثي استقرائي، يقوم الباحث فيه بالتعامل مع مفردات واقعية منطلقًا من حدسه ومسلمات أولية لا من نظريات بداعي تحفيز الإبداع، لأن الانطلاق من المفردات الواقعية ذاتها، وليس من مفردات ذات مضمون نظري، يزيد احتمال إبداع نظريات جديدة وفق أسلوب النظرية المجذرة، إذًا، هي أسلوب كيفي في البحث بدرجة أولى، لكن من الممكن أن تكون كيفية – كمية.

الصفات) الذي يجب أن تحوزه هذه العيّنة، التي تعبّر أكثر ما يمكن عن المجتمع الإحصائيّ.

٢) **النوع الثاني من العيّنات هو العيّنات الاحتماليّة:** وهي أكثر موثوقيّةً، وتمنح البحث قوّةً أكبر من حيث إمكانيّة التعميم، ولا يمكن استخدامها في مجال الأبحاث الكيفيّة.

أنواعها:

أ- العيّنة العشوائيّة البسيطة: لكلّ مفردةٍ(٥٥) فرصةٌ متساويةٌ للتمثيل، بغضِّ النظر عن حالات السحب الأخرى، السابقة أو اللاحقة. مثل رمي الزهر، أو أن نكتب أسماء أشخاصٍ من العيّنة على قصاصاتٍ ورقيّةٍ ونضعها في وعاءٍ، ثم نسحب عشوائيًّا ورقةً من الوعاء ونعيدها إليه بعد تسجيل اسم الشخص، ونعاود السحب من جديد.

ب- العيّنة العشوائيّة المنتظمة: نقسّم (عدد) المجتمع الإحصائيّ على (عدد) العيّنة، القيمة التي نحصل عليها هي X. ثم نخلط المفردات التي لدينا بشكلٍ عشوائيٍّ، ونختار لا على التعيين مفردةً محصورةً بين الترتيب (١) والقيمة X، ثم نكرّر سحب مفردةٍ أخرى تبعد عن المفردة المسحوبة مسافة X . على سبيل المثال هناك مجتمعٌ إحصائيٌّ: طلّاب الصفِّ العاشر من ثانويّة (س) في مدينةٍ ما، وعددهم (٢٠٠) طالبٍ، نعطي لكلِّ طالبٍ رقمًا من (١ إلى ٢٠٠)؛ نريد عيّنةً حجمها (٢٠)، نقسّم (٢٠٠ على٢٠ = ١٠)، نختار رقمًا بين (١ و ١٠)، ليكن (٧)، ثم نسحب الرقم الذي يقع بعده بمسافة (١٠) أي الرقم (١٧)، ومن ثَمَّ الرقم التالي على مسافة (١٠) أي (٢٧) وهكذا حتى نحصل على (٢٠) طالبًا، وهم الطلّاب الذين حصلوا على الأرقام: (٧ – ١٧ – ٢٧) الخ.

٥٥- "المفردة" هي العنصر من العينة، مثلًا الطالب هو مفردة في عينة البحث.

في هذا النوع من العيّنات، يجب على الباحث أن ينتبه إلى خلط العيّنة عشوائيًّا قبل أن يبدأ.

ج- العيّنة الطبقيّة العشوائيّة: لزيادة الدقّة في تمثيل المجتمع الإحصائيّ، نستخدم العيّنة الطبقيّة العشوائيّة. حين يكون المجتمع الإحصائيّ غير متجانسٍ بشكلٍ كبيرٍ؛ لذا نقوم بتقسيمه إلى طبقاتٍ، كلُّ طبقةٍ متجانسةٌ بنفسها، وكلّ طبقةٍ تملك نسبة تمثيلٍ دقيقةً قدر الإمكان لحجمها في المجتمع الإحصائيّ الأصليّ. على سبيل المثال، إذا كان المجتمع الإحصائيّ هو طلّاب مدرسةٍ ما، نقسم الطلّاب إلى (٣) طبقاتٍ: الصفّ العاشر، الحادي عشر والبكالوريا. إذا كان هناك (٢٠٠) طالب عاشر، (١٥٠) حادي عشر، (١٠٠) بكالوريا؛ نختار عيّنةً عشوائيّةً من كلِّ صفٍّ (طبقة)، بحيث يكون حجمها معبّرًا عن حجم الطبقة في المجتمع الإحصائيّ. لذا يكون عدد أفراد العيّنة من صفِّ العاشر: (٢٠)، الحادي عشر: (١٥)، والبكالوريا: (١٠).

ء- العيّنة العنقوديّة: وتسمّى أحيانًا العيّنة ذات المراحل المتعدّدة. إذا كنّا أمام مجتمعٍ كبيرٍ جدًّا، نعتمد هذه الطريقة. لنفترض أنّ مجتمعنا الإحصائيّ هو طلّاب المرحلة الثانويّة في سوريا كلّها، سيكون من الصعب أن نأخذ عيّنةً من هذا المجتمع الإحصائيِّ بالأساليب السابقة؛ لذا نبدأ بالتدريج، نختار أوّلًا عيّنةً ممثّلةً للمدارس؛ ليكن لدينا (١٠٠٠) مدرسةٍ في سوريا، نختار منها عيّنةً عشوائيّةً بسيطةً (أو منتظمة أو حتى طبقيّة) وليكن حجمها: (٥٠) مدرسةً، تحتوي هذه المدارس الخمسون (١٠٠٠) صفٍّ ثانويٍّ؛ نختار من هذه الصفوف عيّنةً عشوائيّةً بسيطةً (أو منتظمة أو طبقيّة) وليكن حجمها: (١٠٠)، وتحتوي هذه الصفوف الخمسون (٤٠٠٠) طالبٍ، نختار منهم عيّنةً عشوائيّةً بسيطةً (أو منتظمة أو طبقيّة) وليكن حجمها: (٤٠٠) لتكون عيّنة بحثنا النهائيّة.

هذا شرحٌ موجزٌ عن هذه العيّنات.

إنّ أصعب أنواع العيّنات هي العيّنات العشوائيّة البسيطة، لأنّها تتطلّب القدرة على استخدام جدول التكرار العشوائيّ، لذلك يمكن للباحث المبتدئ أن يعتمد على الطبقات من الأنواع الأخرى.

كم يبلغ حجم العيّنة الاحتماليّة؟

لا يوجد جوابٌ نهائيٌّ عن هذا السؤال، ويعود تقدير الحجم إلى الباحث، ومن المعلوم أنّه كلّما زاد حجم العيّنة، زاد تمثيلها للمجتمع.

أدوات جمع البيانات

كيف نجمع البيانات من أرض الواقع؟

بعد شرح كلِّ ما سبق من خطواتٍ معرفيّةٍ ومنهجيّةٍ، يبرز السؤال التالي: ما هي الوسائل المساعدة على جمع البيانات التي نريدها في بحثنا؟

ليكن لدينا البحث التالي:

العلاقة بين الموقف من الثورة السوريّة والميل نحو التعدّديَّة.

المتغيّر المستقلّ: الموقف من الثورة السوريّة

مؤشّراته: ١- مؤيّدٌ للنظام أم معارضٌ.

٢- الموقف من التسلّح.

٣- الموقف من المقاتلين الأجانب.

٤- نوع المشاركات التي قام بها الشخص نحو الثورة.

المتغيّر التابع: الميل نحو التعدّديّة

مؤشّراته: ١- الموقف من الديموقراطيّة.

٢- الموقف من العلمانيّة.

٣- الموقف من حريّة الانتقال من دينٍ إلى دين.

لجمع البيانات المتعلّقة بهذه المؤشّرات، نلجأ إلى عدّة أدواتٍ **مثل:**

الاستبيان وهو الأكثر شيوعًا: يتمُّ تحويل هذه المؤشّرات إلى أسئلةٍ، حيث يعبّر عن المؤشّر الأوّل الخاصّ بالمتغيّر المستقلّ بالأسئلة التالية:

١- حدّد موقفك العامَّ من النظام باختيار واحدٍ من هذه الأجوبة: مؤيّد/ معارض/

حياديّ (محايد).
٢- اختر جوابًا واحدًا ردًا على السؤال التالي ممّا يلي عن هذا السؤال: هل تعتبر أنّ السلام سيحلُّ عن طريق بـ:
إعدام الرئيس.
محاكمة النظام.
مصالحة بين الطرفين.
وهكذا ...

يتمُّ توزيع الاستبيان مطبوعاً (أو عبر شبكة "الإنترنت") على مفردات العيّنة، ويطلب منهم الإجابة عن الأسئلة المطروحة فيها. وهكذا نحصل على البيانات التي نريدها. هناك أداتان إضافيّتان هما: الملاحظة والمقابلة. في الفصل الأخير سنوضّح بقدرٍ من التفصيل جميع هذه الأدوات.

تلخيص وتحرير البيانات

بعد أن نحصل على البيانات، نقوم بتحريرها وتلخيصها.

يعني تحرير البيانات التأكّد من صحتها ومن أنّها خاليةٌ من التناقض في الأجوبة التي أجاب عنها المستبين. تشمل الأجوبة جميع الأسئلة المطروحة، إذ لا ينبغي إهمال أيِّ سؤالٍ، كما يجب أن تستوعب الأجوبة جميع مفردات العيّنة.

ثمّ يتمُّ فرزها حسب المؤشّرات التي تعبّر عنها، ومقارنتها ببعضها. ففي مثالنا السابق، السؤالان المطروحان في الاستبيان يعبّران عن المؤشّر الأوّل من المتغيّر المستقلّ. أمّا تلخيص البيانات، فإنّه يستخدم في الدراسات الكيفيّة، أو تحليل المضمون والخطاب، كذلك يفيد في قراءة الموضوع الذي يخصُّ البحث قبل البدء فيه، حيث لا يمكن الاحتفاظ بالكمِّ الكبير من البيانات التي نحن بصددها.

وهناك خمس إستراتيجيّاتٍ للتلخيص:

١) **التصفية leaving out**: أي إنّنا نهمل البيانات التي لا تبدو مهمّةً- أو يبدو أنَّ ذكرها من عدمه لا يؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على معالجة الموضوع- عن طريق حذفها، فتبقى البيانات المهمّة. (رفع قدّاحته، قدحها، أشعل سيجارته، أعاد قداحته.... نحذف: قدحها، أعاد قداحته ورفع قداحته، فيبقى: أشعل سيجارته).

٢) **التعميم Generalization** أي إنّنا نضع مجموعةً من البيانات التي تبدو متشابهةً تحت اسمٍ أو صفٍّ class واحدٍ. (في مثالنا: قدح قداحته وأشعل سيجارته، فيصبح النصُّ: رفع قداحته، أشعلها وأعاد قداحته).

٣) **البنينة Construction** أي وصف مجموعةٍ من البيانات عن طريق ابتكار

اسمٍ لها يعبّر عمّا يقوله النصُّ (في مثالنا ، يصبح النصُّ: التدخين).

٤) **التكامل Integration** كما في البنينة ، لكن لا نختلق اسمًا ، بل نختار اسمًا موجودًا في النصِّ ذاته يعبّر عمّا يقوله النصُّ (مثلًا : أشعل سيجارته).

٥) **الانتقاء Selecting** أي أن نختار البيانات المهمّة فقط(٥٦) (في مثالنا تصبح: أشعل سيجارته، قدحها).

56- Mayring, Philipp, Qualitative content analysis: theoretical foundation basic, no publisher, 2014.

الإحصاء التطبيقيّ والاحتمالات[57]

كنّا قد ذكرنا أنّ الأبحاث الكمّيّة والقياس تحتلُّ موقعًا هامًّا في الأبحاث المعاصرة، والسبب هو تطوّر علوم الإحصاء وتقنيّاته، وتطوّر برامج الحاسوب التي تتيح إنجاز كمٍّ كبيرٍ من العمليّات الإحصائيّة الرياضيّة خلال وقتٍ قصيرٍ، إضافةً إلى تطوّر فلسفة العلم ذاتها متأثّرةً بالنظريّة الكموميّة وفلسفتها، وما كتبه باحثون عديدون مثل "رودولف كارناب" عن الاستقراء الاحتماليّ، و"كارل بوبر" حول نظريّة الاحتمال.

سنعرض أفكار الإحصاء وفكرة الاحتمال بشكلٍ عامٍّ وسريع، بغية توضيحها للقارئ. أمّا تطبيقها وفهمها بشكلٍ أعمق فإنّه يحتاج إلى كتابٍ منفصلٍ. على أيِّ حالٍ ينبغي على الباحث أن يكون ملمًّا بهذه الأفكار والتقنيّات، وغالبًا ما يلجأ إلى اختصاصيٍّ في الإحصاء كي يجري له العمليّات الإحصائيّة المعقّدة.

يتناول الاحتمال فكرة التعميم: فنحن نصوغ علاقةً ما بين المتغيّرات على أنّها علاقةٌ قويّةٌ أو علاقةٌ ضعيفةٌ، ويعني هذا أنّها علاقةٌ احتماليّةٌ بشكلٍ ما. عندما نقول: إنَّ (س) هو عاملٌ مسبّبٌ لـ (ع) ضمن شروط إطارٍ، فإنَّ هناك احتمالًا ما (٨٠٪ مثلًا) في أن يسبّب (س) النتيجة (ع) في ظروفٍ معيّنة.

أي لا يوجد ارتباطٌ كاملٌ (علاقة حتميّة) بين متغيّرين.

أمّا الإحصاء التطبيقيّ فهو فرعٌ من الإحصاء الذي يدرس التغيّرات بين المتغيّرات الكمّيّة؛ أي هو مجموعُ العمليّات الرياضيّة التي تسمح لنا أن نقول إن كان هناك علاقةٌ قويّةٌ أو ضعيفةٌ أو متوسطةٌ أو لا توجد علاقةٌ بين متغيّرين، أي توجد علاقةٌ

٥٧- يمكن مراجعة كتاب: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق وكذلك:
كتاب: Kothari, C.R., research methodology, new age international publisher, 2004

بين تغيّر مقدار الأوّل (الكمّيّ)، وتغيّر مقدار الثاني (الكمّيّ) بشكلٍ قويٍّ أو متوسطٍ أو ضعيفٍ، أو لا يوجد هناك أيُّ تغاير. كذلك هو مجموع العمليّات التي تسمح لنا أن نقول: إنّ التغيّر في مقدار المتغيّر (س) **يسبّب** التغيّر في مقدار المتغيّر (ع)، دون أن ننسى باقي شروط وتركيب العلاقة السببيّة.

لكن، كي يتمكّن اختصاصيّ الإحصاء من إنجاز هذه العمليّات، يجب أن يكون هناك مقياسٌ يعطيه بياناتٍ رقميّةً تمثّل مقدار التغيّر في المتغيّر، وهو ما سندرسه بشكلٍ كافٍ تقريبًا في الفصل الرابع.

سنذكر هنا بعض الأفكار العامّة حول أبسط العمليّات الإحصائيّة.

١) التكرار

إذا كان لدينا- على سبيل المثال- (٣) فئاتٍ: طالبٌ، عسكريٌّ، طبيبٌ، ونريد أن نصنّفَ أفرادًا معيّنين ضمن هذه الفئات؛ فيكون عدد كلٍّ منهم ضمن كلِّ فئةٍ هو تكرارُ هذه الفئة:

الفئة	طبيب	عسكريّ	طالب
مجموع الأفراد الكلّيّ ٣٠	١٠	١٩	١

أي إنّ تكرار الفئة الأولى كان (١٠)، والثانية (١٩)، والثالثة (١).

ما هي الفئة الأكثر تكرارًا؟ فئة العسكريّ، ونسمّيها المنوال.

٢) المتوسط الحسابيّ Arithmetic Mean

إذا كانت لدينا قيمٌ ما موزّعةٌ في فئاتٍ كالتالي:

(١٠ – ٢٠ – ٣ – ٤٠ – ٥ – ٦٠ – ١٠٠) فإنّ المتوسّط الحسابيّ لها هو:

$$\frac{10 + 20 + 3 + 40 + 5 + 60 + 100}{7}$$

أي مجموع هذه القيم على عدد الفئات وهو يساوي في مثالنا: (٣٤)

إذا كان لدينا سؤالٌ في استبيانٍ كالتالي:

هل توافق على المفاوضات بين النظام والمعارضة السوريّة؟ (اختر أحد الأجوبة التالية):

☐ نعم بشدّة ☐ نعم نوعًا ما ☐ لا أهتمّ ☐ لا نوعًا ما ☐ لا بشدّة

وكان هذا السؤال قد وُزّع على (٢٠٠) ذكرٍ، وكان توزيع إجاباتهم كالتالي:

نعم بشدّة	نعم نوعًا ما	لا أهتمّ	لا نوعًا ما	لا بشدّة
٥٠	٢٠	٣٠	٧٠	٣٠

وتمَّ توزيعه على (٢٠٠) أنثى، وكان توزيع إجاباتهنّ كالتالي:

نعم بشدّة	نعم نوعًا ما	لا أهتمّ	لا نوعًا ما	لا بشدّة
١٥٠	١٠	١٠	١٠	٢٠

كيف يمكننا المقارنة بين هذه البيانات؟ لا يمكن أن نقارن بين هذه البيانات وهي بحالتها الخام، لذلك نلجأ إمّا إلى حساب الفئة الأكثر تكرارًا من كلِّ جدولٍ ومقارنتهما: (لا نوعًا ما) من جدول الذكور و(نعم بشدّة) من جدول الإناث. وهي مقارنةٌ ضعيفةٌ كما سنرى في فقرة القياس.

أو نحسب المتوسّط الحسابيّ لكلٍّ من الجدولين، وهو الأسلوب الأكثر دقّةً. لكن لحسابه علينا أن نتعامل مع أرقامٍ وقيمٍ كمّيّة، لا مع أسماء كما هو حال (نعم بشدّة، نعم نوعًا ما ...الخ). الحلُّ هو أن نحوّل هذه الأسماء إلى قيمٍ كمّيّةٍ:

نعطي الفئة (نعم بشدّة) قيمة (٥)، وهي الأعلى من حيث الدلالة على موقفٍ إيجابيٍّ من المفاوضات، والفئة (نعم نوعًا ما) قيمة (٤) أي أقلّ من القيمة السابقة من حيث الدلالة على الموقف الإيجابيّ من المفاوضات، والفئة (لا أهتمّ) قيمة (٣) والفئة (لا نوعًا ما) قيمة (٢) والفئة (لا بشدّة) قيمة (١)، وهي القيمة الأقلّ من حيث الدلالة على الموقف الإيجابيّ من المفاوضات.

الآن يصبح جدول الذكور كالتالي:

٥	٤	٣	٢	١
٥٠	٢٠	٣٠	٧٠	٣٠

والمتوسّط الحسابيّ لهذا السؤال الذي أجاب عنه الذكور:

$$((5 * 50) + (4 * 20) + (3 + 30) + (2 * 70) + (1 * 30))/200$$

والنتيجة (٢,٩٥)

أمّا المتوسّط الحسابيّ لجدول الإناث بعد تطبيق الطريقة ذاتها فهو: (٤,٣)

نلاحظ بوضوح أنّ (٤,٣) أقرب من (٢,٩٥) إلى القيمة (٥)؛ أي إنّ (٤,٣) أكبر من (٢,٩٥)، وبالتالي المتوسّط الحسابيّ للإناث أقرب للقيمة العظمى المعبّرة عن الموقف الإيجابيّ نحو المفاوضات، ويمكننا أن نفترض مبدئيًّا، أنّ الإناث أكثر ميلًا من الذكور نحو المفاوضات، أي إنَّ الفرق بين المتوسّط الحسابيّ للإناث والذكور ذو دلالةٍ إحصائيّة، تجعلنا نقول: إنّ الإناث أكثر ميلًا للمفاوضات من الذكور. لاحظ أنّنا نستطيع أن نضع فرضًا على هذا النحو، أمّا اختبار هذا الفرض فهو بحاجةٍ إلى عمليّةٍ رياضيّةٍ إحصائيّةٍ، وليس فقط إلى مجرّد مقارنةٍ بين قيمتي المتوسّطين(٥٨).

٣) معامل الارتباط Correlation Coefficient

وهو العمليّة الإحصائيّة التي تجيبنا عن سؤال ما إذا كان هناك علاقةٌ بين متغيّرين، وهو يشير إلى قوّة هذه العلاقة، واتّجاهها (سلبيّة أو إيجابيّة). لكن كي يستطيع الإحصائيِّ أن يجري معامل الارتباط، عليه أن يكون قد استخدم مقياسًا

٥٨- يحتاج فهم عمليّة المقارنة بين متوسّطين حسابيّين إلى مجموعةٍ من المفاهيم والعمليّات الإحصائيّة، التي تحتاج إلى إفراد كتابٍ خاصٍّ بها؛ مثل اختبار t – Student أو F – Fischer . أمّا التعامل مع متغيّرين اسميّين ("فئويّين" كما يُسمّيا أحيانًا مثل: ذكور/ إناث) بعد الحصول على قيمٍ كمّيّةٍ تعبّر عنهما، فإنّه يتمُّ عن طريق عمليّةٍ أخرى تدعى "كاي مربع"؛ لذا ننصح الباحث المتدرّب أن يتعاون مع اختصاصيّ إحصاءٍ عند التعامل مع متغيّرات الكمّيّة والمقاييس، فهذا الكتاب لا يهدف إلى إرشاده إلى طرق معالجة البيانات إحصائيًّا، بل يكتفي بعرضٍ بسيطٍ لأكثر المفاهيم الأوّليّة في الإحصاء.

نسمّيه المقياس الترتيبيّ، كما استخدمنا في المثال الأخير (انظر إلى المقاييس الفصل الرابع).

على أيّة حالٍ، سنوضّح مفهوم الارتباط إحصائيًّا بمثالٍ بسيط:

قام باحثٌ ما بإجراء بحثٍ عن العلاقة بين درجة التعليم والانتساب إلى القوّات المسلّحة في قريةٍ صغيرة، فحصل على البيانات التالية:

عشرة أشخاصٍ حصلوا على الإجازة الجامعيّة، شخصان حصلا على الشهادة الثانويّة، ثلاثة أشخاصٍ حصلوا على الشهادة الابتدائيّة	غير منتسبين إلى القوّات المسلّحة
شخصان حصلا على الإجازة الجامعيّة، ثلاثة أشخاصٍ حصلوا على الشهادة الثانويّة، شخصان حصلا على الشهادة الابتدائيّة	يفكّرون بالانتساب إلى القوّات المسلّحة
عشرة أشخاصٍ حصلوا على الشهادة الابتدائيّة	منتسبون إلى القوّات المسلّحة

معامل الارتباط:

يعني معامل الارتباط، بشكلٍ مبسّط، أنّنا نكون محقّين بشكلٍ كاملٍ ولا نرتكب أيَّ خطأ، إذا قلنا: إنّ المنتسب إلى القوّات المسلّحة هو حتمًا من حملة الشهادة الابتدائيّة.

لكنّنا سنرتكب خطأً متوسّطًا إذا قلنا: إنّ غير المنتسب للقوّات المسلّحة هو من حملة الشهادة الجامعيّة، لأنَّ هناك شخصين يحملان الشهادة الثانويّة وثلاثةً يحملون الابتدائيّة وهم غير منتسبين. لكن إذا قلنا: إنّ من يفكّر في الانتساب إلى القوّات المسلّحة هو من حملة الشهادة الثانويّة، فإنّنا نكون قد ارتكبنا خطأً كبيرًا جدًّا.

أي إنّ معامل الارتباط بين الانتساب للقوّات المسلّحة وحملة الشهادة الابتدائيّة كبيرٌ، لكنّه أقلُّ قوّةً بين عدم الانتساب للقوّات المسلّحة والشهادة الجامعيّة، وضعيف جدًّا بين التفكير في الانتساب وحملة الشهادة الثانويّة.

الفصل الثالث: أنواع مناهج البحث

١) المقدّمة
٢) المنهج الاستقرائيّ والمنهج الاستنتاجيّ
٣) المنهج الكيفيّ والمنهج الكمّيّ
٤) المنهج الوصفيّ
٥) المنهج التجريبيّ
٦) المنهج التاريخيّ

مقدّمة

هناك مناهج بحثٍ متعدّدةٌ ومتنوّعةٌ ومتباينةٌ وذلك بحسب: المنطق الذي يعتمده المنهج، ونوع المتغيّرات، وطريقة معالجة الموضوع. وينبغي أن نذكر أنّ لكلِّ موضوعٍ منهجه الخاصّ، إذ يختلف بدرجاتٍ متفاوتةٍ منهج دارسي السياسة عن منهج دارسي علم النفس وعلم الاجتماع العامّ، فلكلِّ فرعٍ علميٍّ منهجه؛ لهذا السبب ينصح الاختصاصيّون بأن يكون الباحث على اطّلاعٍ واسعٍ على المجال الذي يريد أن يجري فيه بحثه ويعالج ظواهره ويدرسها. وكذلك الأمر في الموضوع الذي يريد أن يبحث فيه، فالشخص الذي يريد أن ينجز بحثًا عن البطالة في مجتمعٍ ما، ينبغي أن يكون على اطّلاعٍ واسعٍ على هذا الموضوع، لأنّ ذلك يساعده في اختيار المقاربة الأنسب والأقرب إلى الموضوعيّة.

سنعرض هنا أنواع المناهج بشكلٍ سريعٍ كي يطّلع المتدرِّب عليها.

المنهج الاستقرائيّ والمنهج الاستنتاجيّ

المنهجُ الذي يطبّق المنطق الاستقرائيّ، أي يبدأ من الملاحظات ثم يصل إلى النتائج النظريّة هو المنهج الاستقرائيّ.

أمّا المنهج الذي يبدأ من النظريّة ثم يختبرها على أرض الواقع فهو المنهج الاستنتاجيّ.

وهناك المنهج الاستقرائيّ – الاستنتاجيّ الذي يجمع بين الطريقتين(٥٩).

٥٩- عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق.

المنهج الكمّيّ والمنهج الكيفيّ

المنهج الكمّيّ[٦٠]:

هو المنهجُ الذي يعتمد على القياس الكمّيّ، أي على المتغيّرات الكمّيّة، وإثبات العلاقة كمّيًّا أو إحصائيًّا.

إنّ الأبحاث الكمّيّة توفّر إمكانيّة تعميم أكبر لنتائج البحث من الأبحاث الكيفيّة. كما أنّ بعض المشكلات البحثيّة أو المواضيع التي يريد الباحث أن يدرسها، لا يمكن أن تُبحث إلا ضمن المنهجِ الكمّيِّ، كما في المسوح الاجتماعيّة واستطلاعات الرأي، على سبيل المثال:

- درجة تصديق الجمهور السوريّ لوسائل إعلام النظام.
- مدى انتشار المخدّرات في أوساط الشباب السوريّ.
- رأي السوريّين بمؤتمر جنيف (٣).

المنهج الكيفيّ:

لا يستخدم هذا المنهج الوسائل الكمّيّة والإحصائيّة والمتغيّرات الكمّيّة، وإنّما يعتمد على التحليل المنطقيّ في إثبات العلاقات التي يفرضها بين متغيّراته الكيفيّة؛ لهذا لا يدرس المنهج الكيفيّ عددًا كبيرًا من المفردات، وإنّما يكتفي بدراسة عددٍ قليلٍ فقط من الحالات المعقّدة؛ إذ إنَّ وظيفته الأساسيّة هي الفهم العميق للظاهرة الاجتماعيّة، نتيجة لما يمتاز به من مرونةٍ أكبر من البحث الكمّيّ، وقدرته على

60 - Porta ,Dnatella Della & Keating, Michael, Ibid.

التعامل مع عددٍ كبيرٍ من المتغيّرات الكيفيّة، أي مع حالاتٍ أكثر تعقيدًا(٦١).

يناط بالبحث الكيفيّ كذلك: تحليل السياق الذي تجري فيه ظاهرةٌ ما ووصفه، شرح علاقةٍ بين متغيّرين عن طريق إعادة فحصها في أرض الواقع كيفيًّا، وأخيرًا البحث الكيفيّ هو البحث الذي يولّد النظريّة، (التي يؤدّي البحث الكمّيّ دورًا في تعزيزها أو تفنيدها)(٦٢).

يفضّل أن يكون البحث الكيفيُّ استقرائيًّا لا استنتاجيًّا، أي لا يتبنّى نظريّةً جاهزةً ليقوم بتطبيقها على الحالة التي يدرسها، في حال كانت حالةً غامضةً، لم تستطع نظريّاتٌ سابقةٌ أن تفسّرها بشكلٍ واضحٍ. أمّا إن كانت الحالة المدروسة واضحةَ التفسير من قبل نظريّةٍ أو إطارٍ تفسيريٍّ ما، فإنَّ البحث الأنسب لها هو البحث الكمّيُّ الاستنتاجيُّ؛ فإمّا أن يعزِّزها، إذا استطاعت النظريّة التي ينطلق منها البحث تفسير الحالة المدروسة الجديدة، أو يعدّل عليها إن كان نجاح النظرية جزئيًّا في تفسيرها، أو يقترح تفنيدها إن فشلت بشكلٍ كاملٍ في تفسيرها.

تعدُّ أبحاث تحليل السياسات وتقدير الموقف من الأبحاث الكيفيّة، وهي تعتمد على جملة أدواتٍ مختلفةٍ عن تلك التي يستخدمها البحث الكمّيّ (ويمكن للبحث الكمّيّ أن يستخدم أدوات البحث الكيفيّ لكن العكس غير صحيح):

المقابلة، المقابلة المعمّقة، تحليل الخطاب، الـ Focus Group والملاحظة.

---

61 - Ritchie, Jane and Lewis, Jane, Qualitative research practice, SAGE Publication, 2003 P 4.

62- Ritchie, Jane and Lewis, Jane, Qualitative research practice, Ibid, P27.

المنهج الوصفيّ

هو المنهج الأكثر استخدامًا في العلوم الاجتماعيّة، وهو يدرس الواقع الحاليّ دون أن يتداخل الباحث عليه (كأن يعزل عيّنةً أو مفردةً منه، أو يُجري تجربةً اجتماعيّةً كما هو الحالُ في البحث التجريبيِّ)، وقد يكون كمّيًّا أو كيفيًّا.

لا يعني لفظ "وصفيّ" أنّه محصورٌ بوصف الظاهرة، بل إنّ الأبحاث الاجتماعيّة التي تبرهن عن علاقةٍ سببيّةٍ بين متغيّرين قد تكون بحثًا وصفيًّا؛ فكلمة "وصفيّ" تحيل إلى **الواقع الحاليّ**، وإلى أنّ البحث **غير تجريبيٍّ** أي جرت دراسة الواقع كما هو.

المنهج التجريبيّ

تعدُّ الأبحاث التجريبيّة من أكثر الأبحاث موثوقيّةً من ناحية إثبات السببيّة، لكنّها الأكثر صعوبةً وندرةً في مجال العلوم الاجتماعيّة.

تعتمد الأبحاث التجريبيّة على المبدأ التالي:

يطبّق الباحث المتغيّر المستقلّ على مجموعةٍ من الوحدات التحليليّة (الأفراد أو المجموعات)، ويرصد التغيّرات التي تجري عليها؛ أي التغيّرات في قيم المتغيّر التابع المعنيّ في البحث (تسمّى هذه المجموعة التي أدخل عليها الباحث المتغيّر المستقلّ بـ"المجموعة التجريبيّة").

ولكي يتأكّد الباحث من أنّ المتغيّر المستقلَّ هو بحدِّ ذاته ما يسبّب التغيّر في المتغيّر التابع، يقوم بأخذ مجموعةٍ أخرى مماثلةٍ للمجموعة التجريبيّة تدعى "المجموعة الضابطة"، تخضع للشروط نفسها، لكن لا يتمُّ إدخال المتغيّر المستقلِّ على هذه المجموعة، وتتمُّ مقارنة النتائج بين المجموعتين. وهكذا يكون الباحث قد عزل المتغيّر المستقلّ وأمّن له بيئة مقارنة.

مثال عن البحث التجريبيّ:

نريد أن نحدّد دور خليّة التشاركيّة الاجتماعيّة[٦٣] في التنمية [٦٤] عن طريق إجراء تجربةٍ اجتماعيّةٍ.

نختار عيّنةً من الأطباء في مدينةٍ معيّنةٍ، بحيث يكونون متطابقين في أكبر عددٍ ممكنٍ من السمات: الكفاءات والاهتمامات الاجتماعيّة، والتحصيل العلميّ، وسنوات الخبرة، والدخل الشهريّ، والوظيفة أو العيادة الخاصّة، والعزوبيّة أو الزواج، ومتطابقين في السمات النفسيّة مثل: الثقة بالنفس، الاحترام الذاتيّ، المكانة الاجتماعيّة في الأسرة، المكانة في المدينة. **والهدف من هذا التطابق هو تحييد أيِّ**

٦٣- مشاركة المعنيين من أطباء، أو مهندسين، أو أيّ فاعلين اجتماعيين، في إدارة عملية التنمية في مدينة معينة، وانخراطهم في برنامج تنموي معين.

٦٤- شعراني، سامر وعجمية ، رواد، بحث عن "تأثير بيجماليون في التنمية"، بحث غير منشور، تم إعداده لصالح المؤتمر الدولي الثالث للتنمية.

عاملٍ قد يؤثّر في نتائج التجربة، مثلًا قد تكون الثقة بالنفس هي العامل الفعليّ الذي يؤدّي إلى ظهور نتائجَ محدّدةٍ لا دور خلية التشاركيّة الاجتماعيّة الذي نودُّ اختبارها، وبعمليّة التطابق نزيل هذا الاحتمال.

نقسم هذه العيّنة إلى مجموعتين: تجريبيّةٍ وضابطةٍ.

نُخضع المجموعة التجريبيّة للمتغيّر المستقلّ وهو: دور خلية التشاركيّة الاجتماعيّة؛ حيث يتمُّ الاجتماع الدوريّ بهذه المجموعة مرّتين في الأسبوع، يتمُّ نقاش دور الأطباء الاجتماعيّ في تحقيق التنمية، ونقاش أهمِّ المشكلات التي تعترضهم، ونقاش طرق حلّها وزيادة الكفاءة الطبيّة.

ونترك المجموعة الضابطة دون أن نُدخل عليها هذا المتغيّر المستقلّ.

المتغيّر التابع في حالتنا هنا هو: المسؤوليّة المجتمعيّة للطبيب، ويتمُّ قياسها من خلال عدّة مؤشّراتٍ، مثل اهتمام الطبيب بالمريض، وأسرته، وبعادات المجتمع القريب من المريض والذي يؤثّر عليه، ولسنا بصدد قياسها هنا.

نراقب كلا المجموعتين لمدة (٣) أشهر، ونقيس المتغيّر التابع (المسؤوليّة المجتمعيّة) في كلٍّ منهما، فإذا أظهر القياس أنّ المسؤوليّة المجتمعيّة لأفراد العيّنة التجريبيّة أعلى من تلك التي أبداها أفراد العيّنة الضابطة، نستطيع أن نقول: إنّ المتغيّر المستقلَّ (دور خليّة التشاركيّة الاجتماعيّة) يرتبط بالمتغيّر التابع (المسؤوليّة المجتمعيّة) بدرجةٍ معيّنةٍ يتمُّ تقديرها حسب نتائج القياس.

لكن هناك عدّة مشكلاتٍ تعترض هذا المنهج التجريبيّ، منها:

أ- **موثوقيّة التعاقب الزمنيّ**؛ هل فعلًا المتغيّر المستقلّ يحدث قبل المتغيّر التابع؟ كأن يكون الأطباء مهتمّين بالمسؤوليّة المجتمعيّة سابقًا، وقاموا بدراستها خلال الفترة الجامعيّة، وبالتالي تأثير المتغيّر المستقلّ هو تأثيرٌ ثانويٌّ لا مسبّبٌ فعليٌّ. (لذلك كتبنا في المثال: إنَّ المتغيّرين مرتبطان، ولم نقل إنّ المستقلَّ يسبّب التابع).

ب- **ردُّ فعل المجموعة التجريبيّة**؛ أي إنّ الأفراد الذين يخضعون للتجريب، ونتيجة معرفتهم بكونهم مجموعةً تجريبيّة، سيسلكون سلوكًا غير "طبيعيٍّ"، أو غير نمطيٍّ، ولا يعكس واقعهم فعلًا؛ ولاسيّما إذا كانوا قد أُخضعوا لاختبارٍ قبليٍّ (أي قبل بدء التجربة).

فقد يعمد أطباء المجموعة الضابطة إلى زيادة مسؤوليّتهم المجتمعيّة نتيجة معرفتهم بهدف البحث مسبقًا، أو قد يعمدون إلى التقليل منها بغية دعم الباحث.

ج- **صعوبة فصل متغيّرٍ مستقلٍ بحدِّ ذاته؛** أي إنّ المتغيّر المستقلَّ والتابع يكونان متداخلين، ولا يمكن أن يحدّد الباحث أنّ حدودًا معيّنة هي حدود أحدهما، ولا يستطيع أن يعزل المتغيّر المستقلّ عن متغيّرٍ آخر.

فيكون من الصعب أن يردَّ الباحث زيادة المسؤوليّة المجتمعيّة إلى "دور خليّة التشاركيّة الاجتماعيّة" وحسب، إنّما قد يكون هناك الكثير من العوامل التي تؤدّي دورًا أساسيًّا في المسؤوليّة المجتمعيّة، وهنا يؤدّي التطابق بين أفراد المجموعتين دوره.

ء- **صعوبة عزل البيئة،** أو صعوبة تصميم بيئةٍ اصطناعيّةٍ تلائم التجريب؛ أي إنّ الأفراد الذين يجري عليهم التجريب يحملون في دواخلهم تأثير البيئات المختلفة التي جاؤوا منها، وبالتالي لا يمكن الكلام عن أفراد عيّنتين متماثِلين، ولا عن أفراد عيّنةٍ معزولين عن البيئة المحيطة بشكلٍ كاملٍ، ولاسيّما في التجارب التي تحتاج إلى زمن.

فقد يحتاج إنجاز البحث السابق عدّة أشهر، وبالتالي لا يمكن للباحث أن يتأكّد من أنّ أفراد المجموعتين لن يختلطوا بخبراءَ بمجال المسؤوليّة المجتمعيّة أو ببعضهم على سبيل المثال، أو أن يقرّر فيما إذا كان للضغوط النفسيّة التي تعترض هؤلاء في البيئة المحيطة أثرٌ على إنجازهم... الخ.

للحدِّ من هذه الصعوبات، قدر الإمكان، هناك عدّة تصميماتٍ بحثيّةٍ تجريبيّةٍ سنذكر عددًا منها هنا(٦٥):

٦٥- طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق.

أوّلًا: الاختبار القبليّ للعيّنة

يتمُّ تنفيذه كي يتأكّد الباحث من أنَّ المتغيّر المستقلَّ هو ذاته ما سيؤدّي إلى التغيير، فيحدّد خصائص أفراد العيّنة التي تتداخل مع هدف بحثه مسبقًا، أي مع المتغيّرات التابعة والمستقلّة، وكي يتأكّد بالتالي أنّ المتغيّر المستقلّ سيأتي قبل المتغيّر التابع لا العكس. والاختبار القبليُّ هو أن يقوم بقياس المتغيّر التابع، وقياس عموم خصائص أفراد العيّنة (أي تحديد المتغيّرات الضابطة أو المتداخلة) التي يعتقد الباحث أنّها قد تؤثّر في المتغيّر التابع والمستقلّ. وهذا القياس سيسمح له أن يرصد التغيّر الذي يحدث في المتغيّر التابع. في مثالنا المذكور، يقوم الباحث بقياس المسؤوليّة المجتمعيّة قبل البدء بالبحث. لكن هنا ستبرز المشكلة المتعلّقة بردِّ الفعل من قبل أفراد العيّنة نتيجة تعرّضهم لهذا الاختبار القبليّ.

ثانيًا: المجموعة الضابطة ذات الاختبار البعديّ الوحيد: THE POST TEST ONLY CONTROL GROUP DESIGN حيث لا يتمُّ إجراء اختبارٍ قبليٍّ للتخلّص من مشكلة ردِّ فعل أفراد العيّنة، ويكتفي الباحث بقياس الأثر بعد إجراء التجربة.

ثالثًا: تصميم سولمون الرباعي THE SOLMON FOUR GROUP DESIGN طوّر سولمون هذه الطريقة المركّبة، لكي يتأكّد من عدم تأثير الاختبار القبليّ على نتائج البحث؛ فقام بأخذ مجموعتين إضافيّتين: تجريبيّةٍ ورقابيّةٍ غير خاضعتين لإجراء الاختبار القبليّ، (إضافة إلى مجموعتين؛ ضابطةٍ وتجريبيّةٍ خضعتا للاختبار القبلي)، ثم أجرى التجربة على كلٍّ من الزوجين، وقارن النتائج ببعضهما؛ فإذا لم يكن هناك تأثيرٌ للاختبار القبليّ، يجب أن تكون النتائج في الزوج الأول (المتعرّض للاختبار القبليّ) والزوج الثاني (غير المتعرّض للاختبار القبليّ) متماثلةً.

رابعًا: التصاميم العامليّة FACTORIAL DESIGN

في حال كان هناك أكثر من متغيّرٍ مستقلٍّ نريد أن نبحث أثرهم على المتغيّر التابع، نلجأ إلى التصميم العامليِّ، الذي يعرض لنا طريقة تفاعل المتغيّرات المستقلّة مع بعضها، وعدد الحالات التي سنلجأ إليها في تطبيق التجارب، كالتالي:

	المتغيّر المستقلّ الأوّل	
المتغيّر المستقلّ الثاني	٢	١
	٣	٤

فإذا كان لدينا متغيّران مستقلّان نريد أن ندرس أثرهما المفترض على المتغيّر التابع، ولكلٍّ منهما قيمتان، سيكون لدينا أربع حالاتٍ علينا أن نطبّقها على التجربة، أي قد نلجأ لإجراء أربع تجاربَ. أي سنقوم بإجراء تجربةٍ في حال كان المتغيّر المستقلُّ الأوّل مأخوذًا بقيمته الأولى، والمتغيّر الثاني مأخوذًا بقيمته الثانية، وتجربةٍ في حال كان المتغيّر الأوّل مأخوذًا بقيمته الثانية والمتغيّر الثاني مأخوذًا قيمته الثانية ... وهكذا دواليك.

خامسًا: التمييز بين علاقات منبّه - استجابة stimulus – response وعلاقات خاصيّة – نزعة

عندما يكون من السهل الفصل بين المتغيّر المستقلِّ والمتغيّر التابع في البحث التجريبيِّ، نسمّي الأوّل المنبّه والثاني الاستجابة. ويكون من السهل تطبيقهما في بحثٍ تجريبيٍّ؛ فالفترة الزمنيّة التي تفصل بين تأثير الأوّل في الثاني فترةٌ زمنيّةٌ قصيرةٌ قابلةٌ للتجريب، ويمكن بسهولةٍ عزل المتغيّر المستقلِّ (المنبّه) عن غيره، لذلك سيكون تحديد المجموعة الضابطة وإلغاء تأثير المنبّه فيها أمرًا سهلًا، ويكون التعاقب الزمنيّ الذي يفصل بين المنبّه والاستجابة واضحًا وسهلَ الرصد.

لكنَّ المتغيّرات المستقلّة والتابعة في الأبحاث الاجتماعيّة ليست كذلك دائمًا،

فهناك متغيّراتٌ مستقلّةٌ لا يظهر أثرها في المتغيّر التابع بفترةٍ زمنيّةٍ قابلةٍ للتجريب (إذ قد يستمرُّ تأثيرها طوال فترة الحياة وأحيانًا لعدّة أجيال)، ولا يمكن تحديدها بوضوحٍ؛ إذ ترتبط بمجموعةٍ من الخصائص التي يصعب فصلها عن بعضها (أي لا يمكن تحديد حدودٍ واضحةٍ للمتغيّر المستقلّ)، لذلك لا يمكننا الحديث عن مجموعةٍ ضابطةٍ بشكلٍ دقيق، لأنّ المتغيّر المستقلّ سيكون موجودًا فيها. في هذه الحال نستخدم مصطلح **نزعة – خاصيّة** بدلًا من **منبّه – استجابة**، وعمومًا لا يمكن إجراء تجربةٍ على النزعة – خاصيّة.

مثال: أثر الجنس (ذكر/ أنثى) على التحصيل الدراسيّ، لا يمكن أن نجري تجربةً على هذا المتغيّر، بل نعتمد على المنهج الوصفيّ في هذه الحالة.

لذلك المشكلة التي تعترض علم الاجتماع هي صعوبة إثبات السببيّة في هذا النوع من المتغيّرات، لأنّه غير ممكن التجريب، وكما قلنا التجريب هو أمتن شكلٍ لإثبات السببيّة، لذا يلجأ الباحث إلى أساليبَ إحصائيّةٍ لإثبات السببيّة. (تدعى علاقة الانحدار الإحصائيّة regression)

سادسًا: الأبحاث شبه التجريبيّة QUASI – EXPERIMENTAL DESIGN

نتيجةً لصعوبة إنشاء بيئةٍ اصطناعيّةٍ أو بيئةٍ معزولةٍ، يلجأ علم الاجتماع أحيانًا لشبه التجريب، فيتمُّ إدخال المتغيّر المستقلّ على أفراد العيّنة في بيئتهم، وأثناء أدائهم لعملهم، ورصد نتائج هذا الإدخال (أي الأثر على المتغيّر التابع) في حقل العمل، وهو النمط الأكثر رواجًا من التصاميم التجريبيّة في علم الاجتماع.

تأخذ هذه الأبحاث ثلاثة أشكال:

أ- **يأخذ الباحث مجموعتين؛** إحداهما يدخل عليها المتغيّر المستقلّ، والثانية يعتبرها مجموعةً ضابطة، ويرصد أثر المتغيّر المستقلّ على التابع، ويقارن بين المجموعتين،

ليتأكّد أنَّ المتغيّر المستقلّ هو المسبّبُ. (أي يشبه هذا التصميم ما تكلّمنا عنه أعلاه، لكن الدراسة تجري في أرض العمل)

ب- **تصميم التباين المخطّط planned variation design**

حيث يقوم الباحث بإدخال المتغيّر التابع وفق قيمٍ مختلفةٍ له لرصد أثره على المتغيّر التابع، وهذه طريقةٌ أكثر موثوقيّة في الدراسات السببيّة؛ أي يدخل المتغيّر المستقلّ بقيمةٍ دنيا، ثم قيمةٍ أعلى ثم قيمةٍ أعلى ليرصد مدى التغيّر في المتغيّر التابع.

ج- **دراسات السلسلة الزمنيّة:** لا يكتفي الباحث برصد أثر المتغيّر المستقلِّ مباشرةً (خلال فترة التجربة)، وإنّما يقوم برسم مخطّطٍ زمنيٍّ لوضع أو قيم المتغيّر التابع لفترةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ قبل وبعد إدخال المتغيّر المستقلّ. فقد يجد الباحث أنَّ إدخال المتغيّر المستقلِّ أدّى إلى تغيّرٍ في قيمة التابع، لكنّه إذا أخذ تغيّرات قيم المتغيّر التابع خلال فترةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ قبل إدخال المتغيّر المستقلّ، سيجد أنّ هذه القيم تصعد وتهبط، ومن ثمّة ستكون النتيجة التي وصل إليها زائفةً، وإذا انتظر فترةً زمنيّةً أطول بعد إدخال المتغيّر المستقلِّ، سيجد أنّ قيمة التابع ستعود إلى ما كانت عليه قبل إدخال المتغيّر المستقلّ مباشرةً، فتغيّرها هو نتيجةٌ لطبيعة المتغيّر التابع، لا نتيجة أثر المتغيّر المستقلّ.

الرسم التالي يوضّح هذه الفكرة:

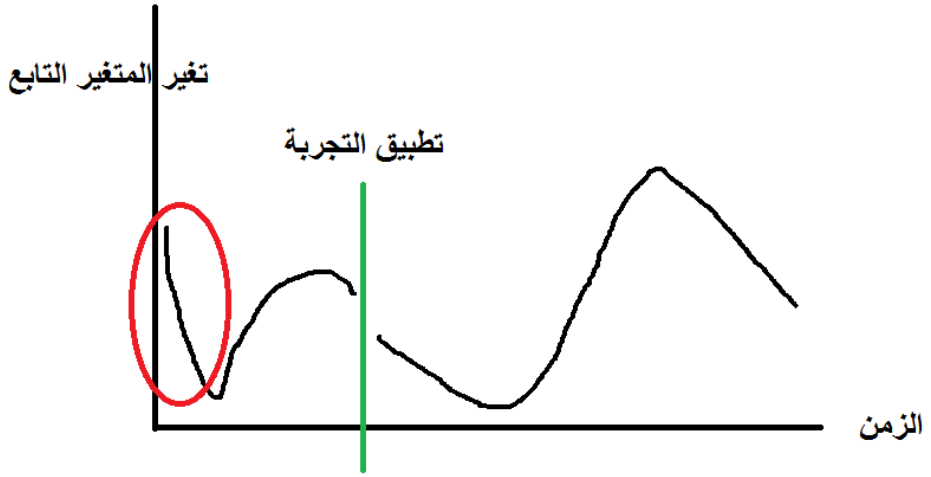

نلاحظ أن قيمة المتغير التابع نقصت بعد إدخال المتغير المستقل، لكنها عادت للصعود بعد فترة زمنية، وكانت منخفضة قبل إدخال المتغير المستقل كذلك، كما يظهر في الدائرة الحمراء. وهذا يعني أن المتغير المستقل لا يؤثر في التابع والعلاقة بينهما زائفة.

المنهج التاريخيّ

يُعنى المنهج التاريخيّ بدراسة الحوادث التاريخيّة التي حدثت في الماضي؛ لكونها مادّةً علميّةً تستلزم الكشف من جهةٍ، ولأنَّ فهمها يساعد على فهم الحاضر الذي نعيشه من جهةٍ أخرى.

تواضع الباحثون على اعتبار البحث تاريخيًّا إذا كان موضوعه ظاهرةً اجتماعيّةً حدثت قبل (٥٠) عامًا من اللحظة الراهنة(٦٦)؛ لذا فإنّ البحث الذي يتناول حدثًا أو ظاهرةً ما خلال السنوات الأربعين الماضية مثلًا، يكون بحثًا وصفيًّا لا تاريخيًّا.

لا يركّز المنهج التاريخيُّ على سرد الأحداث فقط، وإنّما هو أيضًا يعامل الأحداث التاريخيّة كبياناتٍ يسعى لوضعها في إطارٍ تفسيريٍّ لتوضيحها وتفسيرها؛ أي إنّه يبرز إطارًا تفسيريًّا يراه الأكثر مناسبةً كي يفسّر الظاهرة التي يريد دراستها في الحاضر.

يمكن أن يتّخذ هذا المنهج أحد اتّجاهين(٦٧):

١) **الصاعد:** ينطلق من الماضي إلى الحاضر، ليرى كيف سارت الأمور وحدثت التطوّرات.

٢) **ارتداديّ:** يعود من الحاضر القهقرى، فيعيد تأويل وبناء الأحداث معتمدًا على نتائجها الماثلة أمام يديه في الحاضر.

هناك عدّة مقارباتٍ تُستخدم في المنهج التاريخيّ، سنذكر منها **"المؤسّسيّة التاريخيّة"** Historical Institutionalism:

---

٦٦ - حسن، عثمان، منهج البحث التاريخي، (ط٨)، مصر، دار المعارف، (لا. ت). ص (٥٩).

67 - Singh, Yogesh Kumar, fundamentals of research methodology and statistics … Ibid.

تعتبر هذه المقاربة أنّ المؤسّسات في المجتمع هي مجموعةٌ من المعايير والقواعد الناظمة(٦٨)، وهذه القواعد والمعايير الموجودة في سياقٍ محدّدٍ تاريخيًّا، وفي بلدانٍ معيّنةٍ أدّت إلى النتائج/ الظواهر الموجودة حاليًّا، باعتبار أنّها محرّكٌ وضابطٌ للسلوك البشريِّ، من زاويةٍ مؤسّسيّةٍ.

تعامل هذه المقاربة الفاعل الاجتماعيّ البشريّ وفق أحد ثلاث إستراتيجيّات (كلٌّ منها مقاربة):

١) الفرد كائنٌ عقلانيٌّ يفكّر إستراتيجيًّا في مصلحته الذاتيّة التي يحاول أن يضخّمها قدر الإمكان، وأن يحقّق أكثر ما يستطيع من المكاسب؛ وهذا ما يشكّل المبدأ الذي يقوده في تفاعله مع القواعد والمعايير والضوابط في المؤسّسات المجتمعيّة.

٢) الناس محكومون ومندمجون سلوكيًّا مع هذه المعايير والقواعد الاجتماعيّة ضمن سلطةٍ أخلاقيّة، لذا لا يسأل الفرد ذاته كيف يمكن أن أزيد من مكاسبي؟ وإنّما يسأل ماذا يجب عليّ أن أفعل كي أكون أخلاقيًّا وأحظى بقبول المجتمع؟

٣) المقاربة الثالثة تأخذ بعين الاعتبار أنّ الأفراد يسلكون سلوكًا وسطيًّا بين المقاربتين السابقتين، وهذا التفاعل بينهم وبين المؤسّسات المجتمعيّة أدّى إلى النتائج الراهنة.

ملاحظة: تعني المؤسّسيّةُ التنظيمَ الاجتماعيّ سواء أكان أسرةً، معملًا، مؤسّساتٍ حكوميّةً، قضاءً، جيشًا، مؤسّساتٍ دينيّة...الخ.

مصادر البحث التاريخيّ

يتناول البحث التاريخيّ حدثًا أو أحداثًا كانت في الماضي، لا يوجد مدخلٌ لرصدها

68 -Porta, Dnatella Della & Keating, Michael, Ibid, P 123.

والبحث في تفاصيلها مباشرةً من قبل الباحث؛ لذا عليه أن يبحث عن آثار وتسجيلات هذه الأحداث، والتي ظلّت محفوظةً إلى وقت الدراسة.

قد تكون هذه الآثار والتسجيلات: كتبًا تاريخيّة، شهاداتٍ من معاصرين، مذكّراتٍ شخصيّةً، قصصًا أدبيّةً، برامجَ تلفزيونيّةً، خطاباتٍ سياسيّةً، نمطًا معماريًّا انتشر في فترةٍ ما (حتى في الفترة القريبة)، القوانين واللوائح الرسميّة، والآثار إن ذهب البحث عميقًا في التاريخ.

نسمّي جميع هذه الآثار والتسجيلات بالمصادر التاريخيّة، والسؤال الأوّل الذي يُطرح هو ما مدى مصداقيّة هذه المصادر؟ هل تقول ما كان واقعًا فعلًا أم لا؟

إن الجوابَ عسيرٌ عن هذا السؤال، وهو لبُّ عمل الباحث التاريخيّ. بدايةً، لا يمكن لباحثٍ أن يبتَّ بشكلٍ قطعيٍّ في أنَّ ما يدرسه الآن وهنا هو "الحقيقة" التي لا تنافسها حقيقةٌ أخرى، فما بالنا بحدثٍ كان في الماضي؟! لا يجوز أن يعتقد الباحث أنّ المصادر التاريخيّة تتكلّم عن الحقيقة، وأنّه بدراسته لها سيحصّل الحقيقة الوحيدة الممكنة، بل عليه أن يضع في ذهنه أنّه يحاول الاقتراب من "حقيقةٍ" ما كان قدر الإمكان. وغالبًا ما توحي الأحداث التاريخيّة أنّها كانت لا تحتمل أكثر من تأويلٍ أو مقاربةٍ كاشفةٍ، كونها حدثت وانتهت سيرورتها، أي أصبحت ثابتةً وأشبه بظاهرةٍ فيزيائيّةٍ جامدةٍ أمامنا، على النقيض من الحالات والأحداث الراهنة التي لا تزال سيرورتها في طور التشكّل، وهذا الإيحاء مضلّلٌ. وما يزيد الأمر تعقيدًا أنّ البيانات التي لا يمكن الشكُّ بصحّتها حين حدوثها في الوقت الراهن، لا تحوز هذه الصفة إن كانت قد وقعت في الماضي. مثلًا حين نشاهد كلمةً متلفزةً لرئيسٍ ما، لا نشكُّ أنّه هو من قال هذا الكلام، لكن علينا أن نشكَّ بأنَّ رئيسًا منذ (١٠٠) عامٍ مثلًا قد قال كلامًا ما، ولاسيّما إذا لم يكن هناك وثائقُ –مثل التلفاز– تثبت ذلك.

لذا قسّم الباحثون المصادر التاريخيّة إلى الأقسام التالية، وفقًا لدرجة اقترابها أو بعدها عن الحدث التاريخيِّ الذي تتناوله:

١- **المصادر الأساسيّة**: مثل خطابٍ متلفزٍ أو تسجيلٍ إذاعيٍّ أو رسالةٍ مكتوبةٍ بخطِّ يد أحد الرؤساء منذ (٦٠) عامًا (مثلًا)، حيث تُعتبر هذه الوثيقة أساسيّةً، لأنّها صادرةٌ عن صاحب الحدث (الرئيس في مثالنا) مباشرةً، ولم يكن هناك وسيطٌ بيننا وبينه. كذلك النصُّ القانونيّ، لوائح الماليّة، وغيرها من الوثائق تعتبر مصادرَ أساسيّةً.

٢- **المصادر الثانويّة**: مثل صحيفةٍ ما لخّصت ما قاله رئيسٌ ما، أو لخصت تعليقًا لأحد المؤرّخين القدماء على كلمة هذا الزعيم أو ذاك. كذلك كتابٌ يتناول النصَّ القانونيّ في الجمهوريّة السوريّة عام (١٩٢٠) هو مصدرٌ ثانويٌّ، مقارنةً بالوثيقة القانونيّة ذاتها.

لكن هل تكفي هذه المصادر كي يبتَّ الباحث في صدقها؟

على سبيل المثال:

يؤكّد نظام الأسد منذ عام (١٩٧٣) أنّ الجيش السوريَّ انتصر في حرب تشرين (١٩٧٣) على الجيش الإسرائيليّ، في حين يحتفل الإسرائيليّون بانتصارهم في هذه المعركة ذاتها. ويقول المؤيّدون لنظام الأسد: إنَّ ما حدث هو انتصارٌ عظيمٌ، أمّا المعارضون فيعتبرون المعركة خسارةً عسكريّةً. وهذا حدثٌ لم يتجاوز الأعوام الأربعين (أي ليس موضوعًا تاريخيًّا)، فما بالنا بالمعارك الأقدم؟

ولذلك نجد أنه إذا أراد باحثٌ أن يدرس هذه الحرب، وقرأ الوثائق الرسميّة الصادرة عن النظام السوري، و/أو ما كتبه موالون له، سيصل إلى نتائجَ مختلفةٍ عن باحثٍ آخر يعتمد مصادرَ أساسيّةً وثانويّةً معارضة.

على الباحث أن يمارس النقد على مصادر بحثه الأوليّة والثانويّة على حدٍّ سواء.

وقسّم الباحثون عمليّة النقد هذه إلى قسمين:

١- **النقد الخارجيّ**: حيث يتأكّد الباحث أنَّ الوثيقة التي يدرسها مباشرةً أو التي اعتمدها مصدرًا ثانويًّا، صحيحةٌ وليست مزورةً أو كاذبة.

٢- **النقد الداخليّ**: حيث يحلّل الباحث مضمون مصادره ومضمون الوثائق التي يعتمد عليها، ويقارن بين مصادرَ عديدةٍ، ويحاول أن يدرس الفترة التاريخيّة التي تعود إليها تلك المصادر، ويقارن الروايات التاريخيّة مع بعضها، كي يصل إلى جوابٍ عن سؤاله: هل مضمون هذه الوثيقة أمينٌ في نقل الواقع أم لا؟ هل هناك تناقضٌ في هذا المضمون؟ ماذا أراد صاحب هذه الوثيقة من كلامه؟ ...

الفصل الرابع: تصميم البحوث وأدواتها

١) مخطّط البحث
٢) المقياس
٣) الاستبيان
٤) المقابلات
٥) الملاحظة
٦) تحليل المضمون وتحليل الخطاب
٧) طريقة إجراء البحث الكيفيّ
٨) الصدق والثبات

مخطّط البحث

لكلِّ مركزٍ بحثيٍّ أو جامعةٍ تصميمٌ معيّنٌ للأبحاث التي تصدرها، وهي تختلف من حيث الشكل، أمّا المضمون فهو واحدٌ. سنورد هنا شكلين للتصميمات الممكنة للبحث، بينما نضع مشتركاتٍ أساسيّةً بينها (**العنوان، والكشاف، وقائمة المصادر والمراجع**) تحت عنوان "**العنوان والتوثيق**".

الشكل الأول:

المقدّمة: يعرض فيها الباحث الفكرة من البحث، وملخّصًا عن مسار العمل، والنتائج التي وصل إليها، إضافةً إلى مبرّر هذا البحث وتعليقه عليه كشخصٍ خارجيٍّ.

مشكلة البحث: هي محور البحث، والموضوع الذي يريد الباحث أن يستكشفه.

أهمّيّة البحث: يعدّد فيه الباحث مسوّغات هذا البحث والفائدة المأمولة والتي يمكن أن يقدّمها للمجتمع والمؤسّسات والباحثين.

أهداف البحث: يعدّد الباحث الأهداف التي يرجو أن يحقّقها من البحث، مثلًا حلّ مشكلةٍ معيّنةٍ، استجلاء غموض ظاهرةٍ محدّدةٍ...الخ

أسئلة البحث: يعرض الكاتب مجموعةً من الأسئلة التي تُشتقُّ من المشكلة، والتي يجب على فرضيّات الباحث أن تقود إلى الإجابة عنها ، والأجوبة هي من النوع التحليليِّ للفرضيّات وشرح لمضمونها ومعطياتها.

فروض البحث: الفرض هو علاقةٌ مؤقّتةٌ يفترضها الباحث بين المتغيّر المستقلِّ والمتغيّر التابع، يعمل الباحث على بيان صحّتها أو خطئها. (وهي غير متضمّنةٍ في

المنهج الاستنتاجيّ، بدلًا منها نعتمد **توضيح معايير صناعة المفاهيم)**

نطاق البحث: متى وأين يجري البحث زمانيًّا ومكانيًّا؟

مصطلحات البحث: يحدّد الباحث المصطلحات التي استخدمها في بحثه، ويعرّف المفاهيم والمسلّمات التي اعتمدها.

الإطار النظريّ للبحث: حيث يقوم الباحث بتصميم المفاهيم التي يريدها.

منهج البحث وأدواته: يذكر نوع المنهج (وصفيّ، تجريبيّ، تاريخيّ، ...) ويعرّف الأدوات التي سيستخدمها في جمع البيانات.

المجتمع الإحصائيّ وعيّنته: يحدّد المجتمع الإحصائيّ والعيّنة بشكلٍ دقيقٍ.

الدراسات السابقة: يقوم الباحث بمراجعة الدراسات والأدبيّات التي تتناول الموضوع ذاته، ويعرض ملخّصًا عنها.

النتائج: يورد الباحث النتائج التي حصل عليها، ويجيب عن الأسئلة التي أوردها في البداية.

الشكل الثاني[٦٩]:

١- **بيان مشكلة البحث؛** حيث يذكر الباحث مشكلة البحث التي هو بصددها، ويتضمّن هذا البيان العناصر التالية:

أ- صياغة المشكلة.

ب- شرح هذه المشكلة عن طريق تحديد:

69- Singh, Yogesh Kumar, fundamentals of research methodology … Ibid P 78.

- تعريفات المفاهيم الواردة فيها.
- الحدود الزمانيّة والمكانيّة للمشكلة التي سيدرسها الباحث.
- المسلّمات المستخدمة.
- وأخيرًا القاعدة النظريّة التي اعتمد عليها الباحث في صياغة المشكلة والتي سيدرسها ضمنها، وكذلك البناء المفاهيميّ الذي استخدمه، بالإضافة إلى المسلّمات التي تنتمي لهذا البناء.

٢- العمليّة؛ حيث يذكر الباحث آليّة حلِّ المشكلة أو كيفيّة البحث فيها ومعالجتها، كالتالي:

أ- فرضيّات البحث.

ب- أسئلة البحث.

ج- المجتمع الإحصائيّ وعيّنة البحث.

ء- تصميم أدوات جمع البيانات.

هـ- العمليّة الإحصائيّة التي سوف تستخدم.

٣- أهميّة البحث ومراجعة الأدبيّات والأبحاث السابقة.

مخطّطٌ توضيحيٌّ للبحث العلميِّ[٧٠]:

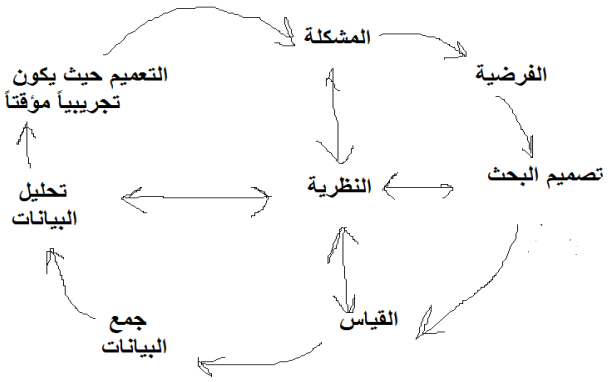

نجد أنَّ البحث العلميَّ له شكلٌ دائريٌّ، أي إنّه يصحّح ذاته باستمرار، ولا يوجد هناك نظريّةٌ نهائيّة. التعميم هو ضرورةٌ بحثيّةٌ، لكنّه ليس تعميمًا نهائيًّا، بل من خلاله يتمُّ الوصول إلى تحديد المشكلة وإعادة البحث من جديد. كما نلاحظ في هذا المخطّط أنّ النظريّة تشغل مكانة المحور من عمليّة البحث.

٧٠- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، مرجع سابق ص (٣٢).

وهذا مخطّطٌ آخر(٧١):

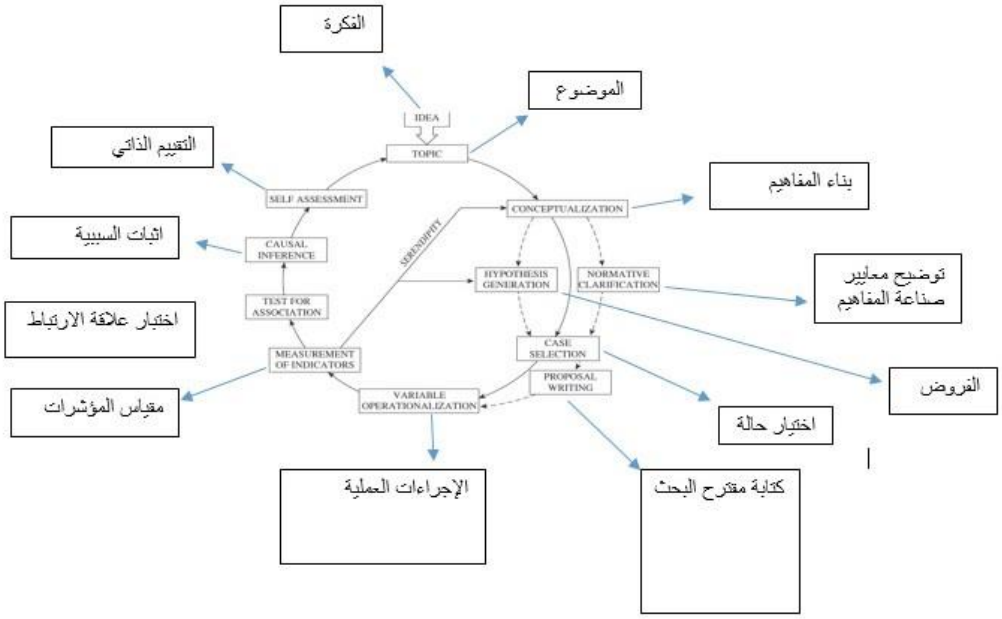

71- Porta, Dnatella Della, Keating, Michael, Ibid P 264.

مشكلة البحث

وهي محورُ البحث؛ فالبحث يهدف إلى دراسة ظاهرةٍ غامضةٍ، سواء أكانت واقعةً في الحاضر أم في الماضي أم تنبّئيّةً، باعتبار أنّ الكشف عنها يساهم في دعم المعرفة. (يمكن العودة إلى الفصل الأوّل حيث ناقشنا مشكلة البحث في فقرة الشروط التعريفيّة للبحث العلميّ من زاويةٍ أخرى)

يكتسب تحديد المشكلة أهميّةً كبيرةً في البحث، لأنّ المشكلة هي القاعدة التي سيبنى عليها البحث برمّته. علمًا أنّه **لا توجد المشكلة بحدِّ ذاتها معروضةً في الواقع**، بحيث لا يبقى أمام الباحث إلّا أن يتلقّفها ويدرسها. فالواقع كيانٌ معقّدٌ من الظواهر المتداخلة، لكنّه كتومٌ عن مشكلاته؛ لذا على الباحث أن يقوم بتجريد أحد ظواهره وتحويلها إلى مشكلةٍ، فالمشكلة هي، نوعًا ما، صياغةٌ ذهنيّةٌ لجزءٍ من الواقع. ولهذا يجد الباحث صعوبةً في تحديد مشكلة بحثه.

على سبيل المثال:

هناك واقع الحرب السوريّة، قد نطلق عليه مشكلة نتيجة غموضه، تعقّده، وأثره الكارثيّ، لكنّ إطلاق اسم "مشكلة" عليه لا يتعدّى كونه اسمًا عامًّا يتمُّ تداوله في الحياة اليوميّة يحفّزنا إلى دراسته. إنّ "المشكلة" البحثيّة هي شيءٌ آخر مختلفٌ تمامًا؛ فالحرب السوريّة ليست مشكلةً بحثيّةً، أمّا "المصالح الأمريكيّة في الحرب السوريّة وعلاقتها باستمرار الحرب"، أو "دور المجتمع المدنيّ في الحرب السوريّة"، أو "ما هي طبيعة العلاقة وأبعادها بين المسلمين السنّة والقرى العلويّة في الحرب السوريّة؟" هي مشكلاتٌ بحثيّةٌ.

والسبب أنّ المشكلةَ الأولى هي موضوعٌ عامٌّ جدًّا، **إذا أردنا أن نشتقَّ منه أسئلةً، سنجد عددًا كبيرًا جدًّا لا يكفي للإحاطة بالمشكلة المفترضة، لا يمكن أن نحدّد الحدود الخاصّة النظريّة والافتراضيّة والمفاهيميّة بهذه المشكلة بشكلٍ كافٍ**

ومقنعٍ، ولا يمكن تحديد المتغيّرات الكيفيّة أو الكمّيّة بناءً على هذه المشكلة، لذا لا يمكن أن نحدّدَ الفروض بشكلٍ دقيقٍ.

يمكن أن نرى أنّه من الممكن صوغ عددٍ **غير محدودٍ** من المشكلات البحثيّة التي تنعكس على ظاهرةٍ واقعيّةٍ واحدةٍ مثل الحرب السوريّة.

إنّ تحديد المشكلة البحثيّة يحتاج إلى التفكير العميق في جانبٍ من جوانب الواقع، وقد يلجأ الباحث إلى وضع مخطّطٍ للوصول إلى صيغةٍ ممكنةٍ أكثر دقّةً للمشكلة البحثيّة كما اقترح "أمبرتو إيكو"(٧٢):

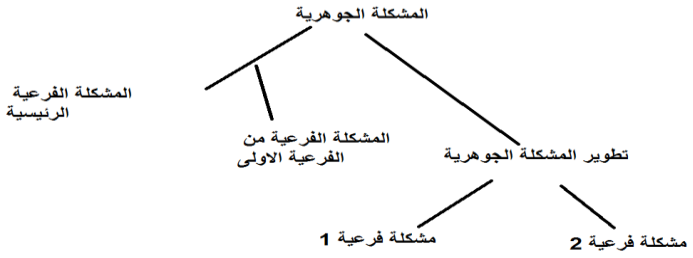

حيث نفرّع المشكلة الأولى إلى مشكلاتٍ فرعيّةٍ، ونقوم بتطوير نقاشنا للمشكلة وإعادة تفريعها، وصولًا إلى تحديد جميع الأبعاد الخاصّة بها، واختيار مشكلة البحث التي تحقّق معاييرها وشروطها.

شروط مشكلة البحث

١- المشكلة محدّدةٌ بدقّةٍ.

٢- المشكلة تؤدّي إلى تقديم شيءٍ جديدٍ إلى العلم والمعرفة عند دراستها.

٣- هي علاقةٌ بين مجموعةٍ من المتغيّرات تتطلّب الكشف عنها.

٤- يمكن أن يتمَّ صوغها بشكل سؤال.

٧٢- ايكو، امبرتو، كيف تعد رسالة دكتوراه، مرجع سابق.

من أين يحصل الباحث على المشكلة؟

يمكن للباحث أن يحدّد المشكلة من خلال دراسته لنظريّاتٍ معيّنةٍ، وملاحظته أنّ أحد أجزائها يحتاج إلى مزيدٍ من التمحيص، فيصوغ منها المشكلة، أو من خلال رغبته في تجديد موضوعٍ بحثيٍّ معيّن، فيكتشف أنَّ هناك غموضًا في مجالٍ محدّدٍ منه، فيصيغه بشكل مشكلة، أو إذا أراد أن يبني نظامًا للتنبّؤ، فيحتاج إلى توضيح نظرته إلى العلاقة بين عناصرَ مختلفةٍ ضروريّة للحصول على نتائج تنبّؤٍ دقيق، أو أنّ هناك ظاهرةً اجتماعيّةً لم يتمَّ دراستها بشكلٍ كافٍ فيقرّر أن يحدّد منها عدّة مشكلاتٍ بحثيّةٍ ويبدأ بإحداها(٧٣).

أخيرًا يجب أن ينتبه الباحث إلى أنَّ المشكلة البحثيّة تختلف عن أسئلة البحث وعن الفروض، وأنّ الفروض والأسئلة تُشتقُّ من المشكلة.

٧٣- عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق ص (١٢٧).

الفرض

الفرض: هو علاقةٌ احتماليّةٌ بين متغيّرين أو أكثر، قابلةٌ للاختبار(٧٤). يمكن أن يأخذ أكثر من شكل(٧٥):

١) **الصيغة الصريحة:** "توجد علاقة بين المتغيّر المستقلِّ (س) والمتغيّر التابع (ع)"

٢) **الصيغة المباشرة:** "توجد علاقة بين المتغيّر المستقلِّ (س) والمتغيّر التابع (ع)، وهي علاقةٌ قويّة" أي إنّه يحدّد درجة قوّة هذه العلاقة.

٣) **الصيغة العدميّة (الفرض الصفريّ أو العدميّ):** "لا توجد علاقةٌ بين المتغيّر المستقلِّ (س) والمتغيّر التابع (ع)"

يتمُّ استخدام الفرض العدميّ حين نكون غير متأكّدين من وجود علاقةٍ بين المتغيّرين، أو إنّنا غير متأكّدين من ضبط العوامل المؤثّرة في المتغيّر المستقلّ أو من ضبط العيّنة أو غير ذلك من العوامل التي تؤدّي إلى الحصول على نتائجَ قد لا تكون حقيقيّةً. وهذه الصيغة العدميّة هي صيغةٌ قويّةٌ؛ بمعنى:

حالة (١): صغنا فرضًا عدميًّا ووصلنا إلى نتيجةٍ مفادها أنّه كاذبٌ، فهذا يعني أنَّ الفرض الصريح أو المباشر صادقٌ وصحيحٌ (لأنّه نقيض الفرض العدميّ).

حالة (٢): لنقل إنّنا صغنا هذا الفرض الصريح مباشرةً، وكانت النتيجة أنّه صحيحٌ وصادقٌ.

إنّ درجة وثوقنا بالنتيجة في الحالة (١) أشدُّ من درجة وثوقنا بالنتيجة في الحالة (٢)، وهذا ما يعنيه أنَّ الفرض العدميّ أشدُّ قوّةً من ناحية المصداقيّة.

74- Singh, Yogesh Kumar, fundamentals of research methodology … Ibid P 55.

75- Kothari, C.R., research methodology, new age international publisher, 2004 P 62.

مثلاً

لدينا فرضٌ عدميٌّ: لا توجد علاقةٌ بين الطلاق والانتحار، يكون فرض البحث أو الفرض الصحيح: توجد علاقةٌ بين الطلاق والانتحار، فإذا استطاع الباحث أن يثبت أنّ الفرض العدميّ صحيحٌ يكون الفرض البحثيّ خاطئًا، وإذا أثبت أنّ الفرض العدميّ خاطئٌ يكون الفرض البحثيّ صحيحًا.

معايير تقييم الفروض[٧٦]:

١) يجب أن يكون منطقيًّا، وقابلًا للتصديق منطقيًّا (حتى لو تمَّ تفنيده من خلال التجريب).

٢) قابل للاختبار والقياس (حتى في الأبحاث الكيفيّة، يجب أن يكون الفرض قابلًا للبرهان المنطقيّ من خلال دراسة العيّنات وإن كان غير قابلٍ للقياس لأنّه غير كمّيٍّ؛ إضافة إلى ذلك يعني القول إنّه "قابل للاختبار" أنّه ليس تحصيل حاصلٍ).

٣) ملائمٌ للمجال الذي يدرسه البحث، ولا يخرج عن مشكلة البحث.

٤) الفروض المطروحة تكفي لحلِّ المشكلة بشكلٍ كاملٍ، فلا نشتقُّ من المشكلة فروضًا قليلةً لا تكفي للإحاطة بالحلِّ المبحوث عنه.

٥) رغم أنَّ الفرض علاقةٌ مؤقّتةٌ، إلّا أنّه مدعومٌ بنظريّةٍ تجعله متّسقًا منطقيًّا، وتبرّر اختياره من قبل الباحث؛ فإذا افترض الباحث فرضًا ما –غير مدعومٍ بنظريّةٍ– وكان الفرض صحيحًا، فهذا لا يعني أنَّ الفرض حقيقيٌّ ويفسّر المتغيّرات، وإنّما قد يكون صدقه ناجمًا عن المصادفة.

لماذا نستخدم الفروض؟

أ- كي نوجّه البحث نحو المشكلة، فيكون مسار البحث محدّدًا لا عشوائيًّا؛ علمًا أنّ الفرض يفيد في هذا التحديد حتى لو كان في النتيجة خاطئًا.

76- Ibid P 73.

ب- هي طريقة الوصل بين النظريّة والتطبيق، فنحن نقول إنّنا سنختبر العلاقة التالية "الفرض" بين متغيّرين، عن طريق إجراء القياس الذي عرفناه في التعريف الإجرائيِّ(٧٧).

من أين نأتي بالفروض؟ نستطيع أن نضع فروضنا من خلال الحدس، النظريّات، أو التجارب الشخصيّة.... إلخ.

كيف نختبر الفروض؟

إذا كان الفرض يطرح وجود علاقةٍ بين متغيّرين نستخدم معامل الارتباط، أمّا إذا كان الفرض يطرحُ علاقةً سببيّةً، فإنّه يجب أن نستخدم علاقة الانحدار الإحصائيّة.

وهذه المعادلات الإحصائيّة قد تحتاج إلى خبيرٍ اختصاصيٍّ لإنجازها، لكن على الباحث أن ينجز مقياسًا كمّيًّا للمتغيّرات التي يجمع الفرض بينها، كي يتمكّن الإحصائيُّ من إجراء المعادلات واختبار الفروض. وهو ما سندرسه الآن.

٧٧- عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق، ص (١٤٦).

العنوان والتوثيق

عنوان البحث: يجب أن يكون مختصرًا، ومبتكرًا، وواضحًا، وجذّابًا.

فهرس الموضوعات: وهو كناية عن الموضوعات التي درست خلال البحث، وأرقام الصفحات التي تعود إليها.

الكشاف: وهو كناية عن قائمةٍ بأسماء الأعلام، والأماكن، والأحداث (معارك، أيام)، التي ورد ذكرها في ثنايا البحث. وهذه القائمة ترتّب هجائيًّا، بحيث يوضع إزاء كلِّ لفظٍ رقم الصفحة، أو الصفحات، التي ورد فيها. وهو بمنزلة دليلٍ سريعٍ إلى مواقع هذه الأسماء في البحث.

قائمة المصادر والمراجع: وهي قائمةٌ تتضمّن المصادر والمراجع التي سيعتمد عليها الباحث في بحثه.

المصادر: وهي الكتب الأساسيّة (المصادر الأصليّة) التي كُتبت حول موضوعٍ ما، أو جزءٍ منه، وتكون ذات موثوقيّةٍ عاليةٍ؛ لذا يجب الرجوع إليها والاعتماد عليها، وكلّما زاد الباحث في مصادره، تجلّت الحقيقة أمام عينيه أكثر، وهذا يؤدّي إلى زيادةٍ في قيمة البحث العلميّة، ولاسيّما إذا كان الباحث هو أوّل من استخدم هذه المصادر في بحثه، أو قرأها قراءةً جيّدةً ومغايرةً ومتفوّقةً على القراءات السابقة.

المراجع: وهي الكتب والأبحاث التي عنيت بموضوعٍ ما، واستمدّت مادّته من المصادر الأصليّة؛ بمعنى أنّها كلُّ ما كُتب حول موضوعٍ ما أو جزءٍ منه بالاستناد إلى المعلومات الأصليّة الواردة في المصادر، لذلك فإنّ كلَّ مصدرٍ مرجعٌ، والعكس

ليس بصحيح. وقد تكون المراجع ذات قيمةٍ عاليةٍ بما قد تضيفه إلى مواضيع أبحاثها من شروحاتٍ وتعليقاتٍ وتحليلاتٍ، ومع هذا يُنصح الباحث، في حال استقائه بعض المعلومات أو الأفكار من مراجعَ معيّنةٍ تحيل قارئها إلى مصادرها، أن يعود إلى المصادر الأصليّة ليتحقّق من المعلومات المستفادة من المراجع، ولاسيّما في حال الاقتباس، فمن الممكن أن تكون هذه المراجع قد أساءت فهم المعلومات والأفكار الواردة في المصادر الأصليّة أو أضافت إليها أو أنقصت منها...

إعداد المصادر والمراجع: وهذه المرحلة تتمُّ من خلال إقبال الباحث على متابعة وتفحّص كلِّ ما كتب حول موضوع بحثه، لاختيار المصادر والمراجع المهمّة والمفيدة لموضوعه. ويجب على الباحث أن يراعي في ذلك ما يلي:

١- التنبّه إلى مؤلّف المصدر أو المرجع ومدى معاصرته للحدث الذي يكتب عنه.

٢- الانتباه إلى دار النشر التي قامت بنشر الكتاب، لأنّ دور النشر المعروفة لا تنشر عادةً إلّا الأعمال الجديرة بالنشر.

٣- التنبّه إلى تاريخ النشر؛ إذ إنّ الكتب المنشورة حديثًا، تفترض حكمًا مواكبة أصحابها لكلِّ مستجدٍّ على موضوعات أبحاثهم قبل تصنيفهم كتبهم، عندها يقدّم الباحث المرجع المتقدّم الذي كتبه مؤلّفٌ ينتمي إلى الحقبة الزمنيّة نفسها على مرجعٍ متأخّرٍ عن تلك الحقبة.

٤- يُستحسن من الباحث إن كان يعالج موضوعًا ما، مثلًا: التاريخ السوريّ المعاصر، أن يعتمد على مصادر ومراجع سوريّة، تناولت هذا التاريخ مباشرةً، ذلك أفضل من أن يعتمد على مصادر ومراجع غير سوريّة أو مؤلّفين غير سوريّين بعيدين مكانًا، أو مكانًا وزمانًا عن سورية ومجرى الأحداث فيها.

٥- يُستحسن من الباحث الذي يستخدم مصدرًا أو مرجعًا، أن يكون هذا المصدر أو المرجع معلومَ التاريخ والطبعة، كما يُستحسن أن يعتمد الطبعة نفسها في كلِّ

بحثٍ. أمّا إن كان مضطرًّا إلى استخدام طبعتين لمصدرٍ واحدٍ أو لمرجعٍ واحدٍ، فعليه أن يحدّد الطبعة التي يستقي منها معلوماته في كلِّ اقتباسٍ له.

٦- يجب على الباحث أن يختبر جودة المراجع والمصادر المعتمدة من قبله، فقد يكون بعضها بعيدًا عن الدقّة أو الموضوعيّة أو الأمانة العلميّة، لأسبابٍ تتعلّق بانحياز أصحابها لأفكارٍ دينيّةٍ أو سياسيّةٍ، وما يشبه ذلك، أبعدتهم عن الموضوعيّة والأمانة العلميّة.

توثّق المصادر أو المراجع في الأبحاث على عدّة أشكالٍ نختار منها الشكل الآتي:

اسم المؤلّف (اسم العائلة أولًا، ثم الاسم الشخصيّ).

اسم الكتاب.

رقم الطبعة.

اسم المترجم (إن كان الكتاب مترجمًا).

مكان النشر.

دار النشر.

تاريخ النشر.

مثال: ديكارت، رينيه، مقالة الطريقة، ط٢، ترجمة جميل صليبة، بيروت، اللجنة اللبنانيّة لترجمة الروائع، (١٩٧٠م).

وإذا خلا المصدر أو المرجع من مكان النشر أو تاريخ النشر أو دار النشر، فيدوّن بدلًا من ذلك على التوالي: (لا.م، أو: د.م) (لا.ت، أو: د.ت) (لا. ن، أو: د.ن).

مثال: عاقل، نبيه، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، ١٩٧٢، (لا.م. لا.ن).

مع ملاحظة أنّه يُستحسن ألّا يذكر في قائمة المصادر والمراجع، إلا تلك التي استفاد منها الباحث بشكلٍ فعليٍّ وذكرها في الحواشي. أمّا تلك التي استفاد منها عرضيًّا

وذكرها في الحواشي، ولا تمتُّ بصلةٍ مباشرةٍ إلى موضوع بحثه، فلا ضرورة لذكرها في قائمة المصادر والمراجع، والاكتفاء فقط بذكرها في الحواشي في سياق البحث.

فإذا احتاج باحثٌ مثلًا إلى ذكر آيةٍ من القرآن في دراسةٍ فلسفيّة، فإنّه يكتفي بتوثيق ذلك في الحاشية فقط، دون أن يكون هناك حاجةٌ إلى ذكر القرآن في قائمة المصادر والمراجع.

المقياس

سنذكر هنا مبادئ تصميم المقياس، وعدّة أشكالٍ ممكنةٍ للمقاييس.

بعد تحديد المؤشّرات الخاصّة بكلِّ متغيّرٍ، نضعها ضمن مقياسٍ قادرٍ على تحديد درجة هذا المؤشّر، وفقًا لخصائصه في الواقع المبحوث؛ أي إنَّ المقياس يحدّد لنا أنّ متغيّرًا ما (من خلال مؤشّراته) أكثر أو أقلُّ قيمةً من متغيّرٍ آخر، وكم يكون الفرق بينهما في المقدار.

فنستطيع أن نقول –مثلًا– إنّ المتغيّر (س) يملك قيمة (٧) على مقياسٍ مدرّجٍ من (١ إلى ١٠) (١٠/٧)، في حين أنَّ المتغيّر (ع) يملك قيمة (٣) على مقياسٍ مدرّجٍ من (١ إلى ١٠).

أربعة أنواع أساسيّة للمقاييس[٧٨]:

١) المقياس الاسميّ Nominal:

حيث يكون المتغيّر كيفيًّا مثل: الدين (مسلم، مسيحيّ، يهوديّ)، الجنس (ذكر، أنثى)، الدرجة العلميّة (ابتدائيّ، ثانويّ، جامعيّ) وقس على ذلك.

تكون جميع مفردات المقياس متساويّة القيمة، أي المسلم = المسيحيّ = اليهوديّ = قيمة واحدة. وبالتالي إذا كان لدينا متغيّر (س) ومتغيّر (ع) مقاسان على هذا المقياس الاسميّ، لا يمكن أن نقول إنّ (س) أكثر أو أقلّ من (ع) ولا معنى لأن نقول إنّ (س) يساوي (ع)، يمكن فقط أن نقول إنّ (س) حين يتغيّر فإنّ (ع) يتغيّر أو لا.

78- Kothari, C.R, research methodology … Ibid P-P 70 – 72.

مثلاً:

المتغيّر المستقلّ: الجنس، مقياسه اسميٌّ حتمًا: ذكر أو أنثى، ولا يمكن أن يأخذ هذا المتغيّر قيمةً أخرى.

المتغيّر التابع: التحصيل العلميّ، وضعنا له مقياسًا اسميًّا: شهادة ابتدائيّة، شهادة ثانويّة، شهادة جامعيّة (ومن الممكن أن نضع له مقياسًا آخر غير اسميٍّ، مثل درجات الطالب في امتحان البكالوريا وهو مقياسٌ متدرّجٌ)

إنّ أقصى ما يفيدنا به هذا المقياس هو الوصول إلى نتيجةٍ من شكل: هناك ارتباطٌ بين الجنس وبين نوع الشهادة العلميّة؛ بحيث إنّ فئة الذكور هي الفئة الأكثر حصولًا على الشهادة الجامعيّة، أو لا يوجد أيُّ ارتباطٍ بين متغيّر الجنس والشهادة العلميّة، حيث يتساوى تقريبًا الذكور والإناث في الشهادات.

هذا المقياس هو أضعف نوعٍ من المقاييس من حيث تحديد قوّة العلاقة واتجاهها وتفسيرها كذلك.

٢) المقياس التراتبيّ Ordinal:

هو أكثر أنواع المقاييس استخدامًا في العلوم الاجتماعيّة، لإثبات أو نفي علاقةٍ بين متغيّرين وتحديد درجة قوّتها. لا تكون مفردات المقياس متساويّة القيمة، بل هناك قيمةٌ أكبر (أو أصغر أو تساوي) من قيمةٍ أخرى (وهي العلاقة الوحيدة التي يمكن أن نحصل عليها من هذا المقياس).

مثلًا: مقياس "ريكرت" الشهير هو من هذه الفئة.

يأخذ مقياس "ريكرت" الشكل التالي:

ممتاز جيّد وسط سيّئ

أو

موافقٌ بشدّةٍ موافقٌ غير مبالٍ غير موافقٍ غير موافقٍ بشدّة.

كذلك حين نضع مقياسًا متدرّجًا من (١ إلى ١٠) ونطلب من المستبين أن يختار

رقمًا بين (١ و١٠)؛ بحيث إنَّ (١) يدلُّ على الحدِّ الأدنى من اتّجاه المستبين نحو قضيّةٍ ما (يكافئ غير موافقٍ بشدّة)، أمّا (١٠) فيدلُّ على الحدِّ الأعلى من اتّجاهه نحو قضيّةٍ ما (يكافئ موافق بشدّة) وبالتالي يكون (٥) هو اختيارٌ وسطيٌّ.

فإذا أخذنا على سبيل المثال (١٠٠) ذكرٍ ووجّهنا إليهم سؤالًا عن موقفهم من المثليّة الجنسيّة على مقياسٍ مدرّج من (١ إلى ١٠)؛ بحيث إنّ (١) يدلُّ على الرفض الأقصى و (١٠) يدلُّ على القبول الأقصى، وكانت النتائج كالتالي:

القيمة على المقياس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
عدد الذين اختاروا هذه القيمة	١٠	٢٠	٥٠	١٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٠

وإذا طبّقنا المقياس ذاته على (١٠٠) أنثى وحصلنا على النتائج التالية:

القيمة على المقياس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
عدد الذين اختاروا هذه القيمة	٠	٢٠	٢٠	١٠	٥	٥	٤٠	٠	٠	٠

نجد أنَّ المتوسّط الحسابيّ للذكور من حيث ميلهم نحو قبول المثليّة هو:

$$10 * 1 + 20 * 2 + 50 * 3 + 10 * 4 + 10 * 5$$

ثم نقسّم الناتج على (١٠٠) (عدد الذكور) وتكون النتيجة: (٢,٩)

أمّا المتوسّط الحسابيّ للإناث حول هذه القضيّة فهو: (٤,٣٥)، أي إنَّ الإناث أكثر ميلًا من الذكور لقبول المثليّة الجنسيّة.

٣) المقياس المتدرّج Interval

وهو مقياسٌ أكثر تعقيدًا، ولا يمكن الوصول إلى إثبات **علاقةٍ سببيّةٍ** من دون هذا المقياس.

إنّ درجات الطلّاب في المدرسة هي من نوع المقياس المتدرّج.

ومقاييس علم النفس مثل مقياس الخجل الذي يصمّمه باحثٌ ما، يفضّل أن يكون من المقياس المتدرّج.

يتطلّب المقياس المتدرّج مهارةً في الإحصاء، ومعرفةً واسعةً جدًّا في الموضوع الذي يقيسه. ويقوم هذا المقياس على فكرة الصفر المصطنع Artificial Zero: مثلًا في حال مقياسٍ متدرّجٍ خاصٍّ بالخجل فإنَّ الدرجة صفر تعني أنَّ المستبين غير خجل، والصفر في حال مقياسٍ خاصٍّ بالميل نحو الاعتراف بالحريّة الدينيّة يعني أنَّ المستبين لا يعترف أبدًا بالحريّة الدينيّة.

يحتوي هذا النوع من المقاييس على عددٍ كبيرٍ من الأسئلة، ولكلِّ سؤالٍ علامةٌ محدّدةٌ تبعًا لطبيعة الجواب، يتمُّ جمع العلامات فنحصل على قيمة القياس لهذا المستبين أو ذاك.

٤) المقياس النسبيّ Ratio

لا يمكن بناء مثل هذا المقياس في العلوم الاجتماعيّة، وهو يخصُّ فقط العلوم الفيزيائيّة مثل الطول والوزن.

إذًا: المقاييس الثلاثة الأولى يتمُّ استخدامها في أدوات جمع البيانات؛ أي إنَّ أدوات جمع البيانات تجمع لنا البيانات **مقاسةً**.

أدوات جمع البيانات – الاستبيان

من أكثر الأدوات استخدامًا في جمع البيانات في علوم الاجتماع.

عبارة عن ورقةٍ مطبوعةٍ أو إلكترونيّةٍ، عليها مجموعةٌ من الأسئلة (التي تتضمّن

أحد أنواع المقاييس، وغالبًا ما يتمُّ استخدام المقياس التراتبيّ)، يتمُّ توزيعها على أفراد العيّنة، كي يجيبوا عنها.

من شروط الاستبيان:

أ- الأسئلة مرتّبةٌ من السهل إلى الصعب، ومن العامِّ إلى الخاصِّ.

ب- مختصرٌ ولا يحتاج إلى وقتٍ كبيرٍ للإجابة.

ج- لغته واضحةٌ ومحدّدةٌ ودقيقةٌ، لا تحتمل أكثر من تأويل.

ء- كلُّ سؤالٍ يعبّر عن فكرةٍ واحدةٍ.

هـ ألّا توحي صياغة السؤال بالجواب. مثل: ألا تعتقد بـ...؟

و- عدم استخدام صيغة النفي، أو نفي النفي.

هناك عدّة أنواعٍ للاستبيان:

١- **الاستبيان المفتوح،** وهو الاستبيان الذي يكون عبارةً عن أسئلةٍ تتطلّب من المستبيَن أن يجيب عنها مستخدمًا كلماته وأفكاره.

مثلًا: ما رأيك بقرار الأمم المتّحدة الأخير؟

الاستبيان المفتوح قد يصعّب إجراء قياسٍ كمّيٍّ دقيقٍ وموضوعيٍّ لإجابات المستبيَن(٧٩)، لكنّه يعبّر عن أفكاره بدقّةٍ أكثر.

٢- **الاستبيان المغلق؛** حيث يكون الاستبيان عبارةً عن أسئلةٍ ذات أجوبةٍ محدّدةٍ، والمستبين يختار جوابًا واحدًا من عدّة أجوبةٍ ممكنة.

مثل مقياس "ليكرت"(٨٠)

الاستبيان المغلق قد لا يعبّر بدقّةٍ عمّا يفكر فيه المستبين، لكنّه يسهّل عمليّة القياس الكمّيّ.

٧٩-عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق. ص - ص (٢١١- ٢١٤).

٨٠ نسبة لعالم النفس الأمريكي رنسيس ليكرت ١٩٣٢.

٣- وهناك الاستبيان المختلط الذي يجمع بين هذين الأسلوبين.

هناك أيضًا الاستبيان المصوّر، حيث يستخدم الباحث صورًا ويطلب من المستبين أن يعبّر عنها. ويمكن كذلك للباحث أن يستخدم الأسئلة المباشرة وغير المباشرة.

أمّا بنية الاستمارة عمومًا فتكون مقسّمةً إلى ثلاثة أقسام:

أ- التعريف بالهدف من البحث، وبالجهة الراعية للبحث، والتأكيد على سرّيّة وخصوصيّة المعلومات. ب- معلوماتٌ عامّةٌ عن المستبين مثل جنسه وعمره...

ج- الأسئلة، ويفضّل أن تكون الأسئلة المفتوحة قبل المغلقة.

أدوات جمع البيانات – المقابلات

حين يريد الباحثُ أن يجمع بياناته من خلال استنطاق أفرادٍ ما ضمن مجتمعٍ إحصائيٍّ، فإنّه يعتمد المقابلة. هناك عدّة أنواعٍ للمقابلات:

أ- المقابلة المسحيّة: هي أن يقوم الباحث بإجراء مقابلاتٍ مع عددٍ كبيرٍ من أفراد العيّنة، بغية الحصول على بياناتٍ توضّح موقف المجتمع الإحصائيِّ من حالةٍ معيّنة؛ أي إنَّ هذا الأسلوب يشبه استطلاع الرأي، لكنّه أقلُّ جودةً منه، وأكثر ما يستخدم في الأبحاث الكيفيّة.

ب- المقابلة التشخيصيّة أو المعمّقة: يجريها الباحث مع أفرادٍ محدّدين بهدف الوصول إلى معلوماتٍ عميقة، ومعقّدة ومتداخلة؛ مثل مقابلة رجلٍ سياسيٍّ، أو عالمٍ، أو رئيس حزبٍ، وهي تشبه الاستجواب الذي يطبّقه طبيبٌ على مريض، وهي أساسيّةٌ في الأبحاث الكيفيّة.

عادةً ما تتكوّن المقابلة المعمّقة من (٣) أقسام تشكّل بنية الأسئلة(٨١):

١- الأسئلة الأساسيّة التي **تمهّد** للموضوع.

٢- الأسئلة التي تتناول **الأبعاد** العديدة للموضوع.

٣- توسيع الأسئلة والحصول على **معلوماتٍ أكثر** حول الموضوع المعنيّ.

وهناك المقابلة الفرديّة والمقابلة الجماعيّة؛ حيث يحدث تفاعلٌ بين الأفراد المقابَلين وتقلُّ الخصوصيّة الفرديّة؛ لذا يتمُّ استخدام المقابلة الجماعيّة في حال أراد الباحث الحصول على أفكارٍ أو على وجهات نظر المجتمع المدروس حول قضيّةٍ معيّنة، ولاسيّما حين لا يمتلك الباحث معلوماتٍ كافيةً عن موضوعه، أو إذا كان الموضوع متشعّبًا بشكلٍ كبير. وتعتمد هذه المقابلات الجماعيّة على تقنيّات العصف الذهنيِّ

81- Ritchie, Jane and Lewis, Jane, Qualitative research practice Ibid P148.

غالبًا (تسمّى هذه الطريقة أحيانًا focus group) أو على النقاش بين مجموعةٍ من الخبراء مثل ورشات العمل.

ويمكن أن تكون المقابلة مقنّنةً أو غير مقنّنةٍ؛ فالمقابلة المقنّنة هي أقرب للاستبيان الشفويّ، حيث نحدّد الأسئلة بشكلٍ دقيقٍ قبل بدء المقابلة. أمّا المقابلة غير المقنّنة، فإنّنا نحدّد فقط محاورَ أساسيّةً للحوار دون أن نكتب الأسئلة بشكلٍ دقيقٍ، ممّا يمنحنا مرونةً أكثر أثناء إجراء المقابلة(٨٢).

أدوات جمع البيانات – الملاحظة

إذا أراد الباحثُ أن يجمع بياناته من خلال ملاحظته المباشرة لسلوك الناس، أو الأحداث التي تجري على أرض الواقع، فإنَّه يستخدم الملاحظة، وهي أكثر ما تستخدم في الأبحاث الكيفيّة.

والملاحظة إمّا أن تكون:

١- **الملاحظة البسيطة:** أي إنَّ الباحث يسجّلُ ملاحظاته دون أن يكون قد فكّر مسبقًا فيما يريد أن يسجّل بدقّةٍ، وهو ما يستخدم غالبًا حين يكون الباحثُ غير واثقٍ من مشكلة بحثه، ولم يحدّدها بعد بدقّة.

٢- **الملاحظة المضبوطة:** حيث يحدّد الباحثُ ما يريد أن يسجّله بدقّةٍ مسبقًا، ويحدّد الفئات التي سيضع الملاحظات (المفردات المشاهدة) تحتها. وهذا النوع يعطي نتائجَ أكثر دقّةً من النوع السابق.

٣- **الملاحظة بالمشاركة:** وتعني أنّ الباحثَ يندمج في المجتمع المعنيِّ بدراسته، ويتصرّف كأنّه أحد أفراده، ولا يبوح بهويّته –كباحثٍ– للمجتمع المبحوث.

٤- **الملاحظة بالمشاركة الجزئيّة:** يشبه النوع السابق إلّا أنَّ الباحثَ يخبر المجتمع

٨٢- عبد المؤمن، علي معمر، مرجع سابق. ص (٢٥٣).

المبحوث بهويّته كباحثٍ.

كي تكون هذه الأداة مصمّمةً بشكلٍ جيّدٍ، (ولاسيّما حين نتكلّم عن الملاحظة المضبوطة)، يجب على الباحث:

أ- أن يحدّد الوحدة السلوكيّة التي سوف يلاحظها، هل سيلاحظ اللباس وطريقة التحيّة، أم سيلاحظ شكل العنف بين أطفال المدارس من خلال تعابير الوجه أو من خلال استخدام القبضة في الضرب ... الخ؛ فالسلوكُ الذي يجب ملاحظته هو مجموعةٌ من الوحدات السلوكيّة المتراكبة مع بعضها.

ب- كذلك يجب على الباحث أن يقومَ بتحديد فئاتٍ للملاحظة، على سبيل المثال: فئة استخدام اليد في الضرب، فئة استخدام الكلام في العنف...الخ.

ج-على الباحث أن يُجري تجربةً أوّليّةً، كي يعيد ضبط فئاته وتحسينها بما يسهّل له عمله في الميدان، قبل أن يبدأ بجمع البيانات فعليًّا.

أدوات جمع البيانات – تحليل المضمون وتحليل الخطاب

وهي من وسائل البحوث الكمّيّة والكيفيّة معًا، وتعنى بتحليل النصوص سواء أكانت: تصريحاتٍ سياسيّةً، أو نصوصًا إعلاميّة، أو لافتاتٍ في الشوارع ...الخ.

تعدُّ من الوسائل الهامّة في مجال الإعلام والبحوث السياسيّة.

ولأنّها تحتاج إلى شرحٍ موسّعٍ سنكتفي بذكرها فقط.

طريقة إجراء البحث الكيفيّ

إنّ ما تمَّ عرضه في هذا الفصل حتى الآن يخصُّ البحث الوصفيّ الكمّيّ أساسًا، وسننتقل الآن لنعرض في هذه الفقرة كيفيّة إجراء بحثٍ كيفيٍّ بشكلٍ مختصرٍ، كي نعطي الباحث فكرةً عن آليّة إجراء البحث الكيفيّ.

قلنا في الفصل الثالث: إنّ البحثَ الكيفيَّ يؤدّي وظيفةً أساسيّةً تميّزه عن البحث الكميِّ، فالبحث الكيفيُّ أكثر قدرةً على سبر ماهيّة حدثٍ ما، وكشف طبيعة حدوثه، أي كيف يحدث ولماذا يحدث؟ ولا يكتفي بإثبات أو نفي علاقةٍ بين متغيّرين، بل عليه أن يكشف ماهيّتها. وبذلك يفيد البحث الكيفيّ في دعم الدراسات النظريّة بطريقته هذه. كذلك البحث الكيفيّ هو النمط الأكثر قدرةً على إبداع أفكارٍ جديدةٍ من الممكن أن يتمَّ إجراء اختباراتٍ لها عن طريق أبحاثٍ كمّيّة. وهو المنهج الذي يتمُّ تطوير النظريّات عبره، فالنظريّةُ لا يمكن أن تتشكّل دون إنتاج إطارٍ نظريٍّ وتحليليٍّ، يؤدّي دورًا أساسيًّا في إنتاجها واختبارها.

ويختلف هيكل البحث الكيفيّ عن ذاك الخاصِّ بالبحث الكمّيِّ في طريقة البرهان (إثبات أو نفي الفروض)؛ فبينما يكون البرهان في البحث الكمّيّ قائمًا على **القيمة الإحصائيّة التي تبديها المتغيّرات**، يكون في البحث الكيفيّ قائمًا على **المنطق والتحليل** للمتغيّرات دون الاهتمام بالقيمة الإحصائيّة.

فلا يصاغ الفرض في البحث الكيفيّ بشكل: توجد علاقةٌ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين المتغيّر (س) والمتغيّر (ع)، وإنّما يصاغ بشكلٍ من قبيل: إنّ المتغيّر (س) يؤثّر في المتغيّر (ع) من خلال كذا وكذا؛ وقد لا تتمُّ صياغة فروضٍ في البحث الكيفيّ لصعوبة هذه العمليّة، ولاسيّما إذا كان موضوع البحث جديدًا وغامضًا، دون أن ينقص ذلك من جودة البحث.

كذلك تختلف أدوات جمع البيانات، فالبيانات التي نجمعها في البحث الكيفيّ ليست بياناتٍ "مقاسة"، وهذه الأدوات تتنوّع – في البحث الكيفيّ – حسب نوع البيانات التي نريد جمعها.

فإذا كنّا نريد أن نحلّل نصوصًا (خطب زعماء وسياسيّين، بيانات جماعةٍ سياسيّة، منشوراتٍ ...الخ) فإنّنا نعتمد على تحليل المضمون (وهو أداةٌ تستخدم في كلا من البحث الكيفيّ والكمّيّ)، وتحليل الخطاب.

وإذا كنّا نريد تحليل سلوك مجموعةٍ من الأفراد في المجتمع، فنعتمد على أداة المراقبة والملاحظة، حيث نسجّل ملاحظاتنا عن هذا السلوك المطلوب رصده. (وكنّا قد ذكرنا سابقًا أنَّ هناك نوعين من الملاحظة: الملاحظة المضبوطة أو المقنّنة، حيث يحدّد الباحث فئاتٍ لأنماط ومفردات السلوك الذي يلاحظه مسبقًا، ويكون دوره خلال إجراء الملاحظة هو وضع هذه المفردة السلوكيّة تحت هذه الفئة أو تلك؛ وهناك الملاحظة غير المضبوطة أو المقنّنة، حيث لا يحدّد الباحث مسبقًا الفئات، ويعتمد على تسجيل ملاحظاته عن السلوك الذي يدرسه بشكلٍ حرٍّ، إلى أن يقوم بإعادة تحليلها ووضعها في فئاتٍ لاحقًا)

وإذا كنّا أمام موضوعٍ يحتاج إلى إجراء مقابلاتٍ مع أشخاص، نستخدم أسلوب المقابلة الفرديّة أو الجماعيّة، المضبوطة والمقنّنة أو غير المقنّنة.

إذن نحتفظ في البحث الكيفيّ بجميع عناصر هيكل البحث الكمّيّ، باستثناء العلاقات الإحصائيّة التي تغيب كلّيًّا في البحث الكيفيّ. وتختلف الأدوات في كلٍّ منهما، فتكون محصورةً في البحث الكيفيّ بالمقابلة والتحليل النصّيّ (مضمون – خطاب) والملاحظة. (الاستبيان قد يستخدم في البحث الكيفيّ، لكنّه لا يقدّم قياسًا كمّيًّا لما يجمعه من بياناتٍ، وهو بذلك شكلٌ من المقابلة المقنّنة)

كيف نجري البحث الكيفيّ؟

بعد تحديد مشكلة البحث والأسئلة وغيرها من عناصر الهيكل، نقوم بجمع البيانات بالأداة المناسبة لها. وما سنعرضه هنا هو أفكارٌ عامّةٌ أساسيّة في عمليّة التحليل الكيفيّ، وهو العمليّة التي تبدأ بعد جمع البيانات. (سيكون هناك تفصيلٌ أكبر عندما نتكلّم عن تحليل الخطاب وتحليل المضمون في كتبٍ لاحقةٍ).

تكون البيانات التي يحصل عليها الباحث كبيرةً كمّيًّا، سواء أكانت مجمّعةً من خلال مقابلاتٍ أم تحليل نصوصٍ أم ملاحظة. ندعو هذه البيانات بالبيانات الخام، وهي بوضعها الخام لا تمكّن الباحث من قراءتها تحليليًّا والخلوص منها إلى نتائجَ؛ لذا على الباحث أن يقوم بفرزها أي أن يقوم بإجراء عمليّة التصنيف ضمن فئاتٍ على هذه البيانات الخام.

يشبه الأمر حين يترتّب على أمين مستودعٍ أن يُدخل بضاعةً إلى مخزنه، إذ يقوم بفرزها إلى "فئاتٍ" حسب نوعها، جودتها، حجمها ...الخ، كي يصبح التعامل معها ممكنًا وسهلًا.

يوجد طريقان أمام الباحث لمعالجة البيانات الخام؛ إمّا أن يحدّد فئاتٍ أوّليّةً قبل البدء بتحليل هذه البيانات (وفي هذه الحال يكون قد اتّبع الطريقة الاستنتاجيّة) أو أن يحلّل البيانات من غير تحديدٍ مسبقٍ للفئات؛ حيث يقرأ البيانات ويخلق فئاته خلال عمليّة القراءة والتحليل، حتى يمرَّ على جميع البيانات، فيكون قد صنّفها جميعًا ضمن فئاتٍ (وفي هذه الحال يكون قد اتّبع المسار الاستقرائيّ).

يجب التنويه إلى أنَّ عمليّة التصنيف محوريّةٌ جدًّا في البحث الكيفيّ، ليس فقط لأنّه من الصعب التعامل مع البيانات الخام دون تصنيفها، بل لأنّ الباحث في البحث

الكيفيّ عليه أن يبرهن على موضوعيّته في إجرائه لتحليله وخلوصه لنتائجه، وهذا ما تعزّزه عمليّة التصنيف؛ لذا يجب على الباحث أن ينقد فئاته التي شكّلها في المرّة الأولى، وقد يضيف فئةً أو يحذف أخرى، وقد يعيد تعريف بعضها حتى يحصل على فئاتٍ واضحةٍ جامعةٍ مانعةٍ، تحقّق المعايير التي تكلّمنا عنها في الفصل الثاني. وغالبًا لا تكون الفئات دقيقة الضبط منذ المرّة الأولى.

في حال كانت البيانات كثيرةً جدًّا، لن يكون اقتصاديًّا أن يقوم الباحث بقراءتها جميعًا (لما تحتاجه من وقتٍ وجهدٍ)، لذا يكتفي بقراءة بعضها وتحديد فئاته بناءً عليها، ثم يطبّق هذه الفئات على جميع البيانات المحصّلة.

إذًا بعد تحديد الفئات، ينتقل الباحث إلى مرحلة وضع البيانات تحت فئاتها المناسبة لها، ولإجراء ذلك يمكن أن يقوم بتصميم دليلٍ يسهّل هذه العمليّة. حيث يسمُ كلَّ فئةٍ من الفئات برقمٍ يدلُّ عليها، ثم يكتفي بوضع هذا الرقم قرب البيانات التي يخصّها، ممّا يسهّل عمليّة تصنيف هذه البيانات بسرعةٍ، وهناك برامجُ حاسوبيّةٌ حديثةٌ قادرةٌ على إجراء هذه العمليّة على حجمٍ كبيرٍ من البيانات النصّيّة بسرعة.

ويتطلّب تصميم هذا الدليل Index أن يتمَّ ترتيبُ الفئات بشكلٍ هرميٍّ مناسبٍ، (لا نقصد بالترتيب الهرميّ ترتيبًا من الأكثر تجريدًا إلى الأقلّ تجريدًا، وإنّما ترتيبًا تصنيفيًّا؛ بحيث نضع مثلًا الفئات التي تخصُّ موضوعًا معيّنًا فوق بعضها مباشرة، ثم الفئات التي تخصُّ موضوعًا آخر وهكذا).

وفي نهاية هذه العمليّة ستكون البيانات جميعًا قد أصبحت مصنّفةً في فئاتٍ، وكلّ فئةٍ لها موقعها المعروف والمحدّد في الدليل بالنسبة إلى باقي الفئات.

خلال هذه العمليّة، على الباحث أن يضع في ذهنه اعتبارين:

الاعتبار الأوّل: أن يصرّح عن مسار التحليل الذي اعتمده في بناء هذه الفئات، ومن ثمّة أن يعرّف كلَّ فئةٍ من هذه الفئات تعريفًا دقيقًا ويذكر مبرّراته لاختيار هذه

الفئات دون غيرها (إذ إنَّ هناك إمكانيّةً واسعةً لتصميم عددٍ غير منتهٍ من الفئات).

الاعتبار الثاني: هو ما يتعلّق بالموضوعيّة والثبات، وهذا يعني أنّ أيَّ باحثٍ آخر يأخذ تعريف باحثنا لفئاته، ويقوم بدراسة هذه البيانات التي قام باحثنا بتجميعها، فإنّ البيانات الموضوعة تحت الفئات لدى كلا الباحثين يجب أن تكون متطابقةً بدرجةٍ كبيرةٍ جدًّا، أي بدرجةٍ لا تؤثّر على نتائج البحث. وللتأكّد من الثبات قد يطلب الباحث من باحثٍ آخر أن يجري عمليّة التصنيف كي يتأكّد من دقّة تعريفه للفئات.

(قد) يقوم الباحث ببناء الأنواع Typology والنوع هو: الفئة إضافةً إلى أبعادها. ليس من الضروريِّ أنَّ كلَّ بحثٍ كيفيٍّ يتطلّب هذه الخطوة، لكن بعض البيانات تدفع الباحث نحو هذا الاتجاه. ويكون بناء الأنواع كالتالي:

بعد أن يحدّد الباحث الفئات، يلاحظ أنّ هناك ترتيبًا معيّنًا تظهره البيانات المصنّفة تحت فئةٍ معيّنة.

مثلًا:

فئة الحبِّ (الحبّ الذي يبديه شابٌّ لفتاة)، يجد الباحث أنّه من الممكن أن يستخلص ترتيبًا من البيانات التي حصل عليها، كأن تكون من قبيل:

أنا مستعدٌّ للموت من أجلها، أحبّها جدًّا، من الممكن الاستغناء عنها إذا رفضت عائلتها ... الخ. فيقرّر أن يصمّم أبعادًا لهذه الفئة: حبٌّ شديد، حبٌّ متوسّط، حبٌّ منخفض. والمعايير التي تتطلّبها الفئة، تتطلّبها الأبعاد كذلك (راجع الفصل الثاني)، فيجب أن تكون الأبعاد جامعةً مانعةً واضحةً.

هذه الفئات مع أبعادها ندعوها بالأنواع، وهي –كما يظهر– تمنح البحث قدرةً أكبر على التحليل الدقيق.

من ناحيةٍ أخرى يفضّل أن ينتقل الباحث –استقرائيًّا– إلى إنتاج فئاتٍ ذات تجريدٍ

أعلى من مجموعةٍ من الفئات أو الأنواع التي تسمُ بياناته؛ وهذه العمليّة هي عمليّةٌ نظريّةٌ بحتة، تهدف إلى إضفاء قدرة تعميمٍ أكبر على البحث، بحيث لا يظلُّ مقتصرًا على المفردات التي تناولها وحسب، وكذلك تهدف إلى تطوير إطارٍ نظريٍّ تفسيريٍّ لمشكلة البحث.

كيفيّة إجراء البرهان (أو التحليل والخلوص للنتائج):

إنَّ عمليّة التحليل التي سيقوم بها الباحث تكتسب هيكلها العامّ، بعد أن يضع البيانات ضمن الفئات أو الأنواع الملائمة لها؛ حيث يصبح المطلوب من الباحث الآن أن يتعامل مع بضعة "مفاهيم" أكثر تجريدًا من البيانات المفردة، بدلًا من أن يتعامل مع كمٍّ كبيرٍ من هذه المفردات. قلنا إنّ الدليل الذي يصمّمه الباحث يحتوي ترتيبًا للفئات، وبالتالي يمكن للباحث بسهولةٍ أن يكشف **كيف تُنسج الفئات (المفاهيم) مع بعضها عبر البيانات كلّها.** إنَّ هذا النسيج المكتشف هو الخطوة الجوهريّة التالية بعد صناعة الفئات/ الأنواع. يمكن للباحث أن يلحظ أنّ أحد الأبعاد أو الفئات تتكرّر قرب فئةٍ أخرى، ما يعني أنّ هذا التكرار يؤشّر على أهميّة هذه الفئة أو البعد المكرّر في تفسير فئةٍ أخرى؛ وهذه الأهميّة هي من نوعٍ تحليليٍّ كيفيٍّ لا كمّيٍّ طبعًا (٨٣):

بعد ذلك يقوم الباحث بطرح تحليلاته في صيغتها النهائيّة، وذلك بعد اكتشاف النسيج أو علاقات البيانات القائمة بين بعضها، وتتمُّ عمليّة التحليل أي بناء الاستنتاجات على:

أ – استخدام المنطق في تحليل هذه البيانات.

ب – استخدام الأطر التفسيريّة النظريّة في التحليل.

83- Ritchie, Jane & Lewis, Jane (Editors), Qualitative research practice, Ibid.

ج – تفسير البيانات بمفاهيمَ مستخلصةٍ منها مباشرةً، كأن يستخدم الباحث إحدى الفئات كي يفسّرَ بها فئاتٍ أخرى.

ء – استخدام الحسِّ العامِّ Common sense في التحليل والخلوص إلى النتائج.

هذه العمليّات تنتهي ببناء الباحث لنموذجٍ تفسيريٍّ، يكون قادرًا على تفسير الظاهرة التي يعالجها البحث ويحاول اقتراح حلولٍ بصددها.

إمكانيّة التعميم في الأبحاث الكيفيّة:

يرفض بعض الباحثين قدرة البحث الكيفيّ على تعميم النتائج التي يصل إليها، في حين يرى آخرون أنَّ هذا ممكنٌ، لكنّه منوطٌ بدرجة التجريد التي أقامها الباحث في بنائه لفئاته، وفي درجة ثبات تحليله.

وكذلك هناك باحثون يرون أنَّ البحثَ الكيفيَّ لا يمكن أن يكون ثابتًا، لأنّه متأثّرٌ بشخصيّة الباحث لا محال، وبتفاعله مع موادِّ بحثه وبياناته التي يجمعها. لهذا يفضّل بعض الباحثين استخدام مصطلح التأكيديّة confirmability بدلًا من الثبات reliability أي إنَّ النموذج التفسيريَّ الذي أنتجه الباحث قادرٌ على تحليل وتفسير ظواهرَ مشابهةٍ غير مطابقةٍ بشكلٍ كاملٍ للظاهرة التي درسها الباحث حين بنائه (أو صياغته) لهذا النموذج.

ورغم اختلاف الباحثين حول إمكانيّة التعميم في الأبحاث الكيفيّة، فإنَّ هناك مجموعةً من الإجراءات على الباحث القيام بها والتي قد تزيد من درجة القابليّة للتعميم (علمًا أنَّ التعميم هنا يهدف بشكلٍ أساسيٍّ إلى تعميم الإطار النظريّ كإطارٍ مفسِّرٍ لحالاتٍ أخرى مشابهةٍ):

أ – أن يثبت الباحث أنّه قام بتحليل جميع البيانات التي جمعها، ولم يهمل منها ما بدا له أنّها قد تهدّد الإطار التفسيريّ المحتمل للبيانات.

ب – أن يثبت الباحث أنّه اختار عيّنةً تملك خواصَّ متنوّعةً غير متحيّزة.

ج – أن يكشف خطواته التحليليّة منذ بداية البحث إلى نهايته ومبرّرات كلِّ خطوةٍ يقوم بها، والتعريفات والافتراضات والفئات وكيفيّة استنتاج القضايا والنتائج.

ء – أن يثبت أنَّ البحثَ يمتلك درجةً جيّدةً من الثبات، من خلال تحليل البيانات ذاتها من قِبل أكثر من باحثٍ.

هـ - أن يقوم باستخدام مفاهيمَ مجرّدةٍ تصف الفئات، لأنّ المفردات الضيّقة لا يمكن تعميمها بديهيًّا.

و – أن يختبر نموذجه التفسيريّ على كلٍّ من البيانات التي صمّم لتفسيرها مبدئيًّا؛ أي تلك التي تدخل ضمنه، وكذلك على ذلك النوع من البيانات التي:

١ – إمّا يعجز النموذج عن تفسيرها رغم أنّها من المفترض أن تكون داخلةً ضمنه، وهذا يعني أنّ الباحث يدرك أوجه نقص النموذج.

٢ – أو يستبعدها النموذج تعريفيًّا (أي وفق ما هو معرّفٌ به) ويثبت الباحث أنّه فعلًا يستبعد تلك البيانات ولا يقدر على تفسيرها.

الصدق والثبات

الفقرة الأخيرة في هذا الكتاب تهدف إلى عرض الطريقة التي نقيّم بها الأداة التي نستخدمها لجمع البيانات وقياسها.

الصدق Validity

يعني أنّ الأداة التي نستخدمها لقياس المتغيّر (س) تقيس المتغيّر (س) فعلًا لا متغيّرًا آخر.

وللتحقّق من صدق الأداة، يجب على الباحث أن يعرضها على مجموعةٍ من الخبراء كي يقوموا بتقييمها، واقتراح التعديلات عليها.

يتعلّق الصدق كذلك بالبنية النظريّة، وهنا يبرز التساؤل التالي: هل المؤشّرات والأسئلة التي وضعها الباحث في أدواته منبثقةٌ من نظريّةٍ معيّنةٍ، ومتناسقةٍ منطقيًّا أم لا؟ إذ يجب أن تكون كلُّ مفردةٍ من المقياس (كلّ سؤال) مشتقّةً من نظريّةٍ معيّنةٍ، والتي بدورها تعطيه مبرّره المنطقيّ، حتى ولو بدا المؤشّر أو السؤال أنّه بديهيٌّ للباحث؛ إذًا، لا يمكن للباحث أن يعتمد أيّ مؤشّرٍ أو مقياسٍ إذا لم تكن هناك نظريّةٌ تدعمه.

الثبات[٨٤] Reliability

يتكوّن الثبات من مفهومين:

١- الاستقرار Stability: أي إذا أعاد الباحثُ تطبيق أدواته مرّةً ثانيةً في الشروط نفسها، من قبل الباحث نفسه على المستبين نفسه شخصيًّا، فإنَّ النتائج ستكون

84-. Kothari, C.R, research methodology, Ibid P75.

نفسها أو قريبةً جدًّا من النتائج الأولى.

٢ـ المساواة Equivalence: أي مقدار الاختلاف في النتائج حين استخدام الأداة نفسها في الشروط نفسها، لكن من قبل باحثٍ آخر وعلى مستبينين مختلفين عمّن جرى عليهم القياس أوّل مرّة.

يحب أن تكون الأخطاء في الحدِّ الأدنى، وطبعًا هناك معادلةٌ رياضيّةٌ لحساب المدى المقبول من الخطأ.

بقي أن نقول: إنّ الأداة التي تحقّق الصدق تحقّق الثبات دائمًا، لكنَّ الأداة التي تحقّق الثبات لا تؤدّي بالضرورة إلى تحقّق الصدق. ومع هذا لا يكفي أن نتأكّد من صدق الأداة، بل يجب التأكّد من ثباتها لأنّه يصعب البتُّ القطعيُّ في صدق الأداة.

□

المراجع

المراجع باللغة العربيّة:

١- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلميّ صياغة جديدة، السعودية، مكتبة الرشيد، (٢٠٠٥).

٢- إيكو، أمبرتو، كيف تعدُّ رسالة دكتوراه، ترجمة: منوفي، علي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، (٢٠٠٢).

٣- بوبر، كارل، عقم المذهب التاريخيّ، ترجمة: صبرة، عبد الحميد، مصر، دار المعارف، (١٩٥٩).

٤- بوبر، كارل، منطق البحث العلميّ، ترجمة: البغدادي، محمد، بيروت، المنظمة العربيّة للترجمة، (٢٠٠٧).

٥- حسن، عثمان، منهج البحث التاريخيّ، ط٨، مصر، دار المعارف، (لا.ت).

٦- دونبار، روبين، تطوّر الثقافة، ترجمة جلال، شوقي، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، رقم (٨٦٩)، (٢٠٠٥).

٧- شلبي، محمود، المنهجيّة في التحليل السياسيّ، الجزائر، (٢٠٠٦)، (لا.ن).

٨- عبد المؤمن، علي معمر، مناهج البحث في العلوم الاجتماعيّة، مصر، جامعة ٦ أكتوبر، (٢٠٠٨).

٩- فضل الله، مهدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت، دار الطليعة، (١٩٩٨).

١٠- قنصوه، صلاح، الموضوعيّة في العلوم الإنسانيّة، لبنان، دار التنوير، (٢٠٠٧).

١١- كون، توماس وآخرون، مقالات نقديّة في تركيب الثورات العلميّة، ترجمة: محمد علي، ماهر عبد القادر، مصر، دار المعرفة الجامعيّة، (٢٠٠٠).

١٢- كون، توماس، بنية الثورات العلميّة، ترجمة: جلال، شوقي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة الكويتيّة، رقم العدد: (١٦٨)، (١٩٩٢).

١٣- ناشيماز، شافا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعيّة، ترجمة: الطويل، ليلى، سوريا، دار بترا، (٢٠٠٤).

المراجع باللغة الإنكليزيّة:

1- Singh, Yogesh Kumar, Fundamentals Of Research Methodology And Statistics, India, new age international publisher, 2006

2- Porta, Dnatella Della & Keating, Michael, Approaches And Methodologies In The Social Science, Cambridge University Press, 2008

3- Kothari, C.R., Research Methodology, new age international publisher, 2004

4- Ritchie, Jane & Lewis, Jane, Qualitative Research Practice, SAGE Publication, 2003

5- Popper, Karl, The Myth Of The Framework, Routledge London and New York, 1997

6- Popper Karl, Conjectures And Refutations, London, Routledge and Kegan Paul. 1972

7- Popper, Karl, The Logic Of Scientific Discovery, London, Routledge, 2005.

معهد الجمهورية لمنهجيات البحث العلمي
Republic Institute for Scientific Research

مقدّمة في مناهج البحث العلميّ الاجتماعيّ

احتوى هذا الكتاب على أربعة فصولٍ، اعتمدنا في ترتيبها على السياق المنطقيّ البنائيّ للمفاهيم التي تشكّل وحدات البناء الأساسيّة في المناهج البحثيّة العلميّة؛ حيث اتّبعنا سياسة التدريب عن طريق توليد المعرفة؛ أي التدريب عن طريق دفع المتدرِّب إلى الوصول إلى المعرفة من باطنها، ضمن سياق تشكّلها، بدءًا من النظريّة إلى التطبيق لا العكس. فجاءت مقاربة الجانب التطبيقيّ في نهاية الكتاب بعد أن سبقتها فصولٌ متدرّجةٌ من الأكثر نظريّةً إلى الأكثر إجرائيّة.

تناول الفصل الأوّل مفاهيم البحث العلميّ ومعاييره الضابطة بوصفها أدواتٍ علميّةً لا غنى عنها، وهناك شرحٌ لمعايير العلم التي قد تختلف من عصرٍ إلى آخر. تناول الفصل الثاني المفاهيم التي يمكن وصفها بالحروف الأبجديّة بالنسبة لمنهج البحث العلميّ، وتقصّدنا تفصيلها قبل المباشرة بتناول إجراء المنهج البحثيّ؛ لأنّ ذلك يناسب التوليديّة بما هي أسلوب تدريبي، ولأنَّ التمكّن من المفاهيم، وإدراك دلالاتها، وصوابيّة، أو خطأ، توظيفها في الأبحاث العلميّة، يجعل تصميم البحث أكثر سهولةً، وأكثر ديناميكيّة. أمّا الفصل الثالث فيشرح أنواع المناهج، ويهتمُّ الفصل الرابع بتصميم البحث وإجراءاته كمجموعةٍ من الإرشادات التقنيّة.